فقه اللغة

نظرية نشأة اللغة

لم تصل الابحاث الكثيرة التي قام بها اللغويون قديما وحديثا الى نتيجة حاسمة في تفسير موضوع نشأة اللغة فما وصلت اليه هذه الابحاث لا يعو كونه افتراضيات ونظريات تنقصها الدقة والبراهين القاطعة 0

وقد رأى بعضهم انه اذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية فتخلقها طبيعة الاجتماع وتنبعث عن الحياة الجمعية وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون فليست المشكلة اذا في البحث عن الاسباب التي دعت الى نشأة اللغة ولا في البحث عمن انشأها وانما المشكلة في البحث عن العوامل التي دعت الى ظهورها في صورة اصوات مركبة ذات مقاطع متميزة الكلمات والكشف عن الصورة الاولى التي ظهرت بها هذه الاصوات أي الاسلوب الذي سار عليه الانسان في مبدأ الامر في وضع اصوات معينة لمسميات خاصة وتوضيح الاسباب التي ادت الى وجهته الى هذا الاسلوب دون غيره 0

واهم النظريات التي عالجت موضوع نشأة اللغة اربع هي ::

1- نظرية التوقيف 0
2- نظرية المواضعة والاصطلاح 0
3- نظرية محاكاة اصوات الطبيعة 0
4- نظرية غريزة التعبير بأصوات مركبة 0

نظرية التوقيف :

تقوم هذه النظرية على فكرة ان نشأة اللغة انما حدثت بتلقين الهي لادم عليه السلام ويرجع بعض الباحثين هذه االنظرية الى الفيلسوف اليوناني هيراكليت ومن القائلين بها في العصور الحديثة الاب لامي ويعد احمد بن فارس اشهر العلماء العرب القائلين بهذه النظرية فقد خصص لها بابا في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) سماه " القول على لغة العرب – اتوقيف ام اصطلاح " وقال فيه (اقول : ان لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله جل ثناؤه (وعلم ادم الاسماء كلها)

ويرد على القائلين بالمواضعة والاصطلاح فيقول (والدليل على صحة ما نذهب اليه اجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه او يتفقون عليه ثم احتجاجهم بأشعارهم ولو كانت اللغة مواضعه واصطلاحا لم يكن اولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم لا فرق 0

ولغة اخرى : انه لم يبلغنا ان قوما من العرب في زمان يقارب زماننا اجمعوا على تسمية شيء من الاشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على الاصطلاح قد كان قبلهم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم وهم البلغاء والفصحاء من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء منه وما

علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة او احداث لفظة لم تتقدمهم ومعلوم ان حوادث العالم لا تنقضي الا بأنقضائه ولا تزول الا بزواله وفي كل ذلك دليل على صحة ما ذهبنا اليه في هذا الباب ...

وقد رأى الدكتور عبده الراجحي ان هذه الادلة التي قدمها ابن فارس متافهته لان موضوع الاحتجاج باللغة ليس دليلا على كونها توقيفية وانما حصره في زمان معين بل في بيئة لغوية معينة يرجع لاسباب منهجية تتعلق بالصحة اللغوية وبالبعد عن التأثر باللغات الاخرى ومع ذلك فإنهم لم يقفوا على الاحتجاج عند عصر الرسول صلى الله عليه وسلم بل ذهبوا به الى عهد بشار بن برد او ابراهيم ابن هرمة اواخر العصر الاموي واوائل العصر العباسي 0

اما الدليل النقلي الاهم الذي اعتمد عليه ابن فارس وغيره لللقول بنظرية التوقيف وهو قوله تعالى (وعلم ادم الاسماء كلها) فيقدم ابن جني تأويلا له من شأنه ان يسقط الاستدلال به على التوقيف اذ يقول في اول باب القول على اصل اللغة الهام هي ام اصطلاح من كتابه الخصائص (هذا موضع محوج الى فضل تأمل غير ان اكثر اهل النظر على ان اصل اللغة انما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف 0 الا ابا علي رحمه الله قال لي يوما هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه (وعلم ادم الاسماء كلها) وهذا لا يتناول موضع الخلاف وذلك انه قد يجوز تأويلا : اقدم ادم على ان واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة فاذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به وقد كان ابوعلي رحمه الله ايضا قال به في بعض كلامه)

ويعتمد القائلون بالتوقيف من الغربيين بدورهم على نص ورد سفر التكوين جاء فيه (وجبل الرب الاله من الارض كل حيوانات البرية وكل طيور السماء فأحضرها الى ادم ليرى ماذا يدعوها وكل ما دعا به ادم ذات نفس حية فهو اسمها فدعا ادم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية)

وقد رأى بعض الباحثين هذا النص لا يدل على شيء مما يقول به اصحاب نظرية التوقيف بل يكاد يكون دليلا عليهم 0

نظرية المواضعة والاصطلاح :

وهي تقوم على فكرة ان اللغة هي من صنع الانسان وذلك بالتواضع والاتفاق والاصطلاح على الفاظها ومدلولاها 0

وفكرة المواضعة والاصطلاح هذه مغرقة القدم فمن اصحابها الفيلسوف اليوناني ديمو كريت الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ومن القائلين بها في العصور الحديثة الفلاسفة الانكليز ادم سميث وريد ودوغالد ستيورات

وقد رأينا ابن جني يذكر ان (اكثر اهل النظر على ان اصل اللغة انما هي تواضح واصطلاح لا وحي وتوقيف)

ومع ان ابن جني يبدو في الباب الذي عقده في الخصائص تحت عنوان (باب القول على اصل اللغة الهام هي ام اصطلاح) مترددا بين القول بالتوقيف والقول بالمواضعة والاصطلاح والقول بأن (اصل اللغات كلها انما هو من الاصوات المسموعة كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء) فقد كاد استاذنا الدكتور الراجحي يجزم بأنه يرفض القول بأن اللغة وحي وذلك لان ابن جني معتزلي والمعتزلة الذين ذهبوا الى خلق القران ماكانوا ليذهبوا الى ان اللغة وحي والهام وذلك لانه لا يتسق مع قدرة الانسان حتى وان كانت بالكسب على ان هناك سببا اخر يكاد يقطع بأن ابا الفتح كان يذهب الى ان الانسان هو الذي وضع اللغة او واضع عليها وذلك ان منهجة في كتابه كله وفي كتبه الاخرى ينبني على تناول اللغة بأعتبارها مادة طبيعية محسوسة مقياسها الوحيد هو الطبيعة والحس ومن ثم فرق بينها وبين الفقه الذي تعود احكامه الى حكمة الهية لا تصل اليها الحاسة الطبيعية 0

ومهما يكن من امر هذه النظرية فإن بعض المحدثين قد رأى انه ليس لها أي سند عقلي او نقلي او تاريخي بل ان ما تقرره ليتعارض مع النواميس العامة التي تسير على النظم الاجتماعية فعهدنا بهذه النظم انها لا ترتجل ارتجالا ولا تخلق خلقا بل تتكون بالتدريج من تلقاء نفسها هذا الى التواضع على التسمية يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون فما يجعله اصحاب هذه النظرية منشأ للغة يتوقف هو نفسه على وجودها من قبل فلسنا هنا بصدد نظرية جديرة بالمناقشة بل بصدد تخمين خيالي وفرض عقيم يحمل في طية اية بطلانه 0

٣ ـ نظرية محاكاة أصوات الطبيعة:

وهي النظرية التي يسميها اللغويون: «Bow - Wow»، وخلاصتها أن اللغة إنما نشأت في الأساس تقليداً لأصوات الطبيعة: مظاهرها، وحيوانها، والأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت القطع، والكسر، والضرب، وغير ذلك. وعند القائلين بهذه النظرية أن الإنسان بدأ مسيرته اللغوية بمحاكاة أصواته الطبيعية المعبرة عن الانفعالات، كالرعب، والحزن، والفرح، ومحاكاة أصوات الحيوانات، ومظاهر الطبيعة، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وحفيف أوراق الشجر، وكان يريد بهذه المحاكاة أن يعبر عن الشيء الذي يصدر عنه الصوت، أو عن الحالات والملابسات التي تلازمه، مستخدماً في ذلك ما زُوِّد به من قدرة على إحداث أصوات مركبة ذات مقاطع، وكانت اللغة في بداية الأمر محدودة الألفاظ، تشبه إلى حد كبير الأصوات الطبيعية التي تحاول تقليدها، ولذلك فقد كانت قاصرة عن تأدية المعنى بدقة. وتعويضاً لهذا القصور لجأ الإنسان إلى الحركات الجسمية، والإشارات اليدوية، لتصاحب الأصوات التي يتلفظ بها، وتساعد على تقريب المعاني المقصودة. وبتطور الحياة البشرية، وتراكم الحضارة، وتنامي لحاجات، أخذ الإنسان يستغني تدريجياً عن مساعدة الحركات والإشارات، لا سيما بعد التطورات الطبيعية التي لحقت بالصوت وجهاز النطق.

ويبدو أن هذه النظرية التي يؤيدها كثير من المحدثين كانت معروفة منذ القديم، فقد أشار إليها العالم العربي الفذ ابن جني وصرح بقبولها، قال: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[1].

بل إن ابن جني قد خصص لهذه النظرية باباً في خصائصه سماه: «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، قال فيه: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالةً ومداً فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النَّقَزان، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة،

(١) الخصائص: ١/٤٧.

والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة. ووجدت أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو: البَشَكى، والجَمزَى، والوَلَقى..

فأما مقابلة الأحداث بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتْلَئِبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره. من ذلك قولهم: خَضِم، وقضِم. فالخضم لأكل الرَّطب، كالبِطِّيخ، والقِثاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصُّلب اليابس، قَضِمت الدابة شَعيرها، ونحو ذلك.. ومن ذلك القدُّ طولاً، والقَطُّ عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الطاء. فجعلوا الطاء المناجِزة لقطع العرض، لقربه وسرعته، والدال المماطِلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً.. ولو لم يُتَنبَّه على ذلك إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها، كالخازباز[1] لصوته، والبط لصوته، والخاقبازِ لصوت الفرج عند الجماع، والواق للصرد[2] لصوته، وغاق للغراب لصوته، ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: حاءِ، وعاءِ، وهاءِ، وقولهم بسملت، وهيللت، وحولقت، كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر أوسع..»[3].

ولهذه النظرية مؤيدون كثر من المحدثين، منهم في الغرب العالم الإنكليزي وتني Withney، ومنهم في العالم العربي الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أنه «لا يصح أن ننساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات، وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية، لأن وراء هذه الأصوات سْوراً حصيناً عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة. فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عقماً، ولا تصلح لأن يتحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية، ولكن الواقع يبرهن على أن كثيراً من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت من تلك الأصوات الغريزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلالتها، وأصبحت تعبر عن الفكر الإنساني»[4].

ومن العلماء العرب المؤيدين لهذه النظرية أيضاً الشيخ الدكتور صبحي الصالح الذي يقول: «ونحن لا نحتاج إلى كبير عنا، حتى نلمح العلاقة الطبيعية بين الألفاظ

---

(١) الخازباز: الذباب.
(٢) الصرد: طائر فوق العصفور، وهو الواقي والسواق.
(٣) الخصائص: ١٥٤ ـ ١٦٧.
(٤) دلالة الألفاظ: ١٧.

الموضوعة لمحاكاة الألفاظ التي تصدر من الحيوانات، فالعصفور يزقزق، والحمام يهدل، والقُمْري يسجع، والهرة تموء، والكلب ينبح، والعجل يخور، والذئب يعوي.. إلخ. وأنت إذا قابلت مصادر هذه الأفعال: الزقزقة، والهديل، والسجع، والمواء، والنباح، والخوار، والعواء، بالأصوات التي تسمعها من الحيوانات أيقنت بأنها تقارب كثيراً أصول تلك الأصوات»[١].

ويتحمَّس الدكتور علي عبد الواحد وافي لهذه النظرية، فيقول: «وهذه النظرية هي أدنى نظريات هذا البحث إلى الصحة، وأكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطبيعة الاجتماعية.. ولم يقم أي دليل يقيني على خطئها. ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها. وكل ما يذكر لتأييدها لا يقطع بصحتها، وإنما يقرب تصورها ويرجح الأخذ بها. ومن أهم أدلتها أن المراحل التي تقررها بصدد اللغة الإنسانية تتفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل. فقد ثبت أن الطفل في المرحلة السابقة لمرحلة الكلام، يلجأ في تعبيره الإرادي إلى محاكاة الأصوات الطبيعية.. فيحاكي الصوت قاصداً التعبير عن مصدره، أو عن أمر يتصل به. وثبت كذلك أنه في هذه المرحلة وفي مبدأ مرحلة الكلام يعتمد اعتماداً جوهرياً في توضيح تعبيره الصوتي على الإشارات اليدوية والجسمية. ومن المقرر أن المراحل التي يجتازها الطفل في مظهر ما من مظاهر حياته، تمثل المراحل التي اجتازها النوع الإنساني في هذا المظهر. ومن أدلتها كذلك أن ما تقرره بصدد خصائص اللغة الإنسانية في مراحلها الأولى، يتفق مع ما نعرفه عن خصائص اللغات في الأمم البدائية. ففي هذه اللغات تكثر المفردات التي تشبه أصواتها أصوات ما تدل عليه. ولنقص هذه اللغات، وسذاجتها، وإبهامها، وعدم كفايتها للتعبير، لا يجد المتكلمون بها مناصاً من الاستعانة بالإشارات اليدوية والجسمية في أثناء حديثهم لتكملة ما يفتقر إليه من عناصر، وما يعوزه من دلالة، ومن المقرر أن هذه الأمم، لبعدها عن تيارات الحضارة وبقائها بمعزل عن أسباب النهضة الاجتماعية، تمثل إلى حد كبير النظم الإنسانية في عهودها الأولى»[٢].

ويرفض فندريس الدليلين اللذين ينتصر بهما لهذه النظرية مؤيدوها، وهما الدليلان اللذان عرضهما الدكتور وافي فيما سبق. ويعتمد في رفضه على أنه «لا يمكن استخلاص شيء في هذا الصدد من لغات المتوحشين، فالمتوحشون ليسوا بدائيين، رغم الإسراف في تسميتهم بهذا الاسم في غالب الأحيان. فهم يتكلمون أحياناً لغات على درجة من التعقيد لا تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيداً. ولكن منهم من يتكلم لغات

---

(١) دراسات في فقه اللغة: ١٥٢.
(٢) علم اللغة: ١٠٥.

على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة. وتلك ليست إلا نتيجة تغيرات تغيب عنا نقطة البدء التي صدرت عنها.. وقد يجنح الإنسان في البحث عن هذا المطلب في كلام الأطفال، وهذه المحاولة أيضاً سيكون نصيبها الفشل، لأن الأطفال لا يعلموننا إلا كيف تحصِّل لغة منظمة، ولا يعطوننا أية فكرة مما كان عليه الكلام عند أصل نشوته»[1].

٤ ـ نظرية غريزة التعبير بأصوات مركبة:

يعتبر العالم الألماني ماكس مولر **Max Müller** والعالم الفرنسي رينان **Renan** من أشهر القائلين بهذه النظرية. وهي تقوم على أن اللغة إنما نشأت بفضل غريزة خاصة، زود بها جميع أفراد النوع الإنساني، كانت تحمل كل فرد على التعبير عن كل مدرك حسي أو معنوي بكلمة خاصة به، كما أن غريزة التعبير الطبيعي عن الانفعالات تحمل الإنسان على القيام بحركات وأصوات خاصة، كانقباض الأسارير وانبساطها، ووقوف شعر الرأس، والضحك، والبكاء.. إلخ، كلما قامت به حالات انفعالية معينة كالغضب، والخوف، والحزن، والسرور.. إلخ.

ويرى القائلون بهذه النظرية أن هذه الغريزة التي كانت متحدة عند جميع الأفراد في طبيعتها، ووظائفها، وما يصدر عنها اتحاداً أدى إلى اتحاد المفردات، وتشابه طرق التعبير عند الجماعات الإنسانية الأولى قد انقرضت تدريجياً بعد نشأة اللغة الإنسانية الأولى، لأن الإنسان لم يعد يستخدمها.

ويستمد ماكس مولر أدلته في تأيد هذه النظرية من البحث في أصول الكلمات في اللغات الهندية الأوروبية. وهو يرى أن مفردات هذه اللغات جميعها ترجع إلى خمسمائة أصل مشترك، وهذه الأصول تمثل اللغة الأولى التي انشعبت منها هذه الفصيلة. فهي لذلك تمثل اللغة الإنسانية في أقدم عهودها. ويرى مولر كذلك، بعد تحليل هذه الأصول، أنها تدل على معان كلية، وأنه لا تشابه مطلقاً بين أصواتها وما تدل عليه من فعل أو حالة.

وهو يجد في دلالتها على معان كلية برهاناً على أن اللغة الإنسانية الأولى لم تكن نتيجة تواضع واتفاق، لا سيما أن التواضع يتوقف هو نفسه على وسيلة يتفاهم بها المتواضعون «وهذه الوسيلة لا يعقل أن تكون اللغة الصوتية، لأن المفروض أن المتواضع عليه هو أول ما نطق به الإنسان من هذه اللغة. ولا يعقل كذلك أن تكون لغة الإشارة، لأننا بصدد ألفاظ تدل على معان كلية، أي على أمور معنوية يتعذر استخدام الإشارة الحسية فيها. وفي عدم وجود تشابه بين أصواتها وما تدل عليه برهان قاطع على أن اللغة الإنسانية لم تنشأ من محاكاة الإنسان لأصواته الطبيعية (أصوات

---

(١) فندريس: اللغة: ٣٠.

التعبير الطبيعي عن الانفعالات)، وأصوات الحيوانات والأشياء»[١]. ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي بعد عرضه المتقدم لهذه النظرية أنها «فاسدة من عدة وجوه:

١ - فهي لا تحل شيئاً من المشكلة التي نحن بصددها (يريد مشكلة البحث عن العوامل التي دعت إلى ظهور اللغة في صورة أصوات مركبة ذات مقاطع متميزة الكلمات، والكشف عن الصورة الأولى التي ظهرت بها هذه الأصوات) بل تكتفي بأن تضع مكانها مشكلة أخرى أكثر منها غموضاً، وهي مشكلة «الغريزة الكلامية».

٢ - هذا إلى أن ما تقرره يعتبر - من بعض الوجوه - من قبيل تفسير الشيء بنفسه، فكل ما تقوله يمكن تلخيصه في العبارة الآتية: «إن الإنسان قد لفظ أصواتاً مركبة، ذات مقاطع ودلالات مقصودة، لأنه كانت لديه قدرة على لفظ هذا النوع من الأصوات». وهذا، كما لا يخفى، مجرد تقرير للمشكلة نفسها في صيغة أخرى.

٣ - على أن قدرة الإنسان الفطرية أو المكتسبة على لفظ هذا النوع من الأصوات ليست موضوع البحث، لأنه من المقرر أن الإنسان مزود بأعضاء نطق تسمح له بلفظ هذا النوع من الأصوات، بل إن هذا مشترك بين الإنسان وبعض الطيور»[٢].

ويرى الدكتور وافي أن «أكبر خطأ وقعت فيه هذه النظرية هو ذهابها إلى أن الأصول الخمسمائة السابق ذكرها تمثل اللغة الإنسانية الأولى، فهذه الأصول، كما تقدم، تدل على معان كلية. ومن الواضح أن إدراك المعاني الكلية يتوقف على درجة عقلية راقية لا يتصور وجود مثلها في فاتحة النشأة الإنسانية»[٣].

ولا بدّ في ختام هذا البحث من الإشارة إلى أن ثمة نظريات أخرى تصدت لموضوع نشأة اللغة[٤]، كنظرية Pooh - Pooh التي ذهبت إلى أن اللغة الإنسانية بدأت في صورة شهقات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي، للتعبير عن فرح، أو دهشة، أو غضب، أو ألم، أو غير ذلك من الانفعالات، ونظرية Yo - he - ho التي تذهب إلى أن النطق الإنساني نشأ أولاً في صورة جماعية، حيث يجد الإنسان فيها لوناً من المتعة أثناء قيامه بعمل شاق، ونظرية Ding - Dong التي ربطت بين ما يتعلق به الإنسان من أصوات وبين ما يدور بخلده من أفكار، أي بين جرس الكلمة ومعناها، وهي نظرية استلطفها ابن جني، وتكلم عليها في بابين من خصائصه هما: «باب في تصاقب

---

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ١٠١.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن: ١٠٢.

(٤) للتوسع في معرفة هذه النظريات انظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس: ١٦ - ٢٣ وانظر أيضاً: نظريات في اللغة لأنيس فريحة.

الألفاظ لتصاقب المعاني»[1] «وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[2]. وقد لاحظ الدكتور إميل بديع يعقوب أن هذه النظرية لا تختلف كثيراً عن نظرية البو ـ وو[3] Bow - wow (محاكاة أصوات الطبيعة).

خلاصة القول أن أياً من النظريات التي حاولت تقديم تفسير لنشأة اللغة لم تسلم من النقد ولا من الرفض. وما ذلك إلا لأن موضوعها موغل في القدم والغموض، بعيد عن متناول المنهج العلمي الحديث الذي استقرت عليه مباحث علم اللغة. ولهذا قررت الجمعية اللغوية في باريس سنة ١٨٧٨ منع تقديم أبحاث عن هذا الموضوع[4].

---

(١) الخصائص: ٢/١٤٧.
(٢) م. ن: ١٥٤.
(٣) فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٨.
(٤) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: ٧٧ وهو ينقل ذلك عن Berezin: Lectures on Linguistics P. 15 (Moscow 1969).

مقارنات سامية

تمهيد: تصنيف اللغات، وفصائلها، وموقع اللغات السامية بينها:

لعلماء اللغة أكثر من نظرية في تصنيف اللغات، أشهرها:

أ ـ نظرية شليجل Schlegel: وهي نظرية تقوم على قوانين التطور والارتقاء المتعلقة بقواعد الصرف والتنظيم، وتصنف اللغات على أساسها في ثلاث فصائل:

١ ـ اللغات التحليلية Analytiques أو المتصرفة Flexionnelles:

وهي تتميز من الناحية الصرفية بأن كلماتها تتغير معانيها بتغيُّر أبنيتها، وتتميز من ناحية التنظيم بأن أجزاء الجملة فيها يتصل بعضها ببعض بروابط مستقلة، تدل على العلاقات المختلفة.

ومن هذه اللغات لغتنا العربية، واللغات السامية عموماً، وكذلك اللغات الهندية ـ الأوروبية.

٢ ـ اللغات الإلصاقية Agglomérantes:

وهي تتميز من ناحيتي الصرف والتنظيم بأن تغير معنى الأصل وعلاقته بغيره من أجزاء الجملة يشار إليهما بحروف تلصق بهذا الأصل سابقة له Préfixes أو لاحقة Suffies ومن أشهر هذه اللغات التركية، واليابانية، والمنغولية، والمنشورية، ولغة الباسك.

٣ ـ اللغات العازلة Isolantes أو غير المتصرفة Mono - Syllabiques:

وهي تتميز من الناحية الصرفية بأن كلماتها تلازم صورة واحدة، وتدل على معنى ثابت لا يتغير، فهي غير قابلة للتصرف لا بواسطة تغيير البنية، ولا بواسطة إلصاق حروف بها.

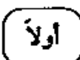
ومن هذه اللغات اللغة الصينية وكثير من اللغات البدائية.

ويستدل أصحاب هذه النظرية على صحتها بأدلة مستمدة من لغة الطفل، ولغات الأمم البدائية. على أن ثمة أدلة تثبت خطأها، منها أن التصرف، والإلصاق، والعزل، توجد مجتمعة في كل لغة إنسانية، ونكاد لا نجد لغة من اللغات تخلو منها[1].

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة: ١١٨.

ب ـ نظرية ماكس مولر Max Müller: وهي نظرية تقوم على صلات القرابة اللغوية بحيث تتفق الفصيلة اللغوية في أصول الكلمات، وقواعد البنية، وتركيب الجمل، وغير ذلك، ويتكون من الأمم الناطقة بها مجموعة إنسانية متميزة، ترجع إلى أصول شعبية واحدة أو متقاربة، وتؤلف بينها طائفة من الروابط الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية(١).

وقد صنّف مولر جميع اللغات الإنسانية في ثلاث فصائل هي:



أولاً

فصيلة اللغات الهندية الأوروبية: Langues Indo - Européennes

وهي تشمل ثماني مجموعات هي

١ ـ مجموعة اللغات الآرية: وهي تشمل اللغات الهندية الحديثة، والفارسية القديمة، والحديثة، والكردية، والأفغانية.

٢ ـ مجموعة اللغات الإغريقية: وهي تشمل اللغات اليونانية القديمة والحديثة.

٣ ـ مجموعة اللغات الأرمنية.

٤ ـ مجموعة اللغات الألبانية.

٥ ـ مجموعة اللغات الإيطالية: وهي تشمل الأُسكية، واللاتينية، واللغات الرومانية، وهي المتفرعة من اللاتينية كالفرنسية، والإيطالية، والإسبانية، والبرتغالية، ولغة رومانيا.

٦ ـ مجموعة اللغات السُلتية أو الكلتية Langues Celtiques وهي اللغات التي طغت عليها الآن اللغات الفرنسية، والإنكليزية، والإسبانية، وبقيت آثار منها في اللهجات المحلية بإيرلندا، وويلز، وبروتاني Bretagne، غربي فرنسا.

٧ ـ مجموعة اللغات الجرمانية: وهي تشمل لغات إيسلندا، والدانمرك، والنروج، والسويد، والإنكليزية السكسونية، والحديثة، والهولندية، واللغات الألمانية.

٨ ـ مجموعة اللغات البلطيقية السلافية: وهي تشمل شعبتين:

ـ شعبة اللغات البلطيقية، وهي الليتوانية، والليتونية (لغة لاتفيا)، والبروسية القديمة.

ـ وشعبة اللغات السلافية: وهي السلافية القديمة، والروسية، والبولونية، والتشيكية، والصربية ـ الكرواتية، والبلغارية الحديثة.

---

(١) م. ن: ١٩٦.

العربية الباقية ولهجاتها

يراد بالعربية الباقية هذه اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم واستخدمها النبي العربي محمد ﷺ في حديثه، والتي نظم بها الشعر الجاهلي، وصيغت بها الخطب والحكم والأمثال التي وصلت إلينا من عصر الجاهلية، والتي استخدمت لغة للأدب العربي، شعراً ونثراً، ودونت بها العلوم المختلفة، بعد ظهور الإسلام حتى يومنا هذا. وهي نفسها هذه اللغة العربية الفصحى المعتمدة اليوم، في مختلف أرجاء الوطن العربي ودوله لغة رسمية أو قومية. وإليها تنصرف كلمة «العربية» عند إطلاقها.

وأقدم النصوص الأدبية التي وصلت إلينا من هذه اللغة لا يتجاوز القرن الخامس الميلادي. وهي نصوص لم تجمع وتدون على كل حال إلا بعد ظهور الإسلام، وبدءاً من القرن الثاني الهجري على وجه التحديد. غير أن هذا الأقدم الذي وصل إلينا إنما يمثل اللغة العربية وقد وصلت إلى قمة ازدهارها، بعد عهود طويلة من التطور. أما طفولة هذه اللغة فما تزال غامضة مجهولة، «إذ لم يعثر العلماء في مواطنها الأولى، بنجد والحجاز، على آثار منقوشة أو مكتوبة، تلقي ضوءاً على حالتها الأولى»[1]. يقول ولفنسون: «ومن حيث أننا لم نعثر إلى الآن على نقوش في مراكز بلاد الحجاز الأصلية، مثل الطائف، ومكة، ويثرب، فإننا أمام أمرين: إما أن نحتمل أن العرب لم يتركوا آثاراً منقوشة قبل ظهور الإسلام، وإما أن أوان كشف هذه الآثار لم يحن بعد. أما الأمر الأول فغير محتمل حسب رأينا، إذ لا يعقل أن العرب في مكة ويثرب لم يكونوا يستعملون الكتابة في عصر ظهور الإسلام. ولدينا روايات تاريخية يقينية عن وجود كتاب كانوا قد مارسوا فن الكتابة في ذلك العهد. لذلك يحتمل أن تكون هناك بعض نقوش على الأحجار والصخور، أو كتابات على الرق لم تكشف بعد، والمستقبل كفيل بحل أحد هذين الاحتمالين»[2].

هل العربية الباقية لهجات توحدت أم لغة تفرعت إلى لهجات؟

أدى غياب النقوش والنصوص المكتوبة في الجاهلية بهذه العربية الباقية إلى تردد عند علمائنا الأقدمين، في الإجابة عن هذا السؤال. وخير ما يعكس هذا التردد عندهم

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٠٧.
(٢) تاريخ اللغات السامية: ١٦٩.

قول ابن جني في «باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟». يقول: «. . . فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثاني الأول، ولا الثالث الثاني، كذلك كان متصلاً متتابعاً. وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أول، وتابع عن متبّع. وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلا أنهم أخلُّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح. وهذا رأي أبي الحسن، وهو الصواب. وذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً. ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع ضرباً واحداً. ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جارٍ في الصحة مجرى الأول»[1].

ويعتقد أستاذنا الدكتور عبده الراجحي أن الرأي الغالب عندهم أن العربية كانت لهجات مختلفة، ثم توحدت بعد ذلك[2].

هل العربية الباقية لهجة قريش أم لغة مشتركة؟

يميل كثير من العلماء والباحثين، قديماً وحديثاً، إلى تمجيد لهجة قريش، وتأكيد تفوقها على سائر اللهجات العربية.

يقول ابن فارس: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم، أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة. وذلك أن الله ـ جل ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ، فجعل قريشاً قُطّان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولاته. فكانت وفود العرب، من حجاجها وغيرهم، يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم. وكانت قريش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم. ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم، وتسميها أهل الله لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، ولم تشبهم شائبة. . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى

(١) الخصائص: ٢/ ٣٠.
(٢) فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٣.

كلامهم. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: تِعلمون ونِعلم، ومثل: شِعير وبِعير...»[1].

ويقول ابن جني: «حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، ثعلب، قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء»[2].

وقولا ابن فارس وابن جني يمثلان ـ على ما يبدو ـ مذهب علمائنا العرب القدامى، بشكل عام، في تمجيد لهجة قريش، وهو مذهب جعلهم يؤولون قول النبيّ ﷺ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش»، فذهبوا إلى أن «بيد» فيه بمعنى «من أجل». وينتقد بعض الباحثين المحدثين هذا التعسف في التأويل، مؤكداً أن معنى «بيد أن» هو «غير أن»، مستدلاً بما روي عن عمر رضي اللّه عنه، من قوله: «يا رسول اللّه مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا»[3].

وغني عن البيان أن ورود «بيد أن» بمعنى «غير أن» يقلب مسألة فصاحة لهجة قريش رأسا على عقب.

وقد تأثر كثير من الباحثين المحدثين بمذهب القدماء، في تمجيد لهجة قريش، واعتبار أنها هي التي سادت على غيرها من سائر اللهجات العربية، وتحولت إلى اللغة العربية الفصحى الباقية.

فالأستاذ مصطفى صادق الرافعي يرى أن العربية مرت بأدوار ثلاثة كان آخرها «عمل قريش وحدها، وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة، بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعاً، وكان الأول عمل القبيلة الأولى... وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بواد غير ذي زرع لا يستقل أهله بتكاليف الحياة ولا يرزقون إذا لم تهو إليهم أفئدة من الناس، وكانت الكعبة ـ شرفها اللّه ـ وجهة العرب وبيت حجهم قاطبة في الجاهلية... وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات، مختلفة الأقيسة المنطقية في غرائزها، فكان قريش يسمعون لغتهم، ويأخذون ما استحسنوه منها، فيديرون به ألسنتهم، ويجرون على قياسه... ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش، في تهذيبها اللغة، إلا أن يستسلم للدهشة، ويحار من أمر هذا التعاقب، فإنه كالسلم المدرجة، تنتهي الدرجة منها إلى درجة على نمط متساوق من الرقي، إن لم

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٢٣.
(٢) الخصائص: ٢/ ١٣.
(٣) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٥، وانظر المزهر للسيوطي: ١/ ٢٠٩.

يكن عجيباً في تاريخ أمة متحضرة فهو عجيب، على الخصوص في تاريخ العرب، ولا سيما إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة، وأنها لا تتجاوز مئة سنة قبل الهجرة إلى مئة وخمسين على الأكثر، فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق النظام الطبيعي، ظهرت نتيجتها، بعد ذلك، في نزول القرآن بلغة قريش، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراء»[1].

أما الدكتور طه حسين فهو يؤكد أن الإسلام فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة، هي لغة قريش، «فليس غريباً أن تتقيد هذه القبائل بهذه اللغة الجديدة، في شعرها ونثرها»[2]، ثم يعود فيسأل: أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده؟ ويجيب عن السؤال قائلاً: «أما نحن فنتوسط ونقول: إنها سادت قبيل الإسلام، حين عظم شأن قريش، وحين أخذت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تتسلط على أطراف البلاد العربية. ولكن سيادة لغة قريش لم تكن شيئاً يذكر، ولم تكد تتجاوز الحجاز. فلما جاء الإسلام عمت هذه السيادة، وسار سلطان اللغة واللهجة مع السلطان الديني والسياسي جنباً لجنب»[3].

ثم يفصل القول في أسباب سيادة لغة قريش على من حولها، فيرى أن قريشاً «كان لها سلطان سياسي حقيقي، ولكنه قوي في مكة وما حولها، وهذا السلطان السياسي كان يعتز بسلطان اقتصادي عظيم، فقد كان مقدار عظيم جداً من التجارة في يد قريش، وكان هذا السلطان يعتز بسلطان ديني قوي مصدره الكعبة التي كان يحج إليها أهل الحجاز، وغير أهل الحجاز، من عرب الشمال. فقد اجتمع لقريش إذن سلطان سياسي، واقتصادي، وديني. وأخلق بمن تجتمع له هذه السلطات أن يفرض لغته على من حوله من أهل البادية...». ثم يعود فيؤكد أن «لغة قريش إذن هي هذه اللغة العربية الفصحى، فرضت على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف، وإنما يعتمد على المنفعة، وتبادل الحاجات الدينية، والسياسية، والاقتصادية. وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب، كما كان الحج، وسيلة من وسائل السيادة للغة قريش»[4].

ويؤكد الدكتور علي عبد الواحد وافي أيضاً نظرية سيادة لهجة قريش، فيرى أنه أتيح للهجات العربية المتعددة «فرص كثيرة للاحتكاك بفضل التجارة، وتبادل المنافع،

(١) تاريخ آداب العرب: ٨٢ ـ ٨٤.
(٢) في الأدب الجاهلي: ١٠٥.
(٣) م. ن: ١٠٧.
(٤) م. ن: ١٠٩.

ومجاورة القبائل العربية بعضها لبعض، وتنقلها في طلب الكلأ، وتجمعها في الحج، والأسواق، والحروب الأهلية... وهلم جرا فاشتبكت من جراء ذلك اللهجات العربية، بعضها مع بعض، في صراع لغوي، كتب النصر فيه للهجة قريش، فطغت على جميع اللهجات الأخرى في المحادثة، واستأثرت بميادين الأدب، شعرها وخطابتها ونثرها، في مختلف القبائل العربية، فأصبح العربي، أيًّا كانت قبيلته، يؤلف شعره وخطابته ونثره الأدبي بلهجة قريش»[1].

ثم يفصل عوامل تغلب لهجة قريش على غيرها من اللهجات، على غرار ما فعل الدكتور طه حسين، متحدثاً عن سلطان ديني، وسلطان اقتصادي، وسلطان سياسي، ويزيد على هذه العوامل «أن لهجة قريش كانت أوسع اللهجات العربية ثروة، وأغزرها مادة، وأرقها أسلوباً، وأدناها إلى الكمال، وأقدرها على التعبير في مختلف فنون القول. وقد تم لها ذلك بفضل ما أتيح لأهلها من وسائل الثقافة والنهوض، وما أتيح لها من فرص كثيرة للاحتكاك بمختلف اللهجات العربية، وما انتقل إليها من هذه اللهجات من عناصر زادتها ثروة، وسدت ما كان يعوزها في بعض مناحي التعبير»[2].

على أن الدكتور وافي يعتقد أن تغلُّب لهجة قريش على اللهجات الأخرى قد تم لها قبل بعثة الرسول ﷺ بزمن غير قصير[3].

ولا يختلف رأي الدكتور صبحي الصالح عن آراء الباحثين المحدثين السابقة، فهو يرى «أن الإسلام صادف حين ظهوره لغة مثالية مصطفاة موحدة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لا عامتهم، فزاد من شمول تلك الوحدة، وقوّى من أثرها، بنزول قرآنه بلسان عربي مبين، هو ذلك اللسان المثالي المصطفى، وكان تحديه لخاصة العرب وبلغائهم أن يأتوا بمثله، أو بآية من مثله، أدعى إلى تثبيت تلك الوحدة اللغوية، على حين دعا العامة إلى تدبر آياته وفقهها وفهمها، وأعانهم على ذلك بالتوسعة في القراءات، ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة. والوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقاءها بعده، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما كانوا يعبرون بلهجاتهم الخاصة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألحانهم»[4].

---

(١) فقه اللغة: ١٠٨.

(٢) م. ن: ١٠٩.

(٣) م. ن: ١١٢.

(٤) دراسات في فقه اللغة: ٥٩.

وعلى الجهة المقابلة لهذه الآراء التي يجمع بينها اعتبار أن لهجة قريش هي التي سادت على غيرها من اللهجات العربية الأخرى، وتحولت إلى اللغة العربية الفصحى الباقية، نجد آراء أخرى يعتقد أصحابها أن اللغة العربية الفصحى ليست لهجة قريش.

ومن هذه الآراء رأي الأستاذ ولفنسون الذي يعتقد أن ما يقال من أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش إن كان المقصود منه أن الرسول ﷺ كان ينطق الكلمات بلهجة قريش التي هي لهجة جميع أهل مكة فصحيح. وأما إن كان المراد منه أن قريشاً كانت لها لغة علمية خاصة بأصحاب الخطابة، والكهانة، والشعر، دون سواهم من القبائل الأخرى، فليس بصحيح، لأنه يضيق من دائرته ويقلل عدد الذين كانوا يفهمونه من العرب، والواقع يخالف ذلك. وهو ينقل عن العالم نولدكه قوله إن هذه الفكرة نشأت في العصر الأموي، لإظهار تفوق قريش على بقية البطون العربية في كل شيء لعلاقتهم بالنبوة(١).

ومن هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي اعتبر أن اللهجات العربية القديمة هي نتيجة انعزال القبائل أولاً، ونتيجة التطور المستقل لكل قبيلة ثانياً، فهي «لهجات مستقلة ذات صفات خاصة، تميزت بها القبائل العربية قبل ظهور تلك العوامل السياسية التي أدت آخر الأمر إلى ظهور الإسلام، فلما دعت الحاجة إلى اتصال تلك القبائل في مواسم الحج، قبل الإسلام، وإلى عقد تلك المؤتمرات الثقافية التي سميت بالأسواق، بدأت الحاجة إلى وسيلة للتفاهم تجمع بين تلك القبائل... لهذا توحدت القبائل في لغة أدبية ممتازة مختارة الألفاظ، يعمد إليها الشاعر والخطيب كلما عنَّ له القول. وتلك كانت اللغة النموذجية، لغة الخاصة من الناس، اللغة التي استحقت أن تروى آثارها، ويحتز بها طويلاً. وظلت مع هذا كل قبيلة تتمسك بلهجة كلامها في الخطاب العادي، بين أفراد القبيلة بعضهم مع بعض. فالوحدة اللغوية بدأت قبل ظهور الإسلام، بل نمت وازدهرت... ولما جاء الإسلام، ونزل القرآن بتلك اللغة الأدبية قوّى من تلك الوحدة اللغوية التي كانت قد نمت وازدهرت قبل نزوله»(٢).

من هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور عبده الراجحي الذي يعتبر أن الأسباب التي ساقها مؤيدو فكرة سيادة لهجة قريش، لتعليل هذه السيادة، «لا تقوى دليلاً على تمكين لهجة قريش من السيطرة والسيادة. ألم يكن في شبه الجزيرة العربية أسواق غير عكاظ يلتقي الناس فيها للتجارة؟ وأين ذهبت دومة الجندل، والمشقر، وهجر، وعمان، وصحار والشحر، وغيرها من أسواقهم في الجاهلية؟ وأين كانت حروبهم

(١) تاريخ اللغات السامية: ١٨٠.

(٢) في اللهجات العربية: ٣٨ وما بعدها.

التي كانت تستمر سنوات ذوات عدد؟ وهل كانوا يتحاربون صامتين؟ ثم أين هجراتهم المستمرة بحثاً عن الرزق؟ وأين أحلافهم التي كانت تجمع بينهم؟ ونحن لا نستطيع أن نتصور أن القبائل العربية كانت تعيش منعزلة، تقبع كل قبيلة منها في منازلها، ولا تبرحها إلا للحج أو لعكاظ . . .»[١].

وبعد أن يرفض الدكتور الراجحي هذه الآراء التي تذهب إلى أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة الفصحى، لأنها آراء مبنية على أقوال الرواة الذين يجب أن نأخذ أقوالهم بكثير من الحيطة والحذر، ولأنها لم تصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول ﷺ، ولأنه لا نصوص لغوية متوافرة لدينا تتيح لنا أن نحكم بأن لهجة قريش هي التي سادت على غيرها من اللهجات، وبعد أن يشير إلى أن شعراء المعلقات الذين اعتبر العرب قصائدهم نماذج عليا للغة العربية لم يكن بينهم شاعر قرشي، يتساءل قائلاً: «أليس لافتاً أن تكون قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، ولا يكون منها شاعر واحد يكون رمزاً لهذه الإبانة وتلك الفصاحة؟».

ثم يوضح رأيه فيقول: «والرأي بعد هو ما نحسبه موافقاً لطبيعة التطور اللغوي، وهو أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة، تنتسب كل منها إلى أصحابها، وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة، تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبينها، وهذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها، لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً، ما دامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها. وهذه النصوص ـ كما نعلم ـ ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط، بل هي من قبائل مختلفة، مما يدل على أن هذه اللغة المشتركة هي التي كان الأدباء يصطنعونها في فنهم القولي. ونحن لا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا يتحدثون في بيعهم وشرائهم وهزلهم باللغة ذاتها التي ينظمون بها شعرهم، أو يضعون فيها خطبهم. ومع وجود هذه اللغة المشتركة احتفظت اللهجات ببعض خصائصها، فقريش لها خصائصها اللهجية، كما أن لتميم، أو لطيء، أو لغيرها، خصائصها اللهجية، ولقد دخل كثير من هذه الخصائص اللغة الفصحى. ومع دخول بعض هذه الخصائص إلى اللغة الفصحى نقول إن خصائص لهجة قريش ليست هي الغالبة على غيرها، وليس أدل على ذلك من ظاهرة الهمز في العربية، فالمعروف أن أهل الحجاز ـ ومنهم قريش ـ يجنحون إلى تخفيف الهمزة، وغيرهم من قبائل العرب يحققها، فالهمز إذن ليس قرشياً، وتحقيق الهمزة أكثر من تسهيلها في الشعر الجاهلي، وهو السائد في

(١) فقه اللغة في الكتب العربية: ١١٨.

القراءات القرآنية، حتى إن ابن كثير، وهو قارئ مكة، كان أكثر القراء ميلاً إلى الهمزة»[١].

ومن هذه الآراء أيضاً رأي الدكتور رمضان عبد التواب الذي يعتقد أن اللغة العربية الفصحى هي لغة مشتركة، نمت وازدهرت قبل مجيء الإسلام، وكان نشوؤها في مكة لظروف دينية، وسياسية، واقتصادية، «وهناك نبتت البذرة الأولى للغة المشتركة بين هؤلاء القبائل جميعاً، ونمت وازدهرت بتوالي وفود القبائل إلى هذه الأسواق. وقد حملت هذه الوفود تلك اللغة المشتركة إلى مواطن قبائلها، فانتشرت بين أنحاء الجزيرة العربية، ولكنها لم تنتشر ـ على ما نرجح ـ إلا بين الخاصة فقط، من أبناء القبائل المختلفة، وهم أولئك الشعراء والخطباء. وقد ازدادت هذه اللغة نمواً وازدهاراً بنزول القرآن الكريم بها».

وهو، وإن كان يقر بأن اللهجة القرشية من أقوى اللهجات أثراً في تكوين اللغة العربية الفصحى، لا يتوانى عن تأكيد أن هذه اللغة المشتركة «لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها، بمعنى أن الخطيب باللغة المشتركة لا يكاد السامع يكشف عن بيئته المحلية، ومعنى هذا أن اللغة المشتركة ليست لغة قبيلة بعينها، أو بعبارة أخرى: أن اللغة المشتركة لا تتضمن شيئاً من خصائص اللهجات المحلية، فهي لغة منسجمة، موحدة، لا يمكن أن تنتمي إلى بيئة خاصة من بيئات الجزيرة العربية، فلا يحق لنا أن نقول مثلاً: إن اللغة المشتركة هي لغة قريش، أو تميم، أو غيرها من قبائل العرب، بل هي مزيج من كل هذا، تكونت له شخصيته وكيانه، وأصبح مستقلاً عن اللهجات»[٢].

مناقشة هذه الآراء:

تتخذ الآراء المعارضة لفكرة أن تكون لهجة قريش هي اللغة العربية الفصحى التي استخدمها الشعراء والخطباء في الجاهلية، ثم نزل بها القرآن الكريم، من فكرة الحاجة إلى الاتصال والتفاهم بين القبائل العربية ذريعة لمعارضتها تلك، ولافتراضها أن هذه الحاجة أدت إلى نشوء لغة عربية مشتركة.

ونحن نرى أنه لا تعارض بين مسألة سيادة لهجة قريش ومسألة الاتصال بين القبائل العربية، وهو اتصال تمّ حقاً بطرق مختلفة كالتجارة، ورحلاتها، وأسواقها المتعددة، والأحلاف، والحروب، فضلاً عن الحج، وسوق عكاظ التي لا خلاف على أنها نهضت بدور مميز بين سائر الأسواق.

---

(١) م. ن: ١٢٠.

(٢) فصول في فقه العربية: ٧٨ وما بعدها.

ونستطيع أن نقول ـ بعبارة أخرى ـ إن قريشاً قد اضطلعت بدور القبيلة ـ المركز بين سائر القبائل العربية بسبب حقائق الدين، والجغرافيا، والاقتصاد، والسياسة.

فالكعبة محج العرب، ومستودع أصنامهم، وإليها تتقاطر الوفود، فتتولى قريش حمايتها، والسهر على خدمتها، ورعايتها، وفق نظام تتقاسم فيه البطون القرشية تبعات ولاية الحج. ثم إن الحجاز، موطن قريش، هو قلب الجزيرة العربية البعيد سياسياً وثقافياً عن التأثيرات الخارجية، والمتمتّع بنوع من الاستقلال السياسي لم يُتح لسواه.

وفوق ذلك كانت قريش قبيلة متحركة أكثر من غيرها من القبائل، من خلال الرحلتين الاقتصاديتين المنتظمتين المهمتين: رحلة الشتاء ورحلة الصيف اللتين جاءت الإشارة إليهما في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ • إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ • فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ • ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾[1]. وهذا الأمر قوّى صلاتها بالقبائل الأخرى، ووثّقها، وعزز دورها المركزي.

وقريش، قبل ذلك وبعده، قبيلة متفتحة الذهن، مهيأة للتفاعل مع غيرها من القبائل، طموحة إلى دور مرموق متفوق بينها.

فلا غرابة إذاً أن تتطور لهجة قريش أكثر من غيرها من لهجات العرب، آخذة من جميع هذه اللهجات ما أعجبها، وفق مقاييس الفصاحة والذوق، متحولةً شيئاً فشيئاً إلى لغة جامعة موحّدة، يستخدمها الشعراء والخطباء على اختلاف قبائلهم، محتفظين أحياناً ببعض خصائص لهجاتهم.

أخيراً نرى أن استغراب بعض الباحثين نهضة لهجة قريش وسيادتها على سائر اللهجات يبدو استغراباً في غير موضعه، عندما نضع في الحسبان أن اللهجات العربية لم تكن لغاتٍ أجنبية تحتاج إلى ترجمان. فهذه اللهجات، على الرغم من الاختلافات فيما بينها، ظلت مفهومة من العرب جميعاً، فالتميمي يفهم لهجة القرشي، والقرشي يفهم لهجة الهذلي، وهذا يفهم لهجة الطائي وهكذا... تماماً كما هو حال العرب ولهجاتهم الدارجة اليوم، فالسوري يفهم لهجة المصري، والحجازي يفهم لهجة العراقي وهكذا...

ومما لا شك فيه أن الإسلام قد ضاعف اهتمام العرب بلهجة قريش، وأكد سيادتها، فالوحي نزل بها، والرسول ﷺ قرشي ونطق حديثه بها، وكذلك خلفاؤه الراشدون، رضوان الله عليهم. على أنه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن لهجة قريش هذه التي نزل بها الوحي إنما هي اللهجة القرشية المتطورة التي تفاعلت، عبر تاريخ

(١) قريش: ١ ـ ٤.

طويل، مع سائر اللهجات العربية، وتأثرت بها، وليست بلهجة قريش الأولى الخاصة.

وأما الآراء التي جنحت إلى القول إن القرآن الكريم نزل بلغة عربية أدبية مشتركة كانت قد تكونت قبل الإسلام لا بلهجة قريش، فهي آراء نحسبها تجانب الصواب. ويمكن الرد عليها ـ ببساطة ـ بنصوص قرآنية واضحة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[2]. فالخطاب الموجه من الله تعالى إلى رسوله ﷺ واضح في دلالته على تيسير القرآن، وتسهيله بلسان هذا النبي، وهو لسان عربي قرشي بلا جدال، وليس لساناً منتمياً إلى أي قبيلة أخرى غير قريش، وليس لساناً منتمياً إلى لغة أدبية كما قال بعضهم، فالمعروف أن النبيّ ﷺ، على فصاحته رجل أمي لم يعرف قراءة ولا كتابة، ولم يكن أديباً خطيباً أو شاعراً. يقول تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾[3].

وأما التذرع في رفض أن تكون لهجة قريش هي اللغة العربية الفصحى بأن هذه اللهجة يجنح أهلها إلى تسهيل الهمزة، في حين يجنح أكثر العرب إلى تحقيقها، والتحقيق هو السائد في القرآن الكريم، وفي الشعر الجاهلي، فهو تذرع يمكن قبوله والاحتجاج به في وجه من يزعم أن لهجة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، ونظم بها الشعر الجاهلي، هي لهجة قرشية محضٌ، بحت، لم تخالطها اللهجات العربية الأخرى، ولم تتأثر هي بهذه اللهجات، ونحن قد أسلفنا القول إن هذه اللهجة هي حصيلة تطور وتفاعل مع لهجات العرب الأخرى، أخذت منها وأعطتها، وكان من جملة ما أخذته ظاهرة تحقيق الهمز في فصيح الكلام.

أثر الإسلام في اللغة العربية:

ذكرنا في تمهيدنا للباب الأول[4] أن الاهتمام بدراسة اللغة قد بدأ في حقبة مبكرة بعد ظهور الإسلام، وأن الباحثين يتفقون على أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين اهتمام القدماء بالدراسات اللغوية وبين النص القرآني. كما أشرنا إلى أن التأثر بالنص القرآني لم يقتصر على علوم اللغة وحدها، بل إن معظم العلوم العربية الأخرى كعلم الفقه، وعلم التفسير، وعلم الحديث، وعلم الكلام، وغيرها، ارتبطت بالنص القرآني، وتأثرت به، كما تأثر بعضها ببعض.

---

(١) مريم: ٩٧.
(٢) الدخان: ٥٨.
(٣) الحاقة: ٤١.
(٤) ص ٣٧.

وحسبنا في مجال الإشارة، على سبيل الإجمال، إلى أثر الإسلام في اللغة العربية أن نذكر قول المستشرق الألماني نولدكه: «إن العربية لم تصر عالمية حقاً إلا بسبب القرآن والإسلام، إذ تحت قيادة قريش فتح البدو سكان الصحراء نصف العالم لهم وللإيمان، وبهذا صارت العربية لغة مقدسة كذلك»[1].

لقد كان من أهم نتائج نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين، هو لسان النبي العربي القرشي محمد ﷺ، تأكيد سيادة لهجة قريش على سائر اللهجات العربية، وتحولها نهائياً إلى لغة فصحى، مرجعية، رسمية، يحرص الناس على تعلمها، ومحاكاتها. ثم إن الإسلام، بعد ذلك، نقل هذه اللغة من حالتها الإقليمية المحصورة في شبه الجزيرة العربية إلى حالة عالمية بعيدة الآفاق، فراحت شعوب كثيرة، بعد أن اعتنقت الإسلام، تحرص على تعلم اللغة العربية وإتقانها. وهكذا انتقلت العربية في مدة وجيزة نسبياً، بمقياس الأمم واللغات، من لغة مغمورة معزولة، تسير في ركاب العرب الفاتحين، متحولة إلى لغة مشهورة عالمية. وقد استطاعت العربية، إبان تحوُّلها هذا، وبفضل الإسلام العظيم، أن تخوض حروباً عديدة في مواجهة لغات أخرى قوية، وأن تنتصر عليها، ومن هذه اللغات اليونانية، والفارسية، والعبرية، والسريانية.

والإسلام الذي حرص رعيل علماء عصر الفتوحات على حفظ قرآنه الكريم من تسرُّب اللحن والخطأ إلى مفرداته وتراكيبه كان عاملاً حاسماً في تقوية العربية، وصيانتها، وتوجيه أولئك العلماء، ومن جاء بعدهم، إلى الاهتمام بالدراسة اللغوية، ووضع قواعدها.

وهكذا «اتصل الدين باللغة اتصالاً وثيقاً في العصور الإسلامية كلها، وكان الباعثُ على اهتمام علماء اللغة بجمع الشواهد اللغوية وتقعيد اللغة باعثاً دينياً، هو ضبط نصوص القرآن الكريم، وتعليم الطلاب لغة القرآن. وجرت مناهج التعليم، منذ أقدم العصور الإسلامية على المزج بين المعارف الدينية واللغوية، في الكتاتيب، والمساجد، والمجتمعات، ثم في المدارس المنظمة فيما بعد، ومن ثم كان اللغوي غالباً رجل دين، ولا ترى عالماً من علماء اللغة القدامى إلا كان مقرئاً، أو مفسراً، أو محدثاً، أو متكلماً، أو فقيهاً»[2].

والإسلام فوق ذلك هو الذي نقل اللغة العربية من مجرد لغة أدبية لقوم بعينهم، هم العرب، إلى لغة علمية، قادرة على مواكبة العلوم المختلفة، والتعبير عنها.

(١) اللغات السامية: ٧٩.

(٢) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: ١٠٢.

لقد كان الشعر في الجاهلية، كما قال أحد نقادنا القدامى، علم قوم لم يكن لهم علم غيره، وجاء الإسلام، فبعث الاهتمام الثقافي والفكري عند العرب، وساعد على تكوين نخبة عربية علمية، مهتمة بمسائل الفكر والثقافة. فأخذت تظهر علوم متمحورة حول القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كالتفسير، والفقه، وعلوم الحديث. وتطور الأمر بعد الاحتكاك بثقافات الشعوب التي اعتنقت الإسلام، والاطلاع على آثارها الفكرية، فأخذت اللغة العربية تلج حقولاً معرفية جديدة لم يكن لها عهد بها من قبل، وظهرت مؤلفات بهذه اللغة في هذه الحقول من فلك، ورياضيات، وطبيعة، وكيمياء، ومنطق، وفلسفة، وعقائد دينية، وقضاء، ومعاملات، وتشريع، وغير ذلك.

وقد كشف هذا التوجه الجديد عند النخبة العلمية الطليعية العربية عن طاقات كامنة في اللغة العربية، فاتسعت أساليبها، وحقلها المعجمي، ودلالاتها، وراحت تتخذ طابعاً علمياً جديداً، موازياً لطابعها الأدبي الموروث.

ويمكن إيجاز أثر الإسلام في حقل المفردات ودلالتها بالمسائل الآتية:

أ ـ نقل ألفاظ من معانيها القديمة إلى معان جديدة، تتعلق بشؤون العبادة، والسياسة، والإدارة، والحرب، والعلوم، والفنون، وغيرها. وتعد هذه الألفاظ بالآلاف، ومنها مثلاً:

١ ـ الإيمان والمؤمن، وقد عرفتهما العرب من الأمان والإيمان، وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً.

٢ ـ الإسلام والمسلم، وقد عرفت العرب منهما إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصاف المسلم ما جاء.

٣ ـ الكفر والكافر، وكانت العرب لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر.

٤ ـ النفاق والمنافق، والمنافق اسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع، فسمي المنافق منافقاً، لأنه نافق كاليربوع، وهو دخوله نافقاءه.

٥ ـ الفسق والفاسق، ولم يعرف العرب في الفسق إلا قولهم: فَسَقت الرُّطَبة، إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفسق هو الإفحاش في الخروج عن طاعة الله تعالى.

٦ ـ الصلاة، وأصل هذا اللفظ في العربية هو الدعاء.

٧ ـ الركوع والسجود، وقد عرفهما العرب ولكن على غير هذه الهيئة التي جاء بها الإسلام، قال أبو عمرو: أَسْجَدَ الرجل: طأطأ رأسه وانحنى. وأنشد:

فَقُلْنَ له: أَسْجِدْ لليلى فأسجدا

يعني البعير إذا طأطأ رأسه لتركبه[١].

٨ ـ الصيام، وأصله عندهم الإمساك، ثم زادت الشريعة النية، وحظرت الأكل، والمباشرة، وغيرهما من شرائع الصوم.

٩ ـ الحج، ومعناه عندهم في الأصل هو القصد، ثم زاد الإسلام ما زاده من شروط الحج وشعائره.

١٠ ـ الزكاة، ومعناها عندهم النماء، ثم زاد الإسلام في هذا المعنى ما زاده.

١١ ـ ٦٣: «الخليفة، والإمام، وأمير المؤمنين، والوالي، والقاضي، والكاتب، والمشير، والشرطة. . .، والوظيفة[٢]، والقطائع[٣]. . .، والجريدة[٤]، والصائفة، والشاتية[٥]، والمرتزقة، والمتطوعة، والشحنة[٦]، والثغور[٧]، والعمارة[٨]، ودار الصنعة[٩]، وديوان الجند. . .، وديوان الرسائل، وديوان الخاتم، والسرير، والسكة[١٠]، والطراز[١١]، والمقصورة. . .، والتعجب والتوكيد. . .، والحد، والتعزير، والشبهة، والقياس. . .، والتعريف، والقضية، والسالبة، والموجبة، والمقدمة، والنتيجة. . .، والصرع، والاستسقاء، والذبحة، والربو، والأمزجة. . .، والمثلث، والمربع، والدائرة. . .، والكون، والحدوث، والقدم، والوجود، والعرض، والجوهر. . .»[١٢].

ب ـ إلغاء ألفاظ وتراكيب جاهلية، لعلاقتها بنظم وعادات حرمها الإسلام. ومن هذه الألفاظ والتراكيب:

١ ـ المرباع، وهو ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية.

٢ ـ النشيطة، وهي ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل أن يصلوا إلى الجبهة.

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٩٥.
(٢) الوظيفة: رزق العامل، أي مرتبه.
(٣) القطائع: ما يمنحه السلطان من الأرض لاستغلاله والانتفاع به.
(٤) الجريدة: الجيش المجرد من الرجالة.
(٥) الصائفة: هي الكتيبة التي تغزو صيفاً، والشاتية: هي الكتيبة التي تغزو شتاء.
(٦) الشحنة: اسم لمن يقيم في الثغور من الجند.
(٧) الثغور: هي الأماكن التي يخاف دخول العدو منها.
(٨) العمارة: السفن الحربية.
(٩) دار الصنعة: الموضع الذي تصنع فيه السفن على مقربة من شاطئ البحر.
(١٠) السكة: في الأصل الطابع الذي ترسم به الدراهم والدنانير، ثم صارت تطلق على نفس الدراهم والدنانير.
(١١) الطراز: سمة خاصة توسم بها الثياب التي تحاك للخليفة ليلبسها أو يُنعم بها على سواه.
(١٢) نقلاً عن علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١١٩.

٣ ـ الفضول، وهي ما يبقى من الغنيمة بعد قسمتها، مما لا يصح قسمته على عدد الغزاة كالبعير، والفرس.

٤ ـ الصفيّ والصفية، والصفي أن يصطفي الرئيس لنفسه بعد الربع شيئاً كالناقة، والفرس، والسيف، والجارية، وقد اصطفى الرسول ﷺ في بعض غزواته، وخُصَّ بذلك، وزال اسم الصفي لما توفي ﷺ[(١)].

٥ ـ الإتاوة، وهي الرُّشوة والخراج، وكل ما أخذ بكره، أو قُسِمَ على موضع من الجباية، وغيرها[(٢)].

٦ ـ المَكْس، وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق الجاهلية. وفي الحديث: «لا يدخل صاحب مَكْسٍ الجنة».

٧ ـ الحُلْوان، وهو الرشوة[(٣)].

٨ ـ الصرورة، وهو من لم يحج، وقيل: معناه الذي يدع النكاح تبتلاً، أو الذي يحدث حدثاً، ويلجأ إلى الحرم.

٩ ـ النوافج، وهي الإبل التي تساق في الصَّداق.

١٠ ـ أسماء الأيام[(٤)]، شِيار وهو السبت، وأَوّل وهو الأحد، وأَهْون وهو الاثنين، وجُبارِ وهو الثلاثاء، ودُبارِ وهو الأربعاء، ومؤنس وهو الخميس، وعَروبة وهو الجمعة.

١١ ـ قولهم: «حِجْراً محجورا»، وقد استعملوه لمعنيين، أحدهما: عند الحرمان، إذا سُئل الإنسان قال: حجراً محجوراً، فيعلم السامع أنه يريد أن يحرمه، والثاني: الاستعاذة، كان الإنسان إذا سافر فرأى ما يخافه قال: حجراً محجوراً، أي حرام عليك التعرُّضُ لي، وعلى هذا فُسِّر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[(٥)]. يقول المجرمون ذلك كما كانوا يقولونه في الدنيا.

١٢ ـ قولهم: «خَبُثَتْ نفسي»، للنهي عن ذلك في الحديث، وهذا مما كره في الإسلام.

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٩٧.

(٢) وجمع إتاوة: أُتّى وهو نادر، وقد كُسِّر على أتاوى. انظر: لسان العرب: ١٤/ ١٨.

(٣) وحلوان المرأة مهرها، وقيل: هو ما كانت تعطى على متعتها بمكة، والحلوان أيضاً أجرة الكاهن، وفي الحديث: أنه نهى عن حُلوان الكاهن، والحلوان أيضاً أجرة الدلّال خاصة. لسان العرب: ١٤/ ١٩٣.

(٤) أما أسماء الشهور فالمستعمل منها الآن ليس في الحقيقة من وضع الإسلام، وإنما وضعت في عهد كلاب بن مرة أحد أجداد النبيّ ﷺ، وكان ذلك قبل الإسلام بقرنين تقريباً. أما أسماؤها القديمة فليست معروفة على وجه اليقين. انظر فقه اللغة: ١٢١ هـ٤.

(٥) الفرقان: ٢٢.

١٣ ـ قولهم: «استأثر اللّه بفلان»، وكره هذا أيضاً في الإسلام.

ج ـ استحداث ألفاظ وتراكيب جديدة للدلالة على بعض المعاني، ومن هذه الألفاظ والتراكيب:

١ ـ الجوائز، للعطايا، ومفردها جائزة. يقول ابن دريد: «وزعم بعض أهل اللغة أنها كلمة إسلامية محدثة، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش واقف العدوّ وبينه وبينهم نهر فقال: من جاز هذا النهر فله كذا وكذا، فكان كل من جازه أخذ مالاً. فيقال: أخذ فلان جائزة، فسميت جوائز»[1].

٢ ـ المحرّم، وهو أول أشهر السنة، ولم يكن معروفاً في الجاهلية، وإنما كان يقال له ولصفر: الصَّفرين، وكان أول الصفرين من الأشهر الحُرُم، فكانت العرب تارةً تحرمه، وتارة تقاتل فيه، وتحرّم صفر الثاني مكانه، فلما جاء الإسلام وأبطل ما كانوا يفعلونه من النسيء سماه النبيّ ﷺ شهر اللّه المحرم، كما في الحديث: «أفضل الصيام بعد رمضان شهرُ اللّه المحرم»[2].

٣ ـ الجاهلية، وهو اسم حَدَث في الإسلام للزمن الذي كان قبل البعثة.

٤ ـ الضّراح، ولم يعرف تفسيره إلا من الحديث، قال: هو بيت في السماء بإزاء الكعبة[3].

٥ ـ التّفث، وهو في المناسك ما كان من نحو قَصِّ الأظفار والشارب، وحلق الرأس والعانة، ورمي الجمار، ونَحْر البُدْن، وأشباه ذلك.

٦ ـ الصِّير، وهو شَقُّ الباب، ولم يسمع قبل حديثه ﷺ: «من نظر في صير باب فعينه هدر».

٧ ـ الزّمّارة، وهي الزانية، جاءت في حديث عن أبي هريرة أن النبيّ ﷺ نهى عن كسب الزمارة. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا الحرف إلا في الحديث، ولا أدري من أي شيء أُخذ[4].

٨ ـ ١٣ ـ «مات حتف أنفه»[5]، و«لا ينتطح فيها عنزان»، و«الآن حميَ الوطيس»،

---

(١) جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٤٠.
(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٠٠.
(٣) م. ن: ١/ ٣٠١.
(٤) م. ن: ١/ ٣٠٢.
(٥) إذا مات الإنسان من غير قتل، ومعنى حتف أنفه أن روحه تخرج من أنفه بتتابع نَفَسه، لأن الميت على فراشه من غير قتل يتنفس حتى ينقضي رمقه، فخص الأنف بذلك، لأنه من جهته ينقضي الرمق.

و«لا يلدغ المؤمن من جُحْر مرتين»، و«الحرب خَدْعة»[١]، و«إياكم وخضراء الدِّمَن» وهي تعابير جاءت في الحديث، ولم تُسمع من عربي قبل النبي ﷺ.

د ـ اقتباس ألفاظ أعجمية للدلالة على بعض المعاني: وقد اقتبس العرب هذه الألفاظ «من لغات كثيرة، وخاصة من الفارسية، والسريانية، واليونانية، بعد أن عربوها وصقلوها بمناهج اللسان العربي. ومن ذلك ألفاظ: الديوان، والعسكر، والبند (العلم الكبير)، والصهريج، والقيروان (القافلة)، والطنبور. . .، والبابونج، والزرنيخ، والمنلخويا. . .، والاصطرلاب (آلة يعرف بها الوقت)، والبنكام (آلة رملية تعرف بها الساعة النجومية)، والطلسم، والمغنطيس، والقانون، والأسطول، والفلسفة، والهيولى. . .»[٢].

---

(١) خدعة: بفتح الخاء وضمها، والفتح أفصح.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٢٠.

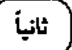
الصفات اللغوية المذمومة في اللهجات العربية القديمة واثر الاسلام في تطور اللغة العربية

فصيلة اللغات الهندية والاوروبية وهي تشمل ثماني مجموعات هي :

1- **مجموعة اللغات الارية : وهي تشمل اللغات الهندية الحديثة والفارسية القديمة والحديثة والكردية والافغانية 0**
2- **مجموعة اللغات الاغريقية : وهي تشمل اللغات اليونانية القديمة والحديثة 0**
3- **مجموعة اللغات الارمنية 0**
4- **مجموعة اللغات الالبانية 0**
5- **مجموعة اللغات الايطالية : وهي تشمل الاسكية واللاتينية واللغات الرومانية وهي المتفرعة من اللاتينية كالفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية ولغة رومانيا 0**
6- **مجموعة اللغات السلتية او الكلتية وهي اللغات التي طغت عليها الان اللغات الفرنسية والانكليزية والاسبانية وبقيت اثار منها في اللهجات المحلية بإيرلندا وويلز وبروتاني غربي فرنسا 0**
7- **مجموعة اللغات الجرمانية : وهي تشمل لغات ايسلندا والدنمارك والنروج والسويد والانكليزية السكسونية والحديثة والهولندية واللغات الالمانية 0**
8- **مجموعة اللغات البلطيقية السلافية : وهي تشمل شعبتين :**

*** شعبة اللغات البلطيقية وهي الليتوانية والليتونية (لغة لاتفيا) والبروسية القديمة 0**

*** وشعبة اللغات السلافية وهي السلاقية القديمة والروسية والبولونية والتشيكية والصربية – الكراوتية والبلغارية الحديثة 0**



فصيلة اللغات الحامية السامية

Langues Chamito - Sémitiques

وهي تشمل مجموعتين هما:

١ ـ مجموعة اللغات الحامية: وتشمل ثلاث طوائف:

إحداها: اللغات المصرية القديمة والقبطية.

والثانية: اللغات الليبية أو البربرية: وهي لغات السكان الأصليين لشمال إفريقيا، وأهمها اللغة القبيلية Kabyles، والشاوية، والتماشكية.

والثالثة: اللغات الكوشيتية: وهي لغة السكان الأصليين للقسم الشرقي من إفريقيا، ما عدا المنطقة الحبشية الناطقة بلغات سامية، وما عدا مناطق السودان، فتشمل اللغات الصومالية، ولغات الجالا، والبدجا، ودنقلة.

٢ ـ مجموعة اللغات السامية: وتشمل طائفتين:

إحداهما: اللغات السامية الشمالية: وتشمل اللغات: الأكادية أو الآشورية البابلية، واللغات الكنعانية (العبرية والفينيقية)، واللغات الآرامية.

والثانية: اللغات السامية الجنوبية: وتشمل العربية، واليمنية القديمة، واللغات الحبشية السامية.



فصيلة اللغات الطورانية:

Langues Touraniennes

وهي تشمل مجموعة من اللغات المستخدمة في العالم، التي لا تدخل تحت فصيلة من الفصيلتين السابقتين. واسم «اللغات الطورانية» أطلقه على هذه اللغات ماكس مولر وبونسن Bunsen. وحقيقة الأمر أن هذه اللغات ليست فصيلة واحدة ولا تربط فيما بينها صلة قرابة. ولذلك قامت جمعية علم اللغة بباريس Société de Linguistique de Paris في موسوعتها «لغات العالم» Les Laugues du Monde بتقسيم اللغات الإنسانية التي لم تدخل في أي من الفصيلتين الهندية الأوروبية والحامية السامية إلى تسع عشرة فصيلة، هي[1]:

(١) انظر في تفصيلها علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي: ٢٠٧ ـ ٢١٦.

١ ـ فصيلة اللغات اليابانية.
٢ ـ فصيلة اللغات الكورية.
٣ ـ لغة الأينو وهي لغة سكان بعض الجزر التابعة لروسيا والجزر التابعة لليابان.
٤ ـ فصيلة اللغات الصينية ـ التيبتية.
٥ ـ فصيلة اللغات الأسترالية الآسيوية.
٦ ـ فصيلة اللغات الدراڤيدية، وهي لغات بعض الشعوب التي كانت تقطن جنوب بلاد الهند.
٧ ـ فصيلة اللغات القوقازية الشمالية، كالسامورية، والأرتسية، والأديغية.
٨ ـ فصيلة اللغات القوقازية الوسطى، كالجيورجية، واللازية، وغيرها.
٩ ـ فصيلة اللغات الآسيوية القديمة، ومن أهم لغات هذه الفصيلة اللغة السومرية.
١٠ ـ فصيلة اللغات التركية، والمغولية والمنشورية.
١١ ـ فصيلة اللغات الفينية والأُغرية والساموييدية، ويتكلم بها في الحوض الأوسط لنهر الفولغا.
١٢ ـ لغة الباسك، وهي لغة الشعب الذي يقطن جبال البرانس الغربية في العدوتين الإسبانية والفرنسية.
١٣ ـ اللغات الهيبربورية، وهي لغات أقصى الشمال، سيبيريا وغيرها من أقاليم المنطقة المتجمدة الشمالية.
١٤ ـ اللغات الملايوية ـ البولينيزية، ومنها الأندونيسية.
١٥ ـ لغة سكان استراليا الأصليين.
١٦ ـ اللغات الأميركية، وهي لغات سكان أميركا الأصليين كالهنود الحمر.
١٧ ـ لغات السودان وغانا، وقد قسمها بعضهم إلى ٤٣٥ لغة.
١٨ ـ اللغات البَنْطُوية، وهي لغات سكان القسم الجنوبي من أفريقيا.
١٩ ـ لغات البوشيمان والهوتنتوت والنيجريين وهي من القبائل الأفريقية الجنوبية.

الشعوب السامية وموطنها الأول:

الشعوب السامية هي الشعوب الآرامية، والفينيقية، والعبرية، والعربية، واليمنية، والبابلية الآشورية، وما انحدر منها[١].

وأول من أطلق تسمية الشعوب السامية على هذه الشعوب هو العالم الألماني شلوتزر Schlozer، وكان ذلك في تحقيقاته حول تاريخ الأمم الغابرة سنة ١٧٨١م. وقد اقتبس شلوتزر هذه التسمية من الجدول الخاص بأنساب نوح عليه السلام، الوارد

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٦.

في التوراة، الذي ذكر أن أبناء نوح هم سام، وحام، ويافث، وعدّ بنيهم بعد الطوفان[1].

وقد شك بعض الباحثين في صحة ما جاء في هذا الجدول «بسبب عدم ذكره الكنعانيين بين أبناء سام في حين أن هناك روابط عنصرية، ودموية، ولغوية وثيقة، تربط الإسرائيليين بالكنعانيين، وقد عدّ أبناء يعقوب من بني سام فكان حتماً أن يعد الكنعانيين منهم. لكن العالم بروكلمان (Brockelmann) يقول: إن بني إسرائيل هم الذين أقصوا الكنعانيين عن جدول بني سام، لأسباب سياسية ودينية، مع أنهم كانوا يعلمون حق العلم ما بينهم وبين الكنعانيين من الصلات العنصرية واللغوية المتينة[2].

وقد دفعت العلاقة المتينة القائمة بين اللغات السامية العلماء إلى الاعتقاد بأن هذه اللغات متفرعة عن أصل واحد، هو اللغة السامية الأم أو الأصلية، وراحوا بعد ذلك يبحثون عن الموطن الأول الذي كان مهد الشعوب السامية. وقد اختلفت آراؤهم في ذلك: فبعضهم رأى أن هذا الموطن الأول هو أرمينية بالقرب من كردستان. وبعض آخر يمثله العالم جويدي رأى أنه كان في نواحي جنوب العراق، على نهر الفرات، ورأى آخرون، منهم العالم الفرنسي ارنست رينانErnest Renan والعالم الألماني بروكلمان Brockelmann أن هذا الموطن الأول هو القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية.

أقدم لغة سامية:

اختلف الباحثون حول أي اللغات السامية هي الأقدم اختلافهم حول الموطن الأول للشعوب السامية، فقال أحبار اليهود في العصور القديمة: إن العبرية هي أقدم لغة في العالم[3]، ورأى بعض الباحثين أن الآشورية البابلية هي أقدم اللغات السامية. ولم يقدم أصحاب هذه النظرية دليلاً يعتد به[4]. ورأى العالم أولسهوزن Olshausen في مقدمة كتابه عن اللغة العبرية أن العربية هي أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية القديمة، وأيد رأيه هذا بجملة أدلة ارتاح لها كثير من علماء الغرب[5].

وهناك من رأى أن جميع هذه الآراء قائمة على أساس فاسد. «وذلك أن جميع اللغات السامية قد اجتازت مراحل كثيرة في التطور قبل أن تصل إلى الحالة التي أتيح للعلماء معرفتها، فبعدت بذلك كل لغة منها عن النقطة الأولى التي ابتدأ منها تطورها.

---

(١) سفر التكوين، الأصحاح: ١٠.

(٢) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٠.

(٣) م. ن: ١٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥.

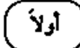
(٥) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٣.

فمن الخطأ إذن النظر إلى واحدة منها على أنها أول لغة تكلم بها الشعب السامي. هذا إلى أنه من المستحيل أن تحتفظ لغة بوحدتها متى تعددت مناطقها وتعددت طوائف المتكلمين بها، بل لا مناص حينئذٍ من انشعابها إلى لهجات ولغات»[1].

العلاقة بين اللغات السامية

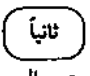
أ ـ الخصائص المشتركة:

لاحظ علماء اللغة، وخصوصاً علماء النحو المقارن، وهم جميعاً من الغربيين، وجود خصائص مشتركة بين اللغات السامية تتصل بالمستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية.


أولاً

المستوى الصوتي

تتميز اللغات السامية عن سائر اللغات بأصوات الحلق، وهي في العربية الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، كما تتميز بأصوات الإطباق، وهي في العربية الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وأصوات الإطباق هذه تشترك في سمة واحدة تتلخص في اتخاذ اللسان شكلاً مقعراً، منطبقاً على الحنك الأعلى، ويرجع إلى الوراء قليلاً[2]. غير أن أصوات الحلق وأصوات الإطباق ليست موجودة بالدرجة نفسها في جميع اللغات السامية، وإنما بدرجات متفاوتة. والعربية تضم عدداً أكثر من أصوات الحلق وأصوات الإطباق، بالمقارنة مع سائر اللغات السامية. و«يميل أكثر الباحثين إلى اعتبار أصوات الحلق في اللغات السامية موروثة عن اللغة السامية الأولى. واللغة العربية تعد بصفة عامة أصدق تعبيراً عن اللغة السامية الأولى»[3].


ثانياً

المستوى الصرفي

يتألف أصل الكلمة السامية في الغالب من ثلاثة أصوات صامتة Consonnes غير لينة. وثمة من رأى أن الأصل السامي ثنائي، لا ثلاثي[4]. ومن المؤكد أن ثمة أصولاً

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٥.

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: ٥١.

(٣) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية ١٤٠.

(٤) انظر كتاب «هل العربية منطقية، أبحاث ثنائية السنية» للأب مرمرجي الدومينيكي: ١٤٥.

سامية تتألف من صوتين فحسب، كبعض الحروف (مِنْ، عَنْ، هل، لم. . .) وبعض الضمائر (هو، هي، هم) وبعض أسماء الشرط (من، ما. . .) وأسماء الموصول (من، ما) وأسماء الإشارة (ذا، ذي. . .) وبعض أسماء الذوات (يد، دم. . .). وثمة أصول تتألف من صوتين صامتين وصوت صائت، صوت لين أو نصف لين، كعاد، ووقف. وهناك أصول مؤلفة من صوتين صامتين ضعِّف ثانيهما كمدّ، وقلّ، وكفّ. والقائلون بثلاثية الأصل السامي يردون الرباعي إلى الثلاثي، فدحرج مثلاً أصلها «دحر» الدال على الدفع والإبعاد أو «درج».

وبعيداً عن جدل الثنائية والثلاثية، يمكن القول باطمئنان إن الأصل السامي لكلمة ما يبقى محتفظاً في تصاريفه المختلفة بمعنى أساسي يحدده وجود الأصوات الصامتة بترتيب معين. وأما التصاريف والاشتقاقات المختلفة التي تطرأ على هذا الأصل، فتزيد معنًى خاصاً على المعنى الأصلي، ويكون ذلك باستخدام أصوات المد الطويلة Voyelles (الألف، والواو، والياء) أو أصوات المد القصيرة، أي الحركات المختلفة من فتح، وضم، وكسر. وأصوات المد هذه ـ طويلة وقصيرة ـ تشكل صيغاً مختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوامت. وتتشكل صيغ صرفية أخرى بزيادة سوابق أو لواحق على الأصل، مثال ذلك أن هذه الكلمات: عَلِمَ، عُلِمَ، عالم، عالمون، عالمة، عالمات، معلوم، معلومة، معلومات استعلم، إلخ. . . تتضمن كلها معنى الأصل الثلاثي ع ل م، إلا أن كلاًّ منها تدلُّ على معنًى خاص زائد على معنى الأصل، فعَلِمَ دلت على الفعل الماضي المبني للمعلوم، وعُلم دلّت على الفعل الماضي المبني للمجهول، وعالم دلت على اسم الفاعل المذكر، وعالمون دلت على اسم الفاعل المذكر في حالة جمع المذكر السالم، وعالمة دلت على اسم الفاعل المؤنث، وعالمات دلت على اسم الفاعل المؤنث في حالة جمع المؤنث السالم، ومعلوم دلت على اسم المفعول إلخ. . . وقد جاءت هذه الدلالات الزائدة تارة عن طريق حركة (كما في عُلِمَ)، وطوراً عن طريق صوت مد (كما في عالم)، وآونةً عن طريق زيادة سابقة (كما في معلوم واستعلم)، أو زيادة لاحقة (كما في عالِمون وعالمات)، أو زيادة سابقة ولاحقة (كما في معلومة ومعلومات).

ومن الصيغ التي تميز اللغات السامية عن سائر اللغات صيغة المثنى المتوسطة بين صيغتي المفرد والجمع. فاللغات الأوروبية الحديثة تقتصر في الدلالة على العدد على صيغتي المفرد Singulier والجمع Pluriel، أما اللغات السامية فتجعل بين هاتين الصيغتين صيغة أخرى تدل على الاثنين، وهذه الصيغة قياسية في اللغة العربية، ويبدو أنها «كانت هكذا في اللغة السامية الأولى، ولكن استخدام هذه الصيغة قلّ في بعض

اللغات السامية مثل العبرية، فلم تعد صيغة المثنى تستخدم فيها إلا في الأشياء التي توجد في الواقع الخارجي مثنى مثنى، مثل: اليدين، والرجلين»[١].

ومما تتسم به اللغات السامية والحامية أيضاً أن تأنيث الاسم والصفة يحدث في الغالب بإضافة تاء إلى المذكر.

يبقى، في هذا المجال، أن نشير إلى أنه ليس للفعل في معظم اللغات السامية إلا زمنان. فالفعل فيها إما فعل انتهى زمنه، وهو الماضي، وإما فعل لم ينته زمنه وهو المضارع للحال أو الاستقبال، والأمر. ويبدو أن الأكادية ـ وحدها بين أخواتها الساميات ـ عرفت ثلاثة أزمنة للفعل.



ثالثاً

المستوى النحوي

تتعاور على الاسم في اللغات السامية حالات إعرابية ثلاث، هي الرفع والنصب والجر، بحسب موقعه في الجملة. ويبدو الإعراب الذي تتسم به اللغة العربية امتداداً للغة السامية الأولى. وقد اتسمت اللغة الأكادية أيضاً بظاهرة الإعراب كما تعرفه العربية الفصحى.

ولئن كانت اللغات السامية بمعظمها قد تخلصت من هذه الظاهرة فإن «الباحثين يرون الإعراب على نحو ما تعرفه العربية وما عرفته الأكادية ظاهرة أصيلة في اللغة السامية الأولى»[٢].

ومن المؤكد أن بناء الجملة في اللغات السامية قد تطور تطوراً كبيراً عبر الأزمنة. ويرى بعض الباحثين أن اللغة السامية الأولى لم تكن، على ما يبدو، ذات جمل طويلة، بل كانت جملها قصيرة ترتبط إحداها بالأخرى باستخدام الواو. وقد أطلقوا على هذه الظاهرة «ظاهرة التوازي» Parataxe، ولاحظوا وجودها في اللغة العبرية، وفي نصوص اللغة العربية القديمة. بيد أن هذه الظاهرة تلاشت من اللغة العربية الفصحى منذ زمن طويل، فطالت الجملة العربية، وتطورت أساليبها تطوراً هائلاً مع تطور الفكر والثقافة العربيين، ولم يعد ثمة من آثار لظاهرة التوازي إلا في اللهجات العربية، وخصوصاً عند الأميين الذين لم يعرفوا الفصحى، ولم يتأثروا بأساليبها.

(١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١٤٤.
(٢) م. ن: ١٤٤.



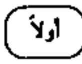
المستوى المعجمي

لاحظ الباحثون في مجال الدراسات المقارنة بين اللغات السامية وجود كثير من الألفاظ المشتركة بين هذه اللغات. وقد صنفوا هذه الألفاظ المشتركة أو المتشابهة التي تحمل الدلالات نفسها في مختلف اللغات السامية، فوجدوا أن بعضها يتعلق بصلة القرابة، نحو: أب، وأم، وأخ، وأخت، وحم. فهذه الألفاظ موجودة في اللغات السامية القديمة. وهناك ألفاظ مشتركة بين هذه اللغات أيضاً، تدل على أعضاء في جسم الإنسان، ومنها: عين، وأذن، ويد، ورجل، ورأس، وشعر. وهناك أيضاً ألفاظ مشتركة دالة على أسماء بعض الحيوانات، ككلب، وليث، وعجل، وأخرى دالة على بعض النباتات، كقمح، وسنبلة، وثوم، وكمون. كذلك تشترك اللغات السامية في عدد من الألفاظ الدالة على الضمائر نحو: أنا، وهو، وهي، وتشترك في الألفاظ الدالة على الأعداد من واحد[1] إلى عشرة.

واشتراك اللغات السامية في هذه الألفاظ التي أشرنا إليها وفي غيرها، كبعض الأفعال، ومرافق الحياة الزراعية، والرعوية، وغيرها، يشير إلى أنها موروثة من اللغة السامية الأولى.

ب ـ وجوه الاختلاف:

يمكن تصنيف وجوه الاختلاف بين اللغات السامية، على غرار الخصائص المشتركة، في مستويات أربعة هي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى المعجمي.



المستوى الصوتي

تضم العربية الشمالية والعربية الجنوبية ستة أصوات حلقية هي، كما أشرنا سابقاً، الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. أما في اللغات السامية الأخرى فيقل عدد هذه الأصوات عنهما: فصوت العين يختفي من المهرية التي هي امتداد حديث للعربية الجنوبية القديمة، وصوت الحاء العبرية يمثل الحاء والخاء العربيين، فكأنهما اندمجا في العبرية في صوت واحد. أما اللغة الأكادية فلم يَبْقَ من أصوات الحلق فيها إلا صوتا الهمزة والخاء.

(١) تختلف الأكادية والمهرية وحدهما عن سائر اللغات السامية في اللفظ الدال على العدد واحد.

وفيما يتصل بأصوات الإطباق التي وجدناها في العربية خمسة، هي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، يلاحظ أنها تقلّصت أيضاً في بعض اللغات السامية. وفي حين نجد الصاد، والطاء، والقاف، في جميع اللغات السامية القديمة، نلاحظ أن الضاد، والظاء، طرأ عليهما تغير صوتي في عدد من هذه اللغات، وهو تغير قياسي يطلق عليه مصطلح «القوانين الصوتية»، بمعنى أن التغير المشار إليه قياسي ينطبق على جميع الكلمات: «فكل ضاد، وكل ظاء، وكل صاد عربية، يقابلها صاد في العبرية، وبذلك حل صوت واحد في العبرية محل ثلاثة أصوات في العربية. ويلاحظ نفس الشيء في الأكادية، فالصاد الأكادية تقابل ثلاثة أصوات عربية، هي الصاد، والظاء، والضاد. أما اللغة الآرامية فقد كان موقفها من الضاد جديراً بالملاحظة، فقد تحولت الضاد الموروثة عن اللغة السامية الأولى، في اللغة الآرامية، مرة إلى قاف، ثم إلى عين. ويعدُّ هذا التحول من أصعب التحولات الصوتية تفسيراً»[١].

ومن وجوه الاختلاف في الأصوات أيضاً أن صوتي الذال والغين العربيين لا وجود لهما في العبرية. وبالمقابل فالصوتان العبريان P و V لا وجود لهما في العربية.

أخيراً يلاحظ على هذا المستوى أن أغلب ما يأتي في العبرية بالسين يأتي في العربية والحبشية بالشين والعكس بالعكس[٢].



ثانياً
المستوى الصرفي

تختلف اللغات السامية بعضها عن بعض في طريقة بناء الفعل للمجهول، ومن اختلافها في هذا المجال، مثلاً، أنه، في العربية، يُضم أول الماضي ويُكسر ما قبل آخره، ويضم أول المضارع ويفتح ما قبل آخره، أما في الآرامية، فيزاد على الفعل الماضي الثلاثي للغائب (إتْ) في أوله، وعلى الفعل المستقبل للغائب (نِتْ) في أوله.

كذلك تختلف اللغات السامية في أداة التعريف، ومكان دخولها. فهذه الأداة هي في العربية (أل)، وهي تدخل على أول الاسم. أما في العبرية وبعض اللهجات العربية البائدة، فأداة التعريف هي حرف (هـ) في أول الاسم، وهي في السبئية نون تزاد في آخر الاسم، وهي في الآرامية حرف (آ) يزاد في آخر الاسم، وأما الأكادية والحبشية فليس فيهما أداة تعريف مطلقاً.

---

(١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية: ١٤١.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٢.

وتختلف اللغات السامية أيضاً في علامة الجمع، ففي العربية يجمع الاسم جمع مذكر سالماً بزيادة واو ونون في آخره رفعاً، وياء ونون نصباً وجراً. أما في العبرية فيجمع الاسم هذا الجمع بزيادة حرفي (يم) في آخر الاسم، مع كسر ما قبل الياء، وأما في الآرامية فيزاد حرفا (ين) في آخر الاسم، مع كسر ما قبل الياء.

ويجمع الاسم جمع مؤنث سالماً في العربية بزيادة الألف والتاء في آخره، أما في العبرية فعلامة جمع المؤنث هي الواو والتاء في آخر الاسم.

ثالثاً

المستوى النحوي

أشرنا أثناء دراسة الخصائص المشتركة إلى أن الإعراب الذي اتسمت به اللغة العربية واللغة الأكادية، وتخلصت منه لغات سامية أخرى هو ظاهرة أصيلة في اللغة السامية الأولى.

وقد رأى بعض الباحثين أن سبب ظهور الإعراب في العربية هو خلوها وخلو اللغات السامية بعامة من الإدغام، أي وصل كلمة بأخرى، لتتكون من الكلمتين كلمة واحدة لها معنى مركب منهما، كما في اللغات الآرية[1].

والواقع أن العربية تختلف عن سائر اللغات السامية لا في «ظهور» الإعراب فيها، بل في محافظتها عليه، بعد أن ورثته من السامية الأولى.

والدليل على ذلك أن اللغة الأكادية «عرفت الحركات الثلاث في البابلية، القديمة في النصوص التي ترجع لعهد حمورابي، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث، وانتهت إلى حركتين، هما الضمة للرفع، والفتحة للنصب والجر، ولم تلبث هذه المرحلة طويلاً حتى تطورت إلى مرحلة الحركة الواحدة، وهي الكسرة الممالة»[2].

كذلك فإن ثمة شيئاً من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية[3].

وقد رأى بعضهم بحق أن في احتفاظ العربية بظاهرة الإعراب، بخلاف اللغات السامية الأخرى تأييداً لمذهب القائلين بأن العربية الفصحى، وإن كانت أحدث اللغات السامية من حيث النصوص المكتوبة، هي أقربها إلى السامية الأم، لأنها عاشت في أمية العرب، محفوظة بعيدة عن التغيير والتبديل»[4].

---

(١) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠ وإبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن: ١٢٠.

(٢) إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن: ١١٨.

(٣) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠.

(٤) حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ٢٤.



المستوى المعجمي

لا يشير اشتراك اللغات السامية في عدد من الألفاظ التي تحمل الدلالات نفسها إلى ما يتجاوز كونها موروثة من السامية الأولى، أو كون بعضها انتقل من لغة سامية إلى سائر الساميات بطريق من طرق التأثير، والاقتراض، والتبادل المعروفة في علم اللغة. فإن وضعنا تلك الألفاظ المشتركة جانباً، وجدنا أن اللغات السامية تختلف كل منها عن الأخرى، اختلافاً بيناً، على المستوى المعجمي، وهو اختلاف طبيعي، يبدأ يسيراً، ثم يكبر، ويتسع مداه، بمرور الزمن، وبالتباعد الجغرافي، وبتعاقب الظروف الاجتماعية، والحضارية، والسياسية التي مرت بها كل لغة من تلك اللغات.

وإذا كان الباحثون قد لاحظوا أن الألفاظ المشتركة بين اللغات السامية تتعلق بمعظمها بمدلولات عامة قديمة متصلة بالأسرة، كصلة القرابة، أو بأعضاء الجسم، أو مسميات الأعداد، فإنهم لاحظوا أيضاً، بعد ذلك، أن الاختلاف بين هذه اللغات في المفردات يبدو حتى في بعض الأسماء التي كانت مدلولاتها شائعة عند جميع الشعوب السامية، كصبي، وشيخ، وجبل، وخيمة[١].

تبقى في هذا المجال ملاحظة مهمة، خلاصتها أن جُلَّ ما وصل إلينا من اللغات السامية القديمة إنما هو صيغ وجمل أدبية وعلمية، محفوظة في مؤلفات مختلفة، أما المفردات والعبارات التي كانت شائعة الاستعمال، عند مختلف الطبقات، فلم يصل إلينا منها شيء[٢].

وهذا يعني أن معطيات الدراسة اللغوية ومادتها الأساسية غير متوفرة بالقدر الذي يسمح بإجراء دراسة علمية مقارنة دقيقة النتائج.

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٢٢.

(٢) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ١٨.

مقارنات عربية

تمهيد: في تقسيم العربية إلى جنوبية وشمالية، والاعتراض عليه:

أشرنا في الفصل السابق إلى أن العربية تنتمي إلى طائفة اللغات السامية الجنوبية، التي تشمل إلى جانب العربية كلًّا من اليمنية القديمة، واللغات الحبشية السامية، في حين تشمل طائفة اللغات السامية الشمالية اللغات الأكادية، والكنعانية (العبرية والفينيقية)، والآرامية. وقد تعارف علماء اللغة، من عرب وغربيين، على تقسيم العربية إلى قسمين: سموا أحدهما «العربية الجنوبية»، والآخر «العربية الشمالية».

وهم يريدون بالعربية الجنوبية اليمنية القديمة، ويسمونها أحياناً السبئية أو الحميرية، من باب تسمية الكل باسم الجزء، ذلك أن السبئية هي إحدى لهجات اليمنية القديمة، أو العربية الجنوبية.

وقد اعترض العالم ولفنسون على هذا التقسيم، فقال: «إنهم لم يشرحوا لنا شرحاً وافياً السبب الذي حملهم على تقسيمهم هذا، ولم يبينوا له علة، بل لم يوجد من بينهم من يبحث على سر هذا التقسيم، فكلهم درجوا عليه دون مناقشة أو انتقاد، على حين كانت الضرورة قاضية بمناقشته أشد مناقشة، لأنه ليس تقسيماً جغرافياً صحيحاً، ولا تاريخياً دقيقاً. فليست هناك حدود واضحة، تفصل شمال الجزيرة عن الجنوب، وتبين لنا من أين وإلى أين كانت منطقة انتشار القسم الجنوبي من اللغة العربية، ومن أين وإلى أين سادت اللهجات الشمالية من العربية. وترتب على تسليم العلماء لهذا التقسيم وارتياحهم إليه بقاء مشكلة عظيمة دون حل حتى الآن، وهي كيف نشأت اللهجات العربية؟»[1].

ويقترح ولفنسون بدلاً من هذا التقسيم أن تقسم اللهجات العربية إلى بائدة وباقية.

واعترض آخرون على تقسيم العربية إلى جنوبية وشمالية، مستندين إلى اعتبار آخر، يتلخص في أن اللغة اليمنية القديمة التي يسمونها العربية الجنوبية تختلف عن

(١) تاريخ اللغات السامية: ١٤٥.

العربية اختلافاً جوهرياً، في الأصوات، والدلالة، والقواعد، والأساليب، والمفردات، واستشهدوا في هذا السياق بقول أبي عمرو بن العلاء: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا».

أهم لهجات اللغة اليمنية القديمة:

يتفق الباحثون، سواء أصحّ اعتبار اللغة اليمنية القديمة عربيةً جنوبية أم لم يصح، على أن هذه اللغة تؤلف مع اللغة العربية، ومع اللغات الحبشية السامية، شعبة لغوية واحدة، يطلق عليها اسم «الشعبة السامية الجنوبية». وذلك أن صلات القرابة التي تربطها بهذين الفرعين أقوى كثيراً من صلات القرابة التي تربطها بشعبة اللغات السامية الشمالية، كما يبدو ذلك من الموازنة بينها في أصول الكلمات، والأصوات، والقواعد. «وتختلف هذه الفروع الثلاثة نفسها في مبلغ قربها بعضها من بعض. فصلة القرابة بين اللغات اليمنية القديمة واللغات الحبشية السامية أقوى كثيراً من صلة القرابة بين كل منهما واللغة العربية»[١].

وأهم لهجات اليمنية القديمة خمس هي: المعينية، والسبئية، والحميرية القديمة، والقتبانية، والحضرمية. وما وصل إلينا من هذه اللهجات إنما وصل عن طريق النقوش التي عثر عليها في اليمن، وفي الواحات الواقعة شمال الحجاز، في منطقة العلا، وعثر على بعض منها في المناطق الشمالية لبلاد كنعان. وقد دونت هذه النقوش على الصخور، والقبور، والتماثيل، والأعمدة، والنقود، وجدران الهياكل، والمذابح. ولا يظهر من هذه النقوش أي أثر لتطور جوهري، رغم أن الفاصل بين أقدم النقوش وأحدثها قد يصل إلى تسعة قرون. ولا يستغرب الباحثون ذلك، لأن «لغات الكتابة تميل دائماً إلى المحافظة والجمود، أما لغات المحادثة في هذه البلاد فلا بد أن يكون قد نالها كثير من التطور»[٢].

١ ـ اللهجة المعينية:

وهي منسوبة إلى المعينيين. وقد اتفق جملة من فحول المستشرقين «على أن معين أقدم دولة في اليمن بدليل أن كرب إل وطر السبئي قضى نهائياً على عرش اليمن، وأسس ملكاً عظيماً، بقي له الحول والطول مدة طويلة من التاريخ»[٣].

عاش المعينيون على شاطئ البحر، وعرفت عاصمتهم باسم «قرنا» أو «قرنانا»، وقد سيطروا على التجارة بين الهند وبلاد العرب، فكانت قوافلهم التجارية تتجه من

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٧٤.
(٢) م. ن: ٧٨.
(٣) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية: ٢٠٦.

سواحل المحيط الهندي إلى شمال بلاد كنعان، مروراً بسواحل البحر الأحمر، ويبدو أنه كانت لهم مستعمرات متاخمة للبلاد الكنعانية الآرامية، مأهولة بجاليات منهم، ولعل ذلك يفسّر وجود بعض نقوشهم في مناطق قرب هذه البلاد.

وقد اجتهد العالم هومل في تعيين تاريخ دول معين، وسبأ، وحمير، وحضرموت، وقتبان، اعتماداً على النقوش القليلة التي وصلت إلينا، «ولكن هذا التاريخ لا يزال في مرحلته الأولى من البحث، حيث إن أغلب النقوش غامض، وأخبارها ناقصة، وأسماء ملوكها غير كاملة، وفوق ذلك فإن هذه النقوش لا تشتمل على تواريخ يمكننا أن نعين زمن تدوينها. من أجل ذلك فإن تاريخ اليمن يعين تعييناً تقريبياً. ويعتقد هومل أن سقوط معين كان في الفترة التي بين القرن الثامن والقرن السابع قبل الميلاد»[1].

٢ ـ اللهجة السبئية:

وهي منسوبة إلى السبئيين الذين أسسوا مملكة مهيبة هي مملكة سبأ التي قامت على أنقاض مملكة معين، وكانت عاصمتها «مأرب»[2]. وقد ورد ذكر سبأ في القرآن الكريم مرتين: الأولى في قوله تعالى في سورة «النمل» في خبر الهدهد وقصة سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ • إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[3] وقد بلغت الآيات التي تحدثت عن هذه القصة ثلاثاً وعشرين آية.

والثانية في قوله تعالى في سورة «سبأ»: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ • فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ • ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[4].

ويبدو أنه كان لسد مأرب دور كبير في خصب تربة مدينة مأرب وازدهار مزارعها.

ويبدو أن سبأ كانت تطلق على أمرائها، قبل تغلبها على معين، لقب «مُكَرِّب»[5]،

(١) م. ن.

(٢) وقبل مأرب كانت العاصمة مدينة «صِرْواح». حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ١١١.

(٣) النمل: ٢٢، ٢٣.

(٤) سبأ: ١٥ ـ ١٧.

(٥) ويقابله في العربية الفصحى «مقرّب» وهو أمير كاهن كان يقوم بذبح القرابين للآلهة بحسب ما نقله حسن ظاظا في كتابه «الساميون ولغاتهم» ص١١٠ عن الأستاذين «دورم» و«موسكاتي».

وكان هذا اللقب مألوفاً أيضاً عند أهل حضرموت وقتبان. ثم أبدل السبئيون لقب أميرهم، فسموه ملكاً، بعد أن تغلبوا على معين.

ويشير الباحثون في تاريخ اليمن القديم إلى أن السبئيين اشتبكوا في كثير من الحروب مع الإمارات اليمنية الأخرى، كبني حمدان، وطوائف حمير، وملوك حضرموت، وانتصروا عليها ووسعوا رقعة دولتهم. وقد امتد عصر قوة هذه الدولة زمناً طويلاً، استغرق عهود بابل، وآشور، واليهود، والفرس، واليونان، والرومان. ثم أسهمت الفتن الداخلية في إضعاف هذه الدولة وتغلب الأحباش على اليمن، سنة ٣٧٥ بعد الميلاد، ليبدأ الحكم الحبشي الأول لهذه البلاد، ويستمر حتى سنة ٤٠٠م. ويبدو أن اللهجة السبئية خاضت بدورها حروباً مع اللهجات اليمنية الأخرى، وانتصرت عليها، وظلت هذه اللهجة السبئية سائدة حتى في أثناء الحكم الحبشي الأول.

٣ ـ اللهجة الحميرية القديمة:

وهي اللهجة المنسوبة إلى جماعات حمير. ويبدو أن الحميريين حاربوا السبئين زمناً طويلاً دون جدوى، وكذلك كان حال اللهجة الحميرية في صراعها مع اللغة السبئية، إلى أن جرى طرد الأحباش للمرة الأولى سنة ٤٠٠م، وآل الحكم إلى أسرة حميرية كان ملوكها يلقبون بـ«التبابعة» جمع «تُبَّع»، وحينئذٍ بدأت تسود اللهجة الحميرية. ثم عاد الأحباش فتغلبوا على اليمن وأسقطوا آخر ملوكها، وهو «ذو نواس» الذي انهزم أمامهم سنة ٥٢٥م. ودخلت اليمن إذاك حقبة جديدة من الاحتلال الحبشي، استمرت حتى سنة ٥٧٠م، عندما غزتها جيوش الفرس. واستمر حكم الفرس في اليمن إلى عهد الفتح الإسلامي.

٤ ـ اللهجة القتبانية:

وهي منسوبة إلى القبائل القتبانية التي أقامت دولتها في المناطق الساحلية الواقعة شمال عدن. وقد خاض القتبانيون حروباً عديدة مع السبئيين، وهي حروب انتهت بهزيمة القتبانيين واندماج قبائلهم في مملكة سبأ، في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد.

٥ ـ اللهجة الحضرمية:

وهي لهجة منسوبة إلى قبائل حضرموت، وتعني «حضرموت»: وادي الموت[1]. وقد ورد ذكر هذا المكان في سفر التكوين، الأصحاح العاشر، الآية ٢٦، وهو يقع إلى الغرب من عُمان. وأهم مدنه (شبوة). وهي معروفة باسمها إلى الآن[2].

---

(١) موسكاتي: الحضارات السامية القديمة: ١٩٣.

(٢) حسن ظاظا: الساميون ولغاتهم: ١٠٨.

وانخرطت مملكة حضرموت في نزاع مع مملكة سبأ، إلى أن ذابت في سبأ، كما ذابت معين وقتبان[١].

ويعرف الخط اليمني الذي كتبت به نقوش أهل الجنوب بالخط المسند. وهذا الخط يكتب في الغالب مستعرضاً، من اليمين إلى الشمال، وأحياناً بالطريقة الثعبانية أو ما يعرف بخط المحراث Boustrophedon، فيرسم السطر الأول من اليمين إلى الشمال، والثاني من الشمال إلى اليمين، والثالث من اليمين إلى الشمال، وهكذا. وعدد حروفه تسعة وعشرون، ترمز إلى تسعة وعشرين صوتاً ساكناً. أما أصوات المد طويلها وقصيرها فلا يرمز هذا الرسم إلى شيء منها[٢].

ولم يكن صعباً على المستشرقين الذين درسوا النقوش اليمنية القديمة حل رموز المسند، لشدة تشابهها مع الكتابة الكنعانية القديمة. وقد رأى بعضهم أن المسند مشتق من الكتابة الكنعانية، كما أن أقلام الآرامية والعبرية مشتقة منها. ورأى بعض آخر أن الخط المسند هو الأصل الذي اشتق منه الخط الكنعاني، والدليل على ذلك أن نماذج من الكتابات المعينية التي وصلت إلينا هي أقدم من النماذج الكنعانية[٣]. ومهما يكن من أمر أسبقية المسند على الكتابة الكنعانية، أو العكس، فإن العلماء الذين لم يجدوا صعوبة في حل رموز المسند، واجهوا الصعوبة في تعيين زمن الفعل في النقوش السبئية والمعينية، وفي تعيين ما إذا كان لازماً أو متعدياً، وذلك بسبب غياب أصوات المد الطويلة والحركات عن الخط المسند.

ومع ذلك يذهب بعض المستشرقين إلى رأي أن صيغ الفعل، سواء في السبئية أو في المعينية، كما هي في جميع اللغات السامية، تشتمل على المتكلم والمخاطب والغائب، ولكنهم في النقوش كانوا لا يستعملون إلا الغائب، كما ذكر ولفنسون الذي وجد أن هذا الرأي أقرب إلى الحقيقة، بدليل أن الضمائر في هاتين اللهجتين كانت كاملة، ففيهما ضمائر المفرد والجمع، وفيهما ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، وفيهما ضمائر المذكر والمؤنث. وهو يرجّح أيضاً أن صيغتي التعدي واللزوم في الفعل كانتا مستعملتين، «فإما أن نقول إنه كان من أساليب أهل جنوب الجزيرة عدم استعمال صيغة غير صيغة الغائب، وهذا ما لا ترتاح إليه النفس ولا يقبله العقل، وإما أن نقول إن الفعل كان يكتب بحروفه الأصلية في كل الأحوال، والقارئ أثناء القراءة يفهم الصيغة المناسبة، والزمن المطلوب، كما نفعل حين نقرأ الكلمات دون أن نظهر شكلها...»[٤].

---

(١) موسكاتي: الحضارات السامية القديمة: ١٩٣.

(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ٧٩.

(٣) ولفنسون: تاريخ اللغة السامية: ٢١٠.

(٤) م. ن: ٢١٣، ٢١٤.

ونحن نرى أن هذا الاحتمال الثاني يوافق ما هو ثابت لدى علماء التاريخ، والباحثين في الحضارات القديمة، من رقي الحضارة اليمنية وازدهارها، هذا مع التذكير بما أشرنا إليه آنفاً، من أن لغات الكتابة تميل دائماً إلى المحافظة والجمود، مما يحدث بينها وبين لغة المحادثة والكلام اليومي فروقاً جوهرية، تتسع بمرور الزمن.

العربية البائدة أو «عربية النقوش»:

«العربية البائدة» مصطلح اعتاد الباحثون على إطلاقه في مقابل «العربية الباقية». وقد يطلقون على هذه العربية البائدة لقب «عربية النقوش». والنقوش المقصودة في هذا السياق هي تلك النقوش التي اكتشفها عدد من الباحثين الأوروبين، في منطقة شمال الجزيرة العربية، قرب الحدود الآرامية، وفي داخل هذه الحدود، وخصوصاً في واحات تيماء، والحجر (مدائن صالح)، ومنطقة العلا في شمال الحجاز، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر. وأول من بدأ اكتشافها Doughty (١٨٦٧ ـ ١٨٧٧م). وقد صنفت هذه النقوش في نوعين: أحدهما مكتوب بعناية وإتقان، وحروفه واضحة متميزة، وقد أطلق عليه اسم نقش Inscription. والثاني تفتقر كتابته إلى العناية ووضوح الخط، وقد أطلق عليه اسم المخربشات Graffitti. والمصطلح الأخير يرجع إلى الإيطالية.

ثم إن الباحثين قد قسموا هذه النقوش التي بلغ مجموعها عدة آلاف إلى ثلاثة أقسام، وهي: النقوش الثمودية، والنقوش الصفوية، والنقوش اللحيانية. واعتمدوا في هذا التقسيم على معايير متعددة، منها الأماكن التي وجدت فيها النقوش، والخصائص اللغوية، وخصائص الكتابة.

١ ـ النقوش الثمودية:

هي نقوش منسوبة إلى قبائل ثمود التي ذكرت في القرآن الكريم، في كثير من السور. وقد عثر على هذه النقوش في أعالي الحجاز (أرض مدين)، وتيماء، والحجر (مدائن صالح)، والعلا (ددان القديمة)، وشرق الأردن، وشبه جزيرة سيناء. ويرجع تاريخ معظم هذه النقوش التي تزيد على ألف وسبعمائة إلى القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، وربما يرجع أقدمها إلى ما قبل منتصف القرن الأول للميلاد. ويبدو أن النقوش الثمودية في شمالي الجزيرة العربية أقدم منها في وسط الجزيرة[(١)].

وقد جاءت النقوش الثمودية قصيرة، موجزة إيجازاً شديداً، يجعلها غامضة، قابلة لأكثر من تفسير وتأويل. وهي في معظمها نقوش تذكارية، وبعضها جنائزية،

(١) رمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية: ١٠٧.

أوجه الاختلاف
بين لهجتي الحجاز وتميم

يلاحظ أولاً أن ما درجت عليه كتب اللغة والنحو والقراءات وغيرها من مقابلة لهجة الحجاز بلهجة تميم إنما هو مقابلة بين لهجتين إحداهما تنتمي إلى منطقة جغرافية هي الحجاز، والثانية تنتمي إلى قبيلة عربية كبيرة هي تميم.

وفي اعتقادنا أن المقابلة يمكن أن تقع في محلها الصحيح لو أنها كانت بين لهجتي قريش وتميم، أو بين لهجتي الحجاز ونجد، فتكون إذّاك بين لهجتي قبيلتين، أو بين لهجتي منطقتين جغرافيتين يقطن كلّاً منهما عدة قبائل.

وسوف نسير على منهجهم في المقابلة بين لهجتي الحجاز وتميم، ملاحظين أن أوجه الاختلاف التي سنعرضها ههنا لم تبحثها كتبهم مجموعةً منسقة، وإنما جاءت مبثوثة متفرقة في ثنايا مصادر اللغة والأدب والنحو وغيرها.

ولعلّ من المفيد، على سبيل التمهيد، أن نعرّف باختصار بكل من «الحجاز» و «تميم».

فأما الحجاز فهو قسم من أقسام جزيرة العرب الخمسة المعروفة قديماً، والأقسام الأربعة الأخرى هي: تهامة، ونجد، والعروض، واليمن. ويقع الحجاز بين نجد وتهامة، ويحده من الجنوب بلاد عسير، ومن الشرق صحراء نجد، ومن الشمال الشام، ومن الغرب البحر الأحمر.

وأهم مدن الحجاز مكة، وسكانها من قريش البطاح والظواهر، ويثرب (المدينة المنورة) التي سكنها الأوس والخزرج، وجدة، والحجر، وخيبر، والطائف.

وقد تعددت الأقوال في سبب تسمية الحجاز بهذا الاسم، فقيل: سميت بذلك من الحجز، أي الفصل بين الشيئين؛ لأنه فصل بين الغور والشام والبادية. وقيل: لأنه حجز بين نجد والسراة، وقيل: لأنه حجز بين تهامة ونجد، وقيل: سميت بذلك لأنها حجزت بين نجد والغور، وقال الأصمعي: لأنها احتُجزت بالحرار؛ حرة شوران، وحرة ليلى، وحرة واقم، وحرة النار، وعامة منازل بني سليم إلى المدينة، فذلك الشق كله حجاز. وقال الأزهري: سمي حجازاً لأن الحرار حجزت بينه وبين عالية نجد[1].

(١) اللسان: ٥/٣٣١، وقارن بمعجم البلدان: حجاز.

وأما تميم، فهي، كما ذكرنا سابقاً[1]، قبيلة كبيرة من العدنانية، ينسبون إلى تميم بن مرة بن مضر بن نزار. كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هنالك على البصرة واليمامة، حتى البحرين، ثم تفرقوا في الحواضر. ولكثرة تميم واتساع رقعة أراضيها قال فيهم ابن حزم: إنهم أكبر قواعد العرب[2] وتميم بعد ذلك قبيلة بادية مشهورة بالفصاحة، قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم[3].

ومما يؤكد فصاحة تميم ومكانتها الأدبية العالية أن عدداً من بنيها عرفوا بين الفحول من الشعراء في الجاهلية والإسلام، منهم: أوس بن حَجَر، وعبدة بن الطبيب، وعلقمة الفحل، وسلامة بن جندل، والسُلَيْك بن السُلَكة، ومالك ومتمم ابنا نويرة، والعجّاج، وابنه رؤبة، وجرير، والفرزدق. كما اشتهر من خطبائها أكثم بن صيفي، وحاجب بن زوارة، والأحنف بن قيس، والأقرع بن حابس.

وأوجه الاختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم، كما جاءت متفرقةً مبثوثة في مصادر اللغة والأدب والنحو، يمكن تصنيفها في مستويات الدرس اللغوي الأربعة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي.

أ ـ المستوى الصوتي:

رأينا، على هذا المستوى، كثيراً من أوجه الاختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم، في المبحث الذي خصصناه لدراسة «أهم الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية»[4]. وسنحاول فيما يأتي استكمال هذه الأوجه بذكر أهم ما لم يرد في ذلك البحث.

فمن ذلك أن الثاء عند تميم تقابلها الفاء عند أهل الحجاز، فاللثام، والأثاثي، وثُم عند التميميين هي اللفام، والأثافي، وفُمّ عند الحجازيين. وقد جاء أن العرب تبدل الفاء ثاء، فيقولون: جَدَف وجَدَث للقبر، ووقع في عافور شر وعاثور شر[5].

ومن ذلك أيضاً عنعنة تميم التي سندرسها في موضعها عند الحديث عن الصفات اللغوية المذمومة.

ومنه أيضاً إلحاق تميم القاف باللهاة حتى تغلظ كثيراً، فيقولون للقوم: الكَوم،

---

(١) ص١٥٩.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧.

(٣) السيوطي: المزهر: ١/ ٢١١.

(٤) ص ١٥٥.

(٥) اللسان: فوم: ١٢/ ٤٦٠. وانظر: المزهر: ١/ ٤٦٥.

فتكون القاف بين الكاف والقاف، وهذه لغة معروفة في بني تميم[١]. قال الشاعر:

ولا أگول لگدر الگوم گد نضجت ولا أگـول لـبـاب الـدار مـگـفـول

ومن ذلك أيضاً اختلاف لهجتي الحجاز وتميم في الصوتين الصامتين: الضاد والظاء، فأولهما صوت شديد، وقد نسب إلى بني تميم، والثاني صوت رخو، وقد نسب إلى الحجاز. وفي اللسان أن فاضت نفسه تفيض فيضاً: خرجت، لغة تميم، وأنشد:

تـجـمـع الـنـاس وقـالـوا عـرسُ فـفُـقـئـت عـيـنٌ وفـاضـت نـفـسُ

وحكى المازني عن أبي زيد، قال: كل العرب تقول: فاظت نفسه، إلا بني ضبة فإنهم يقولون: فاضت نفسه بالضاد، وأهل الحجاز وطيء ويقولون: فاظت نفسه، وقضاعة، وتميم، وقيس، يقولون: فاضت نفسه مثل فاضت دمعته[٢].

وقال المفضل: من العرب من يقول: الضهر، ويبدل الظاء ضاداً، فيقول: قد أشتكي ضهري.

ويبدو أن الفرق بين صوتي الضاد والظاء شغل بعض النحاة إلى درجة أنهم ألفوا فيه، ومن ذلك كتاب ابن مالك «الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد»[٣]، وقد ذكر فيه متى تتعين الظاء، ومتى تشترك الظاء والضاد.

أما الحريري[٤] فينظم في مقامته الحلبية شعراً تعليمياً يسهل حفظ الظاءات، يقول في مطلعه:

أيـهـا الـسـائـلـي عـن الـظـاء والـضـا د لـكـيـلا تـضـلـه الألـفـاظُ
إن حفظ الظاءات يغنيك، فاسمعـ ـهـا استماع امرئ له استيقاظُ
هي ظمياء، والمظالم، والأظـ ـلامُ، والظلم، والظبى، واللحاظُ
والعظا، والظليم، والظبي، والشيـ ـظم، والظلُّ، واللظى، والشواظُ..

ومن أوجه الاختلاف على هذا المستوى أيضاً إبدال التميميين التاء طاء، قال ابن

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة: ٤٢.
(٢) لسان العرب: فيض: ٧/ ٢١١.
(٣) المزهر: ٢/ ٢٨٢.
(٤) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ = ١٠٥٤ ـ ١١٢٢م) صاحب المقامات. ومن كتبه: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب»، و«صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور» في التاريخ، و«توشيع البيان». كان دميم الصورة غزير العلم. مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة. ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه.

سيدة: «وقد أبدلت الطاء من التاء في «فعلت» إذا كانت بعد حرف من حروف الإطباق.. وهي لغة تميم، قالوا: فحصط برجلك، يريدون: فحصت، وحصطَ؛ يريدون: حصتَ»[1].

وكذلك إبدالهم التاء دالاً، فقالوا: «فزدُ» بدلاً من «فزتُ»، فكل من الدال والتاء حرف نطعي، ولكن الأول مجهور والثاني مهموس، وقد فضلوا الأول على الثاني.

ويلاحظ أن الإبدال في هذه المواضع وأشباهها يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه في أكثر من مناسبة، من ميل تميم إلى الأشد والأفخم من الأصوات، وهو أمر ينسجم مع بداوتها.

ومن أوجه الاختلاف في هذا المجال الصوتي أيضاً ما عُرف بظاهرة الإتباع التي لم تقتصر على تميم وحدها، بل شاركتها فيها قيس، وأسد، والمراد بالإتباع أن تتبعَ حركةُ الفاءِ حركةَ العين في الكلمة، كما في شِهيق، وبِعير، ورِغِيف ونِحيف، وضِحِك ضِحِكاً. ويبدو أن هذا الإتباع يحدث أكثر ما يحدث مع أصوات الحلق. والإتباع فاشٍ عموماً في بعض لهجاتنا العربية الحديثة، وخصوصاً اللهجة المصرية.

ومن تلك الأوجه أيضاً ميل التميميين إلى الإدغام، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإدغام كان من خصائص اللهجات البدوية، في حين كان الإظهار من خصائص لهجات القبائل المتحضرة التي استقرت في الحجاز.

فالحجازيون يفكون إدغام المثلين في الماضي عند إسناده إلى ضمير الرفع، فيقولون: شددت وظللت، وتميل بعض اللهجات الأخرى كبني عامر من قيس عيلان، وسُليم من ربيعة، إلى حذف أحد المثلين، فيقولون: شَدْتُ وظَلْتُ، ويحافظ آخرون كبكر على التشديد فيقولون شدّتُ، وظلّتُ.

والحجازيون يفكون الإدغام أيضاً في المضارع، فيقولون «لم يحلل»، بينما يدغم بنو تميم، فيقولون «لم يحلّ».

والحجازيون يفكون الإدغام في الأمر في جميع أحواله، فيقولون «أعدِدْ» و«أعدده» إلخ... أما التميميون فيبقون الإدغام على حاله إذا خاطبوا ولم يتصل بالفعل ضمير، فيقولون: «أعدّ» و«شدّ»، فإن اتصل الضمير بالفعل فكوا الإدغام موافقين أهل الحجاز، فقالوا: «أعدده»، و«اشدده».

قال جرير، وهو من بني تميم، معيّراً الراعي النميري:

فغضَّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا

---

(١) المخصص: ١٣/ ٢٧٠.

وجدير بالذكر أن القرآن الكريم جاء بلهجة قريش الحجازية في مثل هذه المواضع، قال تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾[١]، ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[٢]، ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾[٣]، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤].

ب ـ المستويان الصرفي والنحوي[٥]:

من أوجه الاختلاف على هذين المستويين ما يأتي:

أولاً

في الملحق بجمع المذكر السالم

أن «بنين» و«سنين»، وبابه، من كل ثلاثي حذفت لامه وعُوض عنها تاء التأنيث ولم يكسَّر، نحو: «ثُبة وثبين»[٦]، و«مئة ومئين»، و«عِزَة وعِزين»[٧]، تلحق عند أهل الحجاز، وعلياء قيس، بجمع المذكر السالم، فتعرب إعرابه بالحروف، فتقول مثلاً: مضت سِنونَ كثيرةٌ، وإن السنينَ خيرُ مدرسة للمرء، ولم ألتق بوليدٍ منذ سنينَ. أما بنو تميم، وبنو عامر فيجرون «بنين» وباب «سنين» مُجرى «غسلين»[٨] و«يقطين»، ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يسقطون هذه النون للإضافة. إلا أن بني عامر ينونون في الحركات الثلاث، فيقولون: هؤلاء بنينٌ بررة، وما رأيت بنيناً بررةً كبنينِ فلان، ولقد أعجبت ببنينٍ بررةٍ رأيتهم عند فلان، كما يقولون: هذا يقطينٌ، وأكلتُ يقطيناً، وهذه شجرة يقطينٍ. ولا ينون بنو تميم أمثال ذلك[٩].

ومن هذه اللهجة قول الشاعر:

وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ أباً بَرًّا ونحن له بنينُ

---

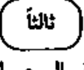
(١) آل عمران: ١٢٠.
(٢) طه: ٣١.
(٣) طه: ٨١.
(٤) المدثر: ٦.
(٥) آثرنا دمج المستويين الصرفي والنحوي تسهيلاً للدراسة، وجرياً على اقتناعنا بأن النحو والصرف جناحا علم واحد تتكامل قواعدهما فيه. انظر مقدمة كتابنا نحو اللغة العربية: ٦.
(٦) الثبة: الجماعة من الناس، أصلها: ثُبي. وقال بعضهم: الذاهب من ثُبة واو.
(٧) العِزَة: الجماعة والفرقة من الناس، والهاء عوض من الياء.
(٨) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار كالقيح وغيره، كأنه يغسل عنهم. انظر: اللسان: غسل: ١١/٤٩٥.
(٩) شرح التصريح: ١/٧٦. وقارن بالهمع: ١/٤٧، وانظر كتابنا نحو اللغة العربية: ٣٧، ٣٨، ٣٩.



في العدد

١ ـ أن «اثنتين» في لهجة الحجاز تصبح «ثِنْتين» في لهجة تميم، بدون ألف وبكسر الثاء.

٢ ـ وأن «عشرة» إذا كان مركباً مختوماً بالتاء، نحو: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1] تسكن شينه عند الحجازيين، كراهة توالي أربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة. أما أكثر بني تميم فيكسرون الشين، وبعض التميميين، وهم الأقلون، يفتحونها[2].



في الموصول

أن التميميين يشددون النون في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة المثناة، فيقولون: اللذانّ واللتانّ، وهذانّ، وهاتانّ، في حين يخفف الحجازيون وسائر العرب هذه النون[3].

رابعاً

في أسماء الإشارة

١ ـ أن الحجازيين وقيساً يقولون: «هذهِ» وصلاً ووقفاً، أما التميميون فيقولون: «هذهْ» في الوقف و«هذي فلانة» بالياء في الوصل.

٢ ـ وأن الحجازيين يمدون اسم الإشارة «أولاء»، أما التميميون فيقصرون، فيقولون: «أولى»، ويلحق به اللام والكاف جماعة من العرب منهم: أسد، وقيس، وربيعة، والحجاز، وتميم، فيقولون: «أولالك».

٣ ـ وأن الحجازيين يقولون «ذلك» و«تلك»، والتميميين يقولون «ذاك» و«تيك».

---

(١) البقرة: ٦٠.

(٢) شرح التصريح: ٢/ ٢٧٤.

(٣) م. ن: ١/ ١٣٢.



في النواسخ

١ ـ أن التميميين يرفعون خبر «ليس» إذا اقترن بعدها بإلا نحو «ليس الطيبُ إلا المسكُ» حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها. حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغني عنك؟ ثم ذكر له ذلك، فقال له أبو عمرو: نمتَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجَهَدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس[1].

٢ ـ أن الحجازيين يعملون «ما» عمل ليس بشروط أربعة هي: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وألا تقع بعدها «إن» الزائدة، وألا ينتقض نفي خبرها بـ «إلا». ومن إعمالها بهذه الشروط قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2]، وقوله جل وعلا: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[3]. أما التميميون فيهملون «ما». ولذلك تسمَّى العاملةُ ما الحجازية[4].

٣ ـ أن الحجازيين يعملون «لا» بأربعة شروط، هي شروط «ما» السابق ذكرها إلا شرط عدم وقوع «إنْ» بعدها، لأن «إنْ» لا تزاد بعدها. والرابع هو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا طالبٌ غائباً، ومنه قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ مما قضى اللّه واقيا[5]

٤ ـ أن الحجازيين يعملون «لات» عمل «ليس» بشروط إعمال «ما» إلا شرط عدم وقوع «إنْ» بعدها، لأن «إنْ» لا تزاد بعدها، فهذه ثلاثة شروط، ويزاد عليها شرطان:

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها من الأسماء الدالة على الزمان كالحين، والأوان، والساعة.

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب: ١/ ٢٩٤.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) المجادلة: ٢.

(٤) نحو اللغة العربية: ٣٩٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٨ والإنصاف: ١/ ٣٦٧.

والثاني: أن يكون أحدهما محذوفاً. والغالب حذف اسم لات، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) ومن إعمالها قول الشاعر:

نـدم الـبـغـاةُ ولات سـاعـةَ مـنـدم والـبـغـي مـرتـعُ مـبـتـغـيـه وخـيـمُ

٥ ـ أن أهل العالية، ومنهم أهل الحجاز(٢)، يعملون «إنْ» عمل «ليس» بشروط إعمال «ما» إلا شرط عدم وقوع «إنْ» الزائدة بعدها، لأنها لا تقع بعدها. ومن شواهد إعمالها قول الشاعر:

إنِ الـمـرءُ مَـيْـتـاً بـانـقـضـاءِ حـيـاتـه ولـكـنْ بـأن يُـبـغـى عـلـيـه فـيُـخْـذَلا

٦ ـ أنَّ مضارع حسِب عند قريش، وكنانة، ومضر هو يحسِبُ بكسر السين، وعند تميم «يحسَب» بفتحها.

٧ ـ أن الحجازيين يقولون تَخِذْتُ ووخذْتُ، والتميميين يقولون اتَّخذت(٣).

٨ ـ أن التميميين يضمرون في «عسى» ـ إذا تقدم عليها اسمٌ ـ ضميراً يعود على هذا الاسم فيقولون: هندعست أن تقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. أما الحجازيون فيجردونها عن الضمير، فيقولون: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن(٤).

٩ ـ أن حذف خبر«لا» النافية للجنس غالب في لهجة أهل الحجاز، ملتزَمٌ في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: لا ضير، ولا ضرر ولا ضرار، ولا عدوى ولا طيرة، ولا بأس.

وإنما كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين لأن «لا» وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ نعم ولا ويحذفون الجملة بعدهما.

ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين مع «إلا» نحو: لا إله إلا اللّه: أي لا إله موجودٌ إلا اللّه، ولا حول ولا قوة إلا باللّه، أي: لا حول موجودٌ ولا قوةَ موجودةً إلا باللّه.

---

(١) ص: ٣.

(٢) العالية ما فوق نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. انظر اللسان: علا: ١٠/ ٨٧.

(٣) المزهر: ٢/ ٢٧٦.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٥.

وإن لم يُعلم الخبر بقرينة لم يجز الحذف عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب، كحديث: «لا أحد أغيرُ من الله»[(١)].



سادساً

في المصدر بعد «أمّا»

أن التميميين يرجحون نصب المصدر النكرة بعد «أمّا» نحو: أما عِلْماً فعالمٌ، ويجيزون الرفع نحو: أما علمٌ فعالم. وهم يوجبون رفع هذا المصدر إذا كان معرفة نحو: أما العلمُ فعالمٌ. أما الحجازيون فينصبون مطلقاً في المصدر النكرة فيقولون: أما علماً فعالمٌ، ويرجحون رفع المصدر المعرفة، فيقولون: أما العلمُ فعالمٌ، ويجيزون نصبه. والتقدير في المنصوب: إذا ذكرت علماً أو العلم، وفي المرفوع: إذا ذُكر علمٌ أو العلمُ.



سابعاً

في العلم على وزن «فعالِ»

أن التميميين يمنعون ما جاء على وزن فعالِ علماً لمؤنث من الصرف، وذلك كحذام وقطام ورقاشِ وغلابِ وسجاحِ أعلامَ نسوة.

وإن خُتم بالراء كظفارِ[(٢)] ووبارِ[(٣)] فأكثر بني تميم يبنيه على الكسر مطلقاً، وبعضهم يمنعه من الصرف. وقد اجتمعت اللهجتان في قول الأعشى:

ومـــرّ دهـــرٌ عـــلـــى وبـــارِ   فـهـلـكـت جـهـرةً وبـارُ

أما أهلُ الحجاز فيبنون الباب كله، ما خُتم منه بالراء وما خُتم بغيرها، على الكسر[(٤)]، كقول لجيم بن صعب في امرأته:

إذا قـالـت حـذامِ فـصـدّقـوهـا   فـإن الـقـول مـا قـالـت حـذامِ



ثامناً

في اسم الفعل

١ ـ أن التميميين يصرفون اسم فعل الأمر «هلمّ»، فيقولون هلمّا، وهلمّوا، وهلمي، وهلما، وهلممن. أما الحجازيون فلا يتصرفون فيه. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ

(١) الهمع: ١/ ١٤٦.

(٢) علم بلدة في اليمن.

(٣) علم قبيلة عربية قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضاً بين اليمن ورمال يَبرين.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ٢٢٥. ونحو اللغة العربية: ٥٤.

﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾[1] وتصريفه ليس بالفصيح[2]. وقد ذكر سيبويه أن التميميين قد يدخلون نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في هلمَّ لأنها عندهم بمنزلة ردَّ وردّا وردّي واردُدن، كما تقول: هلمَّ، وهلمّا، وهلمي، وهلمُمْن، والهاء فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم[3].

٢ ـ أن اسم الفعل الماضي «هيهاتَ»[4] عند التميميين هو «أيهات» عند الحجازيين[5].

تاسعاً

في الظرف

١ ـ أن بعض بني تميم يمنع لفظ «أمس» من الصرف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً، إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك، ولم يُضَف، ولم يقرن بأل، ولم يصغَّر، ولم يقع ظرفاً.

وعلة منعهم إياه من الصرف أنه علمٌ على اليوم الذي يليه يومك، معدول عن الأمس المعرف بأل. فيقولون: مضى أمسُ، وكرهتُ أمسَ، وما رأيت سعيداً مذ أمسَ. ومنه قول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا
عجائزاً مثل السعالي خمسا[6]

وجمهور بني تميم يخصُّ إعرابه ممنوعاً من الصرف بحالة الرفع، ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، فيقولون: مضى أمسُ، وكرهتُ أمسِ، وما رأيت سعيداً مذ أمسِ. ومن ذلك قول الشاعر:

اعتصم بالرجاءِ إن عنَّ يأسُ وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ

وأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً، في الرفع والنصب والجر[7]، فيقولون: مضى أمسِ، وكرهت أمسِ، وما رأيت سعيداً مذ أمسِ. ومن ذلك قول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمسِ

(١) الأنعام: ١٥٠.
(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٣.
(٣) الكتاب: ٣/ ٥٢٩.
(٤) هيهات معناه بَعُد مع التعجب، أي: ما أبعد.
(٥) المزهر: ٢/ ٢٧٥.
(٦) البيتان من مشطور الرجز، والسعالي جمع سعلاة وهي الغول.
(٧) شرح التصريح: ٢/ ٢٢٦، والهمع: ١/ ٢٠٩.

٢ ـ أن أهل الحجاز يقولون: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، وبني تميم يقولون: مذ يومين ومذ يومان. فيتفق أهل الحجاز وتميم على الإعراب ويختلفون في مذ ومنذ، كما ذكر السيوطي، فيجعلها أهل الحجاز بالنون وتميم بلا نون[١].

ومذ ومنذ هما ظرفا زمان مبنيان متصرفان، وقد يقع بعدهما جملة إسمية نحو: ما زلتَ كريماً مُذ أو منذ أنت صغيرٌ، أو فعلية فعلها ماض، نحو: ما سافرت مذ أو منذ بدأت الحرب، فتكون الجملة في الحالين في محل جر بالإضافة إليهما.

وقد يقع بعدهما مفرد فيفقدان الظرفية ويكونان اسمين أو حرفي جر. فإن كان المفرد بعدهما مرفوعاً أعربا مبتدأ والمفرد خبره، أو خبراً مقدماً والمفرد بعدهما مبتدأ مؤخر، نحو: ما زرت أهلي مذ أو منذ أسبوع. وإن كان المفرد بعدهما نكرة كما في المثال السابق كان معناهما الأمد، والتقدير في المثال: أمد انقطاع الزيارة أسبوع. وإن كان المفرد بعدهما معرفة كما لو قلت: ما زرت أهلي مذ أو منذ يومُ الاثنين كان معناهما أولَ الوقت، والتقدير عندئذٍ: أولُ انقطاع الزيارة يومُ الاثنين.

ويرى أكثر الكوفيين أن الاسم المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف، وأن الجملة المكونة من هذا الفعل مع الفاعل في محل جر بالإضافة إليهما.

وإن كان المفرد بعدهما مجروراً اعتبرا حرفي جر. ويشترط في عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً، سواء أكانا ظرفين أم اسمين مجردين من الظرفية أم حرفي جر[٢].

عاشراً

في الاستثناء

١ ـ أن الحجازيين يوجبون نصب المستثنى إذا وقع في كلام تام غير موجب[٣]، وكان الاستثناء منقطعاً[٤]، نحو: ما نزل الركاب من الطائرة إلا الأمتعةَ، وما اقتربت من المسافرين إلا الحقائبَ. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٥]. أما التميميون فيختارون النصب في هذا الموضع، ولكنهم يجيزون الإتباع، كقول جران العَوْد:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٦]

---

(١) المزهر: ٢/ ٢٧٦.

(٢) انظر المغني: ١/ ٣٣٥، واللسان: منذ: ٣/ ٥٠٩، ونحو اللغة العربية للنادري: ٤٦٥.

(٣) الاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وغير الموجب ما اشتمل على نفي أو شبهه.

(٤) الاستثناء المنقطع ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) البيتان من مشطور الرجز، واليعافير جمع يعفور بفتح الياء أو ضمها، وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون التراب، والعيس: الإبل.

٢ ـ وإذا كان الاستثناء في هذا الموضع بالأداة الاسمية «غير» فالحكم عند التميميين هو الإتباع، فيقولون: ما قام أحدٌ غيرُ حمار، برفع غير، ويقول غيرهم: ما قام أحدٌ غيرَ حمار بالنصب[١].

حادي عشر

في تمييز «كم» الخبرية

أنّ التميميين يجيزون نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وقياس الفصحى جرُّه.

وروي قول الفرزدق:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت عليّ عِشاري

بالجر على قياس تمييز كم الخبرية، وبالنصب على لهجة تميم، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته! وعليهما فكم مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم[٢].

ثاني عشر

في صيغ الأسماء

١ ـ أن الصيغة الدالة على أسماء الزراعة هي «فِعال» عند الحجازيين، بكسر الفاء، و«فَعال» عند التميميين بفتحها. قال الحجازيون: «حِصاد» و«قِطاف» وقال التميميون: «حَصاد» و«قَطاف». وقد جاءت بالفتح في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[٣].

٢ ـ أن الحجازيين يبدلون، في أوزان الصفة المشبهة، الفيعال بالفيعول، فيقولون في القيوم: «القيّام» ويقولون للصوّاغ: «الصياغ».

٣ ـ أن الحجازيين يحذفون واو «مفعول» مما عينه ياء، ويحذفون حركة الياء ويكسرون ما قبلها لتصح الياء، فيقولون: «مبيع، ومدين، ومعيب» والأصل: «مبيوع، ومديون، ومعيوب».

أما التميميون فيلتزمون الأصل في «مفعول» ذي الفعل الأجوف الذي عينه

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٥.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٨٥.

(٣) الأنعام: ١٤١.

ياء، فيثبتون واو «مفعول»، ويقولون: «مبيوع، ومديون، ومعيوب».

٤ ـ أن الحجازيين قالوا: «مِرية» بالكسر، والتميميين قالوا: «مُرية» بالضم، وقال الحجازيون: «كراهة»، وقال التميميون: «كراهية»، وقال الحجازيون: «قلنسية» بالياء، وقال التميميون: «قلنسوة» بالواو، وقال الحجازيون: «الوِكاف» بالواو، وقال التميميون: «الإكاف» بالهمزة، وقال الحجازيون «الهدْي» مخففاً كالرمي، وقال التميميون «الهدِيّ» مشدداً كالعشي.

وقد مر بنا، أثناء دراسة الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية كثير من النماذج الأخرى لاختلافهم في صيغ الأسماء، فلتراجع في موضعها.

ثالث عشر

في التذكير والتأنيث

١ ـ أن أهل الحجاز قالوا: هي التمر، وهي البُرّ، وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البُسْر، وتميم تذكر هذا كله[1].

٢ ـ أن أهل الحجاز أنثوا أعضاء جسم الإنسان كالعنق، والعضد، والتميميين جعلوها من المذكر.

٣ ـ أن أهل الحجاز أنثوا أسماء الأماكن كالطريق، والسبيل، والسوق، والصراط، والتميميين جعلوها من المذكر.

رابع عشر

في صيغ الفعل

١ ـ أن ما كان على وزن «فَعِلَ» من الأفعال الماضية هو على وزن «فَعْلَ» عند تميم، فقد ورد عنهم في «علِم»: «عَلْمَ».

٢ ـ أن الواو الواقعة فاء للفعل الماضي في لهجة الحجاز تقلب همزة في لهجة تميم، فيقول الحجازيون: «وكّد» والتميميون: «أكّد»، ويقول الحجازيون: «وكف» و«أوكف» والتميميون: «أكف» و«آكف». «قال اللحياني: آكف[2] البغلَ لغة بني تميم وأوكفه لغة أهل الحجاز»[3].

---

(١) المزهر: ٢/٢٧٧.

(٢) آكف الدابةَ: وضع عليها الإكاف وهو شبه الرحال والأقتاب. اللسان: أكف: ٩/٨.

(٣) اللسان: ٩/٩.

٣ ـ أن التميميين يميلون غالباً إلى كسر عين الماضي المفتوحة عند الحجازيين، فيقول الحجازيون: زَهَد وحقَد، ويقول التميميون: زهِد وحقِد.

٤ ـ أن الحجازيين يقولون بَرَأتُ من المرض ويقول التميميون بَرِئتُ، ويقول الحجازيون: أنا منك براء، وسائر العرب أنا منك بريء. واللغتان في القرآن[(١)].

٥ ـ أن أهل الحجاز يقولون قَلَوْتُ البُرّ وكل شيء يُقلى فأنا أقلوه قلواً، وتقول تميم: قليت البُرّ فأنا أقليه قلياً[(٢)].

٦ ـ أن أهل الحجاز يقولون لاتَهُ[(٣)] عن وجهه يليته، والتميميين يقولون: ألاته يُليته وقد جاءت اللهجتان في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[(٤)]. وقال: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾[(٥)].

٧ ـ أن أهل الحجاز يقولون أوصدت الباب، إذا أطبقت شيئاً عليه، والتميميين يقولون: آصدتُ.

وقد لاحظ بعض الباحثين «أن المسائل النحوية نفسها قد شغلت تميماً والحجاز، واتخذت كل واحدة منهما موقفاً معاكساً للآخر. ولم تحاول إحداهما أن تستقل مثلاً في معالجة قضية من القضايا النحوية التي لم يعالجها غيرها من سائر اللغات، محاولة بذلك تفجير طاقاتها الفكرية والعقلية في زاوية من زوايا اللغة لتُنْفَخَ فيها حياةٌ جديدة، وروح منفتحة على التطور»[(٦)].

وفي اعتقادنا أن هذه المطالبة تحمل في ثناياها دعوة لكل من هاتين اللهجتين العربيتين الكبيرتين: لهجة الحجاز، ولهجة تميم، للخروج من إطار اللهجة والتحول إلى لغة. وهي دعوة لا تستقيم بحال من الأحوال، لأنها دعوة للخروج من حقائق الانتماء والتاريخ والجغرافية.

فاللهجتان ما هما إلا فرعان من لغة واحدة، وقد خضعتا عبر تطورهما لتاريخ واحد، والناطقون بهما عاشوا في منطقة جغرافية واحدة متجاورين عبر هذا التاريخ، متواصلين بطرق مختلفة، ولذلك كانت الصفات اللغوية الداخلة في تعريف اللهجة، والتي تميز لهجة عن أخرى صفات صوتية في أكثر الأحيان، وأما الصفات النحوية والصرفية والدلالية فظلت محدودة غير واسعة، كما أسلفنا في التمهيد الذي عقدناه في مستهل هذا الباب.

---

(١) المزهر: ٢/٢٧٦.

(٢) م. ن. فإن كان قلى بمعنى البغض كانوا فيه سواء فقالوا جميعاً: قليت الرجل فأنا أقليه قِلًى.

(٣) لاته: نقصه حقه.

(٤) الحجرات: ١٤.

(٥) الطور: ٢١.

(٦) أمين ألبرت الريحاني: لغات عربية: ٢٤.

ج ـ المستوى الدلالي:

يلاحظ على هذا المستوى أن ما تميزت به كل من لهجتي الحجاز وتميم من دلالات خاصة للمفردات والعبارات ليس بالشيء الكثير.

فمما يتعلق بلهجة تميم:

١ ـ أن الكِشَاف في لهجة تميم، وربيعة، وأسد، هي الإبل التي إذا نتجت ضربها الفحل بعد أيام فلقحت. وهي في لغة كنانة، وهذيل، وخزاعة، الإبل التي لم تحمل عامين.

٢ ـ أن الجِذ عند التميميين معناها الكثير، وعند بكر بن وائل معناها الماء القليل.

٣ ـ أن البغي يعني الحسد في لهجة تميم، ومنه قوله تعالى: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[1].

٤ ـ أن الأمة تعني النسيان في لهجة تميم وقيس عيلان. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[2].

٥ ـ أن «خشع» يعني اقشعرَّ في لهجة تميم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[3].

٦ ـ أن خرص بمعنى كذب في لهجة تميم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[4]].

٧ ـ أن التميميين قالوا: جل الشيء أي: معظمه.

٨ ـ وقالوا: بع لي تمراً بدرهم أي اشتر لي، فاستعملوا باع بمعنى اشترى.

٩ ـ وقالوا: «مِطْرَف» أي كساء من خز أو صوف.

١٠ ـ وقالوا: «الرَّقوة»، وهي شبيهة بالرابية.

١١ ـ وقالوا: «الأعفك» أي الأعسر.

١٢ ـ وقالوا: «الجبيء»، وهو ما حول البئر.

١٣ ـ وقالوا: «الجبذ» بمعنى الجذب، فأبدلوا مكان الحرفين.

ومما يتعلق بلهجة الحجاز:

١ ـ أن الحجازيين قالوا: «فصُرهن إليك» بضم الصاد، وذلك عن قول القائل: صرت هذا الأمر، إذا ملت إليه، أصور صوراً[5].

٢ ـ وقالوا: الفِرْسك، أي: ثمر الخوخ.

---

(١) البقرة: ٢١٣.
(٢) يوسف: ٤٥.
(٣) فصلت: ٣٩.
(٤) الزخرف: ٢٠.
(٥) الطبري: تفسير القرآن: ٣/ ٣٣.

٣ ـ وقالوا: الدُّجر، أي اللوبياء.

٤ ـ وقالوا: العتلة، أي المجثاث، وهي الحديدة التي يقلع بها فسيل النخل، والجمع عَتَل.

٥ ـ وسموا الأسد السّرحان.

٦ ـ وقالوا: أزحضه أي: اغسله.

٧ ـ وقالوا: المِسطح بكسر الميم، وهو الموضع الذي يبسط فيه التمر.

٨ ـ وقالوا: التقردة، وهي تعني الكروياء.

٩ ـ وقالوا: الضال الأشكل، أي: السِّدْر الجبلي.

١٠ ـ وقالوا: خوافي النخل، وهي ما دون القِلَبة من السعفة.

خلاصة القول، ههنا، أن الباحث في مصادر اللغة والمعاجم القديمة عن شيء يتجاوز هذا النزر اليسير من الاختلاف على الصعيد الدلالي لن يظفر بطائل. فالقاعدة العامة أن دلالات الألفاظ والتعابير مشتركة عامة في اللهجات العربية كلها لا في لهجتي الحجاز وتميم فحسب، وأما التمايزات والاختلافات البسيطة مما أشرنا إلى بعضه أعلاه فلا تنهض حدًّا فاصلاً بين لهجة وأخرى.

الصفات اللغوية المذمومة في بعض اللهجات العربية

أشرنا، من قبل، إلى أن لهجة قريش تطورت أكثر من غيرها من لهجات العرب، وأخذت من جميع هذه اللهجات ما أعجبها، وفق مقاييس الفصاحة والذوق، متحولة شيئاً فشيئاً إلى لغة جامعة موحّدة، يستخدمها الشعراء والخطباء، على اختلاف قبائلهم، محتفظين أحياناً ببعض خصائص لهجاتهم.

كما أشرنا إلى أن الإسلام قد ضاعف اهتمام العرب بلهجة قريش، وأكد سيادتها، وأن كثيراً من العلماء مالوا إلى تمجيد لهجة قريش، وتأكيد تفوقها على سائر اللهجات العربية، فابن فارس يذكر أن «قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة» مؤكداً أن هذا ما أجمع عليه «علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم». ومن أسباب هذه الفصاحة عنده «أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تِعلمون ونِعلم، وشِعير وبِعير»[(1)].

وإلى مثل هذا يذهب ثعلب في قوله الذي نقله عنه ابن جني والسيوطي: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء»[(2)].

وإلى مثله أيضاً ذهب الفراء، فيما رواه عنه السيوطي، وهو قوله: «كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ»[(3)].

وإلى مثله أيضاً ذهب أبو نصر الفارابي عندما قال: «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس»[(4)].

---

(١) الصاحبي: ٢٣.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٨٠، والخصائص: ٢/ ١٣، والمزهر: ١/ ٢١١.

(٣) المزهر: ١/ ٢٢١. (٤) م. ن: ١/ ٢١١.

يستنتج من ذلك أن أحد أهم أسباب فصاحة لهجة قريش، إذا ما قورنت باللهجات الأخرى، هو خلوها من هذه الصفات اللغوية التي لحقت ببعض اللهجات العربية كالعنعنة، والكشكشة، والتلتلة، وسواها.

وإذا كان بعض علماء اللغة قد تحدثوا عن هذه الصفات حيناً تحت ما سموه «باب اللغات المذمومة» كما فعل ابن فارس، وحيناً تحت عنوان «معرفة الرديء المذموم من اللغات»، فإن ما يجب أن ينصرف إليه فهمنا هو أن المذموم أو الرديء إنما هو تلك الصفة اللغوية التي لحقت بهذه اللهجة أو تلك، وليس اللهجة كلها، ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما استقام مطلقاً مع ما نعرفه من أن هذه اللهجات التي تنتسب إليها هذه الصفات ضاربة في الفصاحة بسهم وافر، وببعضها نزل بعض القرآن الكريم، وعنها نقلت اللغة العربية، وأخذ اللسان العربي.

فقد نقل عن ابن عباس أنه قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العَجُز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن»[1]. وهوازن هذه قد نسبت إليها الكسكسة في النص الذي رواه ابن جني عن ثعلب.

وقال الفارابي: «والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[2]. وقد نسب التضجع إلى قيس، والعنعنة إلى تميم، والكشكشة والكسر إلى أسد.

ومما يؤكد أن المراد باللغات المذمومة والرديئة صفة لغوية معينة اتصفت بها لهجة ما، وليس اللهجة نفسها بأكملها ما سبق أن أشرنا إليه من أنهم كثيراً ما عنوا بكلمة «لغة» طريقة نطق كلمة من الكلمات، كاستبدال فتحة بسكون، وإبدال حرف من حرف، أو عنوا بها حكماً من الأحكام النحوية أو الصرفية، ومن ذلك مثلاً قول سيبويه: «وكذلك تترى، فيها لغتان، وأما معزى فليس بها إلا لغة واحدة»[3]، وقوله: «كما قالوا: في خراسان: خرسي، وخراساني أكثر، وخراسي لغة»[4].

ومنه أيضاً قول السيوطي نقلاً عن ديوان الأدب للفارابي: «وأنبذ نبيذاً لغة ضعيفة في نبذ، وانتقع لونه لغة ضعيفة في امتُقع، وتمندل بالمنديل لغة ضعيفة في تندّل»[5]

(١) م. ن: ١/ ٢١٠.
(٢) م. ن: ١/ ٢١١.
(٣) الكتاب: ٣/ ٢١١.
(٤) م. ن: ٣/ ٣٣٦.
(٥) المزهر: ١/ ٢١٤.

وقوله: «وفي الصحاح: المرزاب لغة في الميزاب، وليست بالفصيحة. ولَغِبَ بالكسر يلغَب لغة ضعيفة في لغَبَ يلغُبُ. والإعراس لغة قليلة في التعريس، وهو نزول القوم في السَّفر من آخر الليل»[1].

أما أن تكون هذه الصفات اللغوية التي اتسمت بها بعض اللهجات مذمومة، أو رديئة، أو مستهجنة، أو مستهزأً بها، عند بعض علماء اللغة، وحتى عند عامة العرب من غير المتكلمين باللهجة المعنية، فأمر شائع في كل الشعوب والأمم، ولا يقتصر على العرب. فكثيراً ما نجد أهل هذه المدينة يسخرون من أهل تلك المدينة ويعيبون عليهم صفات لهجية معينة، أو استخدام مفردات وتعابير معينة. ومن المعروف عند علماء اللغة أن كل جماعة لغوية تظن أن لغتها أفصح من سائر اللغات، وأرقى، وأجمل، وأعذب. ولدى كل جماعة لغوية ميل فطري إلى انتقاد لغات الجماعات الأخرى، أو لهجاتها، والسخرية منها.

غير أن لهجة قريش ظلت بمنأى عن الانتقاد، بل إنها حظيت منذ الجاهلية بمكانة أدبية رفيعة، وجاء الإسلام ونزول الوحي الشريف بها، فتعززت مكانتها تلك عند العرب، خاصتهم وعامتهم على السواء.

ويبدو أن أول نص يشير إلى تلك الصفات اللغوية المذمومة، التي اتصفت بها بعض اللهجات العربية، هو ما ذكره الجاحظ، تحت عنوان «أخلاط من شعر ونوادر وأحاديث»، قال: «قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقال قائل: قوم ارتفعوا عن لَخلخانية الفرات، وتيامنوا عن عنعنة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست لهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حِمْيَر. قال: من هم؟ قال: قريش. قال: ممن أنت؟ قال: من جَرْم. قال: اجلس»[2].

ويرد خبر الرجل الجرمي بعد ذلك في «العقد الفريد»، مختلفاً بعض الاختلاف عن النص السابق، ففيه أن الأصمعي «قال: قال معاوية: أي الناس أفصح؟ فقال رجل من السماط: يا أمير المؤمنين، قومٌ ارتفعوا عن رُتَّة العراق، وتياسروا عن كشكشة بكر، وتيامنوا عن شنشنة تغلب، ليست فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حمير، قال: من هم؟ قال: قومك يا أمير المؤمنين (قريش)، قال: صدقت! فممن أنت؟ قال: من جَرْمٍ. قال الأصمعي: جرم فصحاء العرب»[3].

ويروي المبرد الخبر نفسه بطريقة ثالثة، تختلف عما سبق في أن الجرمي ينسب الفصاحة إلى قومه، يقول المبرد: «وحدثني من لا أحصي من أصحابنا عن الأصمعي

(١) م. ن: ١/ ٢١٥.
(٢) البيان والتبيين: ٣/ ٢١٢.
(٣) ابن عبد ربه: العقد الفريد: ٣/ ٢٤٣.

عن شعبة عن قتادة، قال: قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طُمْطُمانية حمير، فقال له معاوية: من أولئك؟ فقال: قومي يا أمير المؤمنين. فقال له معاوية: من أنت؟ قال: أنا رجل من جرم. قال الأصمعي: وجرم من فصحاء الناس»[١].

وقد لاحظنا أن هذه الروايات المتعددة للخبر الواحد قد اختلفت فيما بينها في نسبة الصفات اللغوية المذمومة إلى القبائل الواردة في الخبر. ويفسر بعض الباحثين هذا الأمر بقوله: «إن نسبة هذا اللقب أو ذاك إلى قبيلة من القبائل، في أحد المراجع العربية، ونسبته إلى قبيلة أخرى في مرجع آخر، لا تعني بالضرورة أن هناك تعارضاً بين المرجعين في هذه النسبة، إذ قد تنتشر الظاهرة اللغوية أحياناً بين مجموعة من القبائل، فيروي كل لغوي ما بلغه منها، تماماً كما لو قلت الآن: إن ظاهرة الكشكشة موجودة في بعض قرى محافظة الشرقية في مصر، لأنني سمعت ذلك بنفسي. وقال مؤلف آخر: إن هذه الظاهرة توجد في جنوبي العراق والكويت، لأنه سمع ذلك بنفسه هناك، فلا تعارض بين قولي وقوله، بل إن كل واحد منهما يكمل الآخر»[٢].

ونحن إذ نسلّم بفكرة أن الظاهرة اللغوية الواحدة قد توجد في أكثر من قبيلة، نعتقد أن هذا التفسير غير دقيق، وذلك أن الأمر، ههنا، يتعلق بخبر واحد، وشخص واحد أطلق تلك الصفات لا شخصين، وهو ذلك الرجل الجرمي. وإذا بالروايات المتعددة التي ذكرنا بعضاً منها، وثمة غيرها، تختلف في عدد القبائل المذكورة في ذلك الخبر، والصفات اللغوية المنسوبة إلى كل منها، على لسان ذلك الجرمي المسكين.

ونرى أن مسؤولية هذا الاختلاف تقع على عاتق الرواة والنقلة الذين غابت عن رواياتهم وتقولهم الدقة المطلوبة.

وقد يصلح التحريف سبباً آخر لتعليل هذا الاختلاف، وخصوصاً في نسبة الكسكسة، في إحدى الروايات، والكشكشة، في رواية أخرى، إلى قبيلة واحدة هي بكر، وكذلك في قول الجرمي «قومك» في رواية، و«قومي» في رواية أخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن اضطراب الروايات في عزو هذه الصفة أو تلك، إلى هذه القبيلة أو تلك، قد أدى إلى اضطراب مماثل في كتب النحاة واللغويين الذين تحدثوا عن هذه الصفات اللغوية كسيبويه، والخليل، وثعلب، وابن فارس، والثعالبي، والمبرد، وابن دريد، والسيوطي، والرضي، وغيرهم.

---

(١) الكامل: ١/ ٣٧٠. وعنه نقل البغدادي في خزانة الأدب: ١١/ ٤٦٤.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٠.

ومهما يكن من أمر خبر الرجل الجرمي في مجلس معاوية فإن هذا الخبر ـ على ما يبدو ـ لم يذكر جميع الصفات اللغوية المذمومة وإن كان قد ذكر أهمها، وتكفلت كتب اللغويين والنحاة بذكر الباقي.

وهذه الصفات مرتبةً ترتيباً هجائياً(١) هي:

١ ـ الاستنطاء

وهو، كما ذكروا، أن تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، كأنطى في أعطى(٢). غير أن المصادر لا تذكر لهذا الاستنطاء من مثال إلا أنطى ومشتقاتها كما سنرى.

وهو في لهجة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار. وفي لهجة أهل اليمن عموماً.

والاستنطاء ما زال شائعاً حتى اليوم في عدد من الأقاليم العربية كالعراق، وفلسطين، وصحارى مصر.

وقد ذكر بعضهم أن «التوزيع الجغرافي لمواطن النطق بالصيغة: «أنطى» قديماً وحديثاً، يبيّن أنها كانت توجد على طرق القوافل، من الجنوب إلى الشمال، ومن ثم فإن احتمال انتقال هذه الصيغة من الجنوب، أي من بلاد اليمن، على طول طريق رحلتي الشتاء والصيف، احتمال مقبول»(٣).

ومن شواهده قراءة الحسن وطلحة بن مصرف: ﴿إِنَّآ أَنطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾(٤).

وفي الحديث روى الشعبي أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أنطه كذا وكذا»، أي أعطه.

وفي حديث الدعاء: «لا مانع لما أنطيتَ ولا منطيَ لما منعت». وفيه: «اليد المنطية خير من اليد السفلى»، وفي كتابه ﷺ لوائل: «وأنطوا الثَّبَجَة»(٥).

ومن شواهده شعراً ما أنشده ثعلب:

من المنطياتِ الموكبَ المَعْجَ بعدما   يُرى، في فروعِ المقلتينِ، نضوبُ

---

(١) اتبعنا في هذا الترتيب ما سار عليه الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه «فصول في فقه العربية»: ١٢٠.

(٢) السيوطي: المزهر: ١/ ٢٢٢.

(٣) عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها: ٥١.

(٤) الكوثر: ١.

(٥) اللسان: نطو: ١٥/ ٣٣٣، وانظر الكشاف للزمخشري: ٤/ ٢٩٠.

ومعنى أنطوا الثبجة: أعطوا الوسط في الصدقة، لا من خيار المال ولا من رُذالته.

وقول الأعشى[١]:

جِيادُكَ في القَيظِ في نَعْمَةٍ تُصان الجِلالَ وتُنطى الشَّعيرا

وانحصار هذه الصفة اللغوية في «أعطى» ومشتقاته يجعلها محدودة، بمعنى أن جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء ليس قاعدة مطردة في كل عين ساكنة تجاور الطاء، فلا يقال «أنطب» في «أعطب»، ولا «ينطش» في «يعطش».

وقد فسّر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة بقوله: «وملاك الأمر في هذه النون أنها لم تكن مقابلة للعين في أعطى، وإنما جاءت من أن الفعل كان آتى، بمعنى: أعطى، ثم ضعف الفعل، فصار «أتّى» بتشديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربية، وفي غيرها من اللغات السامية يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما تقول في العربية «جندل»، وهي من «جدّل» بتشديد الدال، وهذا كثير معروف»[٢].

ويزيد الكاتب نفسه الأمر تفسيراً في كتاب له آخر، فيقول: «والإنطاء بمعنى الإعطاء لغة فاشية في كثير من بلاد العرب، وليست هي خاصة ببلد. وإني لأرى فيها أن بين الفعل «أعطى» و«آتى» قرابة، والفعلان هما هما في الدلالة، قال تعالى: «وآتى المال على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيرا»[٣]، وأنا أفترض أن الثلاثي «أتى» بزيادة الهمزة يؤدي هذا المعنى. وإذا ضاعفنا التاء كان عندنا «أتّى»، والمضاعف يصبح «أنتى» حين يفك التضعيف ويبدل النون من إحدى التاءين، على غرار طائفة من الأفعال غير هذا الفعل، وكأن «أنتى» صار «أنطى» بإبدال الطاء من التاء. ولنا أن نقول إن «أعطى» جاء من «آتى» المضاعف، بإبدال الهمزة الثانية عيناً، والتاء طاء»[٤].

ولهذه الظاهرة تفسيرات أخرى، منها أن النون جاءت إلى الفعل أعطى من الفعلين المقابلين له في العبرية والسريانية وهما يبدآن بالنون، فأخذت فاء الفعل من العبرية والسريانية، وبقيت عينه ولامه كما هما في العربية[٥].

ومنها «أن العين قد تغيرت إلى نون ـ أو بالأدق إلى نون مفخّمة ـ وذلك بتأثير الطاء، وهذا يقتضي أن يكون نطق العين أنفياً في بعض المواقع، وأن الأنفية

(١) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ٢/٣١٨، ووردت «تنطى» في ديوان الأعشى «تعطى»، انظر الديوان: ١/ ١٣٥.

(٢) دراسات في اللغة: ٢١٧، والهامش ٨، ص ٧٧.

(٣) أخطأ الكاتب في نص الآية، والصحيح: «وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين» وهي الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٤) في اللهجات العربية القديمة: ٨٠.

(٥) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٢.

قد بقيت في «أنطى» للإشارة إلى صوتين: العين الأصلي، وصفة الأنفية»[١].

ورأى بعضهم أن «أنطى» تمثل تغييراً صوتياً خالصاً، حيث كانت صفة الأنفية أصلية في العين السامية القديمة. ومع هذا فهناك ما يدعو لاحتمال أن يكون هناك سبب غير صوتي لوجود «أنطى»، لأن هذا اللفظ مستعمل الآن في بغداد، وجنوب العراق، ونابلس بفلسطين، وعند قبيلة عنيزة في الصحراء السورية، أما في اليمن ذاتها فلا يوجد سوى «أعطى» بالعين»[٢].

٢ ـ التضجُّع

التضجُّع لغة مصدر تضجَّعَ في الأمر، إذا تقعَّد ولم يقم به.

والإضجاعُ في القوافي: الإقواء، وخصَّص به الأزهري الإكفاء خاصة ولم يذكر الإقواء، وقال: وهو أن يختلف إعراب القوافي، يقال: أكفأ وأضجعَ بمعنىً واحد.

والإضجاع في باب الحركات مثلُ الإمالة والخفض[٣].

وقد نسب ثعلب ـ كما رأينا ـ التضجع إلى قيس. ونقل ذلك عنه ابن جني، والسيوطي، وغيرهما، غير أننا لم نجد أحداً منهم يفسر المراد بالتضجع. فلم تبق إلا المعاني اللغوية نستنجد بها لمعرفة ما هو التضجع.

وقد استبعد بعض الباحثين أن يكون التضجع من الإضجاع بمعنى الإمالة، لأن الإمالة لا تعزى في كتب اللغة إلى قيس وحدها حتى يمكن تفسير تضجع قيس بإضجاع الحركات، وإنما يشاركها فيها تميم، وأسد، وعامة أهل نجد. وقالوا: «لعل المراد بتضجع قيس على هذا: تباطؤها أو تراخيها في الكلام، وتقعدها فيه، كما يفهم من المعنى اللغوي لكلمة التضجع»[٤].

وسمي بعضهم التضجع بالتراخي الصوتي[٥].

ونحن إذ نميل إلى هذا الرأي الذي يجعل التضجع بمعنى التراخي في الكلام، أو التراخي الصوتي، نستبعد أن يكون التضجع مأخوذاً من الإضجاع في القوافي الذي خصص به الأزهري الإكفاء خاصة، وهو أن يختلف إعراب القوافي، لأن نقل هذا المعنى إلى لهجة قيس بافتراض أن هذه القبيلة تهاونت في الإعراب تهاون بعض الشعراء في إعراب قوافيهم يناقض ما عرفت به قيس من الفصاحة. وقد أشرنا من قبل

(١) شام رابين: اللهجات العربية الغربية: ٦٩.
(٢) م. ن.
(٣) اللسان: ضجع: ٨/ ٢٢٠، ٢٢١.
(٤) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ١٢٣.
(٥) شام رابين: اللهجات العربية الغربية: ١٨٩.

إلى قول الفارابي: «والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد. . .».

٣ ـ التلتلة

التلتلة هي كسر حرف المضارعة، نحو: أنا إعلم، وأنت تِعلم، وهي تِعْلم، ونحن نِعْلم.

وقد سبق أن درسنا هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في مبحث «أهم الخصائص الصوتية للهجات العربية كما تبدو في القراءات القرآنية». ولن نكرر ههنا ما ذكرناه هناك، فليراجع في موضعه.

وحسبنا هنا أن نذكّر بما وافقنا فيه بعض الباحثين من أن الفتح في أحرف المضارعة حادث، والأصل هو الكسر، وليس العكس، وأهل الحجاز الذين فتحوا حرف المضارعة كانوا قوماً متحضرين بخلاف القبائل البادية التي بقيت على الكسر.

أما الشواهد الشعرية على التلتلة، مما لم نورده في ذلك الموضع، فهي على نوعين:

النوع الأول: هو الشواهد المنسوبة إلى بعض اللهجات العربية التي اتصفت بالتلتلة، ومن ذلك ما جاء في رجز لحكيم بن معيّة الرَّبَعي[1]، وهو قوله:

لو قلتَ ما في قومها لم تِيثَم
يَفْضُلها في حسبٍ ومِيسَم

أي: «لم تأثم»، كُسِر حرف المضارعة فصار الفعل «لم تِئثم»، وخُففت الهمزة فصار «لم تيثم». ومنه ما رواه ابن جني عن عُقيلي فصيح[2]:

فقومي هم تميمٌ يا مماري وجُوثةُ ما إخاف لهم كِثارا

ومنه بيت المرّار الذي رواه ابن الأنباري:

قد تِعلمُ الخيلُ أياماً تُطاعنُها من أي شنشنةٍ[3] أنت ابنَ منظور

وقال: «قال أبو بكر: قال أبي: أنشدنيه أبو جعفر: قد تِعلم بكسر التاء، وقال: هي لغة بني أسد، يقولون: تِعْلم وإعلم ونِعلم، ومثلُه كثير»[4].

---

(١) من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. وهو راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحُميد الأرقط. ونسب ابن يعيش البيت الشاهد للأسود الجمّاني. انظر خزانة الأدب: ٥/ ٦٢، ٦٣، ٦٤، والكتاب: ٢/ ٣٤٥، والخصائص: ٢/ ٣٧٢، ونسب إلى الأسود الجمالي في شرح التصريح: ٢/ ١١٨ ولعله تصحيف.

(٢) المنصف: ١/ ٣٢٢.

(٣) الشنشنة: الطبيعة، والخليقة، والسجية. انظر اللسان: شنن: ١٣/ ٢٤٣.

(٤) المفضل الضبي: المفضليات: ٢٠.

والنوع الثاني: هو الشواهد الواردة في كسر حرف المضارعة في الفعل «إخالُ» بمعنى «أظُن». فكسر حرف المضارعة من هذا الفعل ليس لهجة، وإنما هو الأفصح على ما ذكروا. «وفي الحديث: «ما إخالُك سرقت» أي ما أظنك، وتقول في مستقبله: إخالُ، بكسر الألف، وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون «أَخالُ»، بالفتح، وهو القياس، والكسر أكثر استعمالاً»(١).

ومن الغريب حقاً أن نجد بني أسد، وهم من القبائل التي اشتهرت بكسر حرف المضارعة، يفتحون هذا الحرف من «إخال»، خلافاً للفصحى، وخلافاً للهجتهم التي هي الكسر.

ومن هذه الشواهد الواردة في كسر حرف المضارعة في «إخال» قول أبي ذؤيب الهذلي(٢):

فَغَبِرْتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ أني لاحقٌ مستتبِعُ

ومنها قول عباس بن مِرْداس(٣):

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخالُ أنك سيدٌ معيونُ

وقول زهير بن أبي سُلمى(٤):

وما أدري وسوف، إخال، أدري أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

وقول ابنه كعب(٥):

أرجو وآملُ أن تدنو مودتُها وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

٤ ـ الرُّتَّة

في لسان العرب أن الرُّتَّة «عجلةٌ في الكلام، وقلةُ أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياءً، وقد رتَّ رَتَّةً، وهو أرتُّ». وينقل صاحبه عن أبي عمرو أن الرُّتَّة رَدَّة قبيحة في اللسان من العيب. وقيل: هي العُجْمة في الكلام، والحُكْلَةُ فيه(٦).

ويعد الجاحظ جعلَ اللام ياء نوعاً من أنواع اللُّثْغة، فيقول: «وأما اللُّثْغة التي تقع في اللام فإن من أهلها من يجعل اللام ياءً، فيقول بدل قوله: «اعتللت»: «اعتييت»، وبدل «جَمَلْ»: «جَمَيْ»(٧).

---

(١) اللسان: خيل: ١١/ ٢٢٦.
(٢) ديوان الهذليين: ١/ ٨.
(٣) اللسان: عين: ١٣/ ٣٠١، والمعيون: الذي فيه عين.
(٤) ديوانه: ١٧. (٥) ديوانه: ٩.
(٦) اللسان: رتت: ٢/ ٣٣. (٧) البيان والتبيين: ١/ ٣٥.

الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد

أضفى الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد على المعجم العربي ثراء لا ينكر، وهو ثراء لا يقف عند حدود مقارنة العربية بأخواتها الساميات، وإنما نراه ماثلاً بيناً إذا ما قارنّا العربية بسائر لغات العالم. وهو ثراء يشمل الأفعال والأسماء والصفات، وليس مقتصراً على نوع واحد منها. ولعله يتجلى من خلال الترادف أكثر مما يتجلى من خلال الاشتراك اللفظي والتضاد، وإن كان حاضراً فيهما أيضاً.

أ ـ الترادف:

ينقل السيوطي عن الإمام فخر الدين الرازي تعريفه للمترادف بأنه «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[1]. وهو يفصل هذا التعريف بقوله: «واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلّا على شيء واحد، لكنْ باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة. والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول. والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عطشان نطشان».

ومن أمثلة الترادف قولهم في أسماء السيف: الرِّداء، والخليل، والقضيب، والصفيحة، والمُفَقَّر، والعضْب، والحسام، والمذكر، والمهنّد، والأبيض إلخ...

وقولهم في أسماء العسل: الضَّرَب، والشَّوْب، والوَرْس، والدستفشار، والمستفشار، والشُّهد، والجنى، والسلافة، والرحيق إلخ..

ويعرّف بعض المحدثين المترادفات Synonimes بأنها «ألفاظ متحدة المعنى، قابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[2].

وهم يرون أن «الترادف التام ـ رغم عدم استحالته ـ نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر. فإذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محددة، حيث إن

(١) المزهر: ١/٤٠٢.

(٢) أولمان: دور الكلمة في اللغة: ٩٨.

الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية، أو الإنفعالية، التي تحيط بهذا المدلول، لا تلبث أن تعمل على تحطيمه، وتقويض أركانه. وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة، بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»[١].

ولا نستغرب بعد ذلك أن نجد بعض علماء اللغة في الغرب[٢] يرفضون الاعتراف بالترادف، لأنهم يرون أن الألفاظ إذا اختلفت أصواتها وجب أن تختلف معانيها.

آراء العلماء حول وقوعه في العربية:

اختلف علماء اللغة العرب الأقدمون في وقوع الترادف في العربية:

فقد اعترف به فريق، وأنكره فريق آخر.

أما الذين اعترفوا به فقد ألف بعضهم فيه، كما فعل الأصمعي في كتابه المسمّى: «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»[٣]، وكما فعل أبو الحسن علي بن عيسى الرماني في كتابه المسمى «الألفاظ المترادفة»[٤].

وذهب بعضهم إلى حد التباهي والمفاخرة بما جمع أو حفظ من المترادفات. فهذا ابن خالويه يقول: «جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مئتين»[٥]. وهذا حمزة بن حسن الأصبهاني يجمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة، ذاكراً أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي[٦]. وهذا الأصمعي، يسأله هارون الرشيد عن شعر لابن حزام العكلي، فيفسره. فيقول له الرشيد: يا أصمعي، إن الغريب عندك لغير غريب، فيقول: يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسماً[٧]؟

وأما الذين أنكروا الترادف فرأى بعضهم أن ما يظنه قوم من المترادف إنما هو من المتباين: «قال التاج السبكي في شرح المنهاج: ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف، وزعم أن كل ما يُظَن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين

(١) م. ن.
(٢) من أمثال العالم الأميركي بلومفيد، والعالم الإنكليزي فيرث.
(٣) وقد نشره مظفر سلطان بدمشق سنة ١٩٦٤م.
(٤) وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ.
(٥) ابن فارس: الصاحبي في فقه: ٤٣. والسيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.
(٦) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.
(٧) ابن فارس: الصاحبي: ٤٤، والسيوطي: المزهر: ١/ ٣٢٥.

بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة. وكذا الخَنْدريس العُقار. فإن الأول باعتبار العتق، والثاني باعتبار عقر الدنّ لشدتها. وتكلّف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب»[1].

ويبدو أن هذا المذهب في إنكار المترادف وعدّه من المتباين الذي يتباين بالصفات كان مذهب ابن فارس، وقد اقتبسه عن شيخه ثعلب[2]. يقول ابن فارس: «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف، والمهنّد، والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا أن كل صفة منها، فمعناها غير معنى الأخرى. وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنها ـ وإن اختلفت ألفاظها ـ فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف، وعَضْب، وحسام. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول. وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[3].

ومما يؤكد ذلك قول ابن السراج: «وقد حُكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول: لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد»[4].

ومما يؤكده أيضاً قول ابن يعيش: «ويحكى عن أحمد بن يحيى إنكار ذلك ومنع جوازه، ويزعم أن في كل لفظ زيادة معنى، ليس في الآخر. ففي ذهب معنى ليس في مضى، وكذلك باقي الباب. وهو قول ليس بالسديد»[5].

ويبدو أيضاً أن أبا علي الفارسي كان من منكري الترادف إنكاراً تاماً، فقد «قال العلامة عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع: حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة

(١) المزهر: ١/٤٠٣.

(٢) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ = ٨١٦ ـ ٩٠٤م) إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. من كتبه: «الفصيح»، و«قواعد الشعر»، و«شرح ديوان زهير»، و«شرح ديوان الأعشى»، و«مجالس ثعلب»، و«معاني القرآن»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«معاني الشعر»، و«الشواذ»، و«إعراب القرآن». انظر: الأعلام للزركلي: ١/٢٦٧.

(٣) ابن فارس: الصاحبي: ٩٦. والسيوطي: المزهر: ١/٤٠٤.

(٤) ابن السراج: الاشتقاق: ٤٤.

(٥) ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي: ٩٧.

بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات. وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة»[1].

وكذلك كان شأن ابن درستويه[2] في إنكار الترادف. قال في شرح الفصيح لثعلب: «لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتُها وتعارفُها، ولم يعرف السامعون لذلك العلةَ فيها والفروقَ، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيّنّا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»[3].

وينضم أبو هلال العسكري[4] إلى لائحة منكري الترادف فيقول: «الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد. فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً. فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فأنّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه. وإلى

---

(١) المزهر: ١/ ٤٠٥.

(٢) هو أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيه بن المرزبان (٢٥٨ ـ ٣٤٧هـ = ٨٧١ ـ ٩٥٨م) من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: «تصحيح الفصيح» المعروف بشرح فصيح ثعلب، وكتاب «الكتاب»، و«الإرشاد» في النحو، و«معاني الشعر»، و«أخبار النحويين»، و«نقض كتاب العين». انظر: الأعلام للزركلي: ٤/ ٧٦.

(٣) م. ن: ١/ ٣٨٥.

(٤) هو أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (. . . ـ بعد ٣٩٥ هـ = . . . ـ بعد ١٠٠٥م) نسبته إلى عسكر مُكْرَم، من كور الأهواز، عالم بالأدب. من كتبه: «التلخيص» في اللغة، و«معجم» في اللغة، و«جمهرة الأمثال»، و«كتاب الصناعتين: النظم والنثر»، و«شرح الحماسة»، و«الفرق بين المعاني»، و«العمدة»، و«الفروق»، و«المحاسن» في تفسير القرآن. انظر: الأعلام للزركلي: ٢/ ١٩٦.

هذا ذهب المحققون من العلماء، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾(١). قال: فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه.. وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه»(٢).

وقد جاء كلام أبي هلال هذا في الباب الأول من كتابه «الفروق اللغوية» وهو كتاب مخصص، كما يدل عنوانه، لدحض فكرة الترادف، وإظهار الفروق بين ما درج الناس على اعتباره من المترادف. وأبو هلال يصرّح فيه بمنهجه في إظهار تلك الفروق والأسس التي اعتمدها لذلك فيقول:

«فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة، منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما. ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدّى بها الأفعال، ومنها اعتبار النقيض، ومنها اعتبار الاشتقاق، ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه، ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة»(٣).

ومن أمثلة تلك الفروق التي يعرضها أبو هلال قوله: «الفرق بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط»(٤).

وقوله: «الفرق بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير، ومن الكبير على الصغير، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير. يقال: سخط الأمير على الحاجب، ولا يقال سخط الحاجب على الأمير، ويستعمل الغضب فيهما»(٥).

وقوله: «الفرق بين المعاداة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول، والمعاداة من أفعال القلوب، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه»(٦).

---

(١) المائدة: ٤٨.
(٢) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية: ١١، ١٢.
(٣) م. ن: ١٤.
(٤) م. ن: ١٠٤.
(٥) م. ن: ١٠٦.
(٦) م. ن: ١٠٧.

وقوله: «الفرق بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يُتَقَدَّمَ فيه، وهي محمودة، ونقيضها مذموم، وهو الإبطاء. والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يُتَقَدَّمَ فيه، وهي مذمومة، ونقيضها محمود، وهو الأناة، فأما قوله تعالى: ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾[1] فإن ذلك بمعنى أسرعت»[2].

وإذا انتقلنا إلى علماء اللغة المحدثين نستطلع آراءهم في الترادف، وجدنا أن معظمهم يعترف به، ولكن ضمن شروط وحدود معينة.

فقد رأى علي الجارم في بحث قدمه إلى المجمع اللغوي بالقاهرة سنة ١٩٣٥ أن الترادف موجود، ولا سبيل لإنكاره، ولكن لا تجوز المبالغة في ذلك، لأن بعض ما يظن أنها مترادفات إنما هي صفات[3].

وأشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن المحدثين من علماء اللغات يجمعون «على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، بل إن الواقع المشاهد أن كل لغة تشتمل على بعض تلك الكلمات المترادفة. ولكنهم يشترطون شروطاً معينة، لا بدّ من تحققها حتى يمكن أن يقال إن بين الكلمتين ترادفاً»[4].

وقد انتقد هذا الباحث مذهب بعض علمائنا الأقدمين في إنكار الترادف قائلاً: «إن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفّون في الكلمات أموراً سحرية، ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم، فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة، يتبنون الكلمات، ويرعونها رعاية كبيرة، ينقبون عما وراء المدلولات، سابحين في عالم من الخيال، يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه إلا هم، ولا يقف عليه إلا أمثالهم. وفي كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوي الحديث في بحث الترادف. فإذا أبعدت من المترادفات تلك الكلمات التي تحايل عليها من أثبتوا الترادف، وخلقوا بينها مماثلة، كما أنه إذا أبعدت تلك الكلمات التي لم ترد في نص لغوي صحيح النسبة، وجدنا أنفسنا أمام عدد معقول من المترادفات في اللغة العربية»[5].

وقد رأى هذا الباحث أنه إذا طبقت الشروط التي وضعها المحدثون للترادف اتضح لنا أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة، وإنما يمكن أن يلتمس في اللغة النموذجية الأدبية. ويؤكد أننا «في القرآن الكريم الذي نزل بهذه

---

(١) طه: ٨٤.
(٢) الفروق اللغوية: ١٦٨.
(٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: العدد الأول: ٣٢٩.
(٤) في اللهجات العربية: ١٧٨.
(٥) م. ن: ١٨١.

اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه. ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى»[1]. ثم يورد بعض الآيات الكريمة التي تبرهن على وقوع الترادف في القرآن.

وشبيه بهذا الرأي إقرار الدكتور صبحي الصالح بوجود الترادف في القرآن الكريم «لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة طولُ احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباسَ مفرداتٍ تملك أحياناً نظائرها، ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفسر ترادف «أقسم» و«حلف» في قوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[2]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾[3]، وترادف «بعث» و«أرسل» في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[4] وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[5]، وترادف «فضل» و«آثر» في قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[6]، وقوله: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[7]، فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخاصة أحد اللفظين في هذه الأمثلة الثلاثة، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة. وهكذا لم نجد مناصاً عن التسليم بوجود الترادف، ولا مفرًا من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق ـ على ما يبدو لنا ـ تُنوسيت فيما بعد، وأصبح من حق اللغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها ملكاً لها، ودليلاً على ثرائها، وكثرة مترادفاتها»[8].

شروط تحقق الترادف عند المحدثين:

وأما الشروط التي أوجب العلماء المحدثون تحققها حتى يمكن أن يقال: إن بين الكلمتين ترادفاً، كما ذكر الدكتور إبراهيم أنيس، فتتلخص بالآتي[9]:

١ ـ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً. . فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي

---

(١) م. ن: ١٨٠. (٢) النور: ٥٣.
(٣) التوبة: ٧٤ (٤) الإسراء: ١٥.
(٥) الأنبياء: ١٠٧. (٦) البقرة: ٢٥٣.
(٧) يوسف: ٩١.
(٨) دراسات في فقه اللغة: ٢٩٩.
(٩) وهي مفصّلة في كتاب الدكتور إبراهيم أنيس «في اللهجات العربية»: ١٧٨.

كان يفهم حقاً من كلمة «جلس» شيئاً لا يستفيده من كلمة «قعد» قلنا حينئذٍ: ليس بينهما ترادف.

٢ ـ الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات. ولم يفطن المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط، بل اعتبروا كل اللهجات وحدة متماسكة، وعدوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة. ولكنا نعتبر اللغة النموذجية الأدبية بيئة واحدة، ونعتبر كل لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة واحدة.

٣ ـ الاتحاد في العصر: فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين.. فإذا بحثنا عن الترادف يجب ألا نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً. هذا هو ما جعل ابن خالويه وأمثاله يرون للسيف ونحوه أسماء عدة.

٤ ـ ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر. فحين نقارن بين «الجثل» و«الجفل» بمعنى النمل، نلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلاً، والأخرى تطور لها.

أسباب كثرة المترادف في العربية:

تتلخص أسباب كثرة المترادف في اللغة العربية الفصحى بما يأتي:

١ ـ اقتباس لهجة قريش من اللهجات العربية الأخرى كثيراً من المفردات والصيغ التي لم تكن في حاجة إليها لوجود نظائرها في متنها الأصلي.

٢ ـ إثبات جامعي المعجمات في معجماتهم كثيراً من المفردات التي كانت شائعة في لهجات القبائل المختلفة، والتي لم تكن موجودة في لهجة قريش، وكان لها مرادفات، في متن هذه اللهجة الأصلي.

٣ ـ حرص جامعي المعجمات على تدوين كل شيء، حتى الكلمات المهجورة في الاستعمال، والتي كانت قد استبدلت بها كلمات أخرى.

٤ ـ المجازات المنسية التي يطول العهد على استعمالها استعمالاً حقيقياً، فتصبح حقيقة. و«المعاني الأصلية الحقيقية هي المعاني الحسية، التي يتفرع عنها عادة، عن طريق المجاز، ما يشيع من معنويات. فالرحمة مثلاً قد اشتقت من «الرحم»، موضع الولد، والمكان الذي يلد الأبناء والأخوات، فتنشأ بينهم صلة من الحب والعطف. فلعل الرحمة في الأصل هي عملية النسل من الأرحام، ثم استعملت في قديم الزمان، عن طريق المجاز، في الصلة بين الذين يولدون من

رحم واحد. وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازي حتى أصبح حقيقة، وبهذا نشأ الترادف بينها وبين كلمة مثل الرأفة»[1].

٥ ـ استخدام صفات الشيء استخدام الشيء نفسه، وتناسي ما فيها من الوصف مع مرور الزمن. وهذا السبب يفسّر كثرة أسماء السيف مثلاً على ذلك النحو الذي ترويه كتب اللغة. فقد وصف السيف بأنه يماني، أو هندي، لسمات معينة، امتازت بها السيوف المستوردة من اليمن والهند، ثم تنوسيت هذه السمات وصارت كلمات اليماني، والهندي، والمهند، تدل على المعنى العام الذي يفهمه العربي من كلمة السيف.

٦ ـ التطور الصوتي الذي يصيب اللفظة الواحدة على ألسنة الناس ويؤدي إلى ظهور صور أخرى لهذه اللفظة، فيعدها اللغويون من المترادف. من ذلك مثلاً: «هتنت» السماء و«هتلت». ومنه أيضاً: «الحثالة» و«الحفالة» و«الحذالة» و«الحسالة» و«الحُصالة» للرديء من الشيء. ومنه أيضاً: «الصقر» و«السَّقر» و«الزّقر» للطائر المعروف.

٧ ـ إغفال الفوارق الدلالية بين الألفاظ التي يُظَن أنها مترادفة، مثال ذلك أن: رمق، ولحظ، وحدج، وشفن، ورنا، ليست أفعالاً مترادفة وإن دلت كلها على النظر، ذلك أن كلاً منها يدل على حالة خاصة للنظر، مختلفة عن الحالات التي تدل عليها الأفعال الأخرى: فرمق يدل على النظر بمجامع العين، ولحظ يدل على النظر من جانب الأذن، وحدجه معناه: رماه ببصره مع حدة، وشفن يدل على نظر المتعجب الكاره، ورنا يفيد إدامة النظر في سكون[2].

٨ ـ انتقال مفردات كثيرة إلى اللغة العربية من اللغات الأخرى، وبالأخص اللغات السامية واللغة الفارسية، وهي مفردات كان لها نظائر في متن العربية.

٩ ـ التحريف الذي أصاب كثيراً من الكلمات نتيجة أخذ القدماء أحياناً عن الكتب والصحف، في وقت افتقرت فيه الكتابة إلى الإعجام والشكل.

ب ـ الاشتراك اللفظي:

الاشتراك اللفظي Homonyme هو مصطلح مقابل للترادف. وهو أن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منها على سبيل الحقيقة لا المجاز. وقد عرفه أهل الأصول بأنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالةً على السواء عند أهل اللغة»[3].

---

(١) م. ن: ١٨٣.
(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٧٤.
(٣) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٦٩.

ومن أمثلته إطلاقهم لفظ «الهلال» على هلال السماء، وهلال الصيد، وهو شبيه بالهلال يعرقب به حمار الوحش، وهلال النعل، وهو الذؤابة، والهلال: القطعة من الغبار، وهلال الإصبع: المطيف بالظفر، والهلال: قطعة رحى، والهلال: الحية إذا سلخت، والهلال: باقي الماء في الحوض، والهلال: الجمل الذي أكثر الضّراب حتى هزل إلخ..

ومن أمثلته أيضاً لفظ «العين»، فالعين: عين الإنسان التي ينظر بها، والعين: عين البئر، وهو مخرج مائها، والعين: القناة التي تعمل حتى يظهر ماؤها، والعين: الفوّارة التي تفور من غير عمل، والعين: ما عن يمين القبلة، قبلة أهل العراق، والعين: عين الميزان، وهو ألّا يستوي، والعين عين الدابة والرجل، وهو الرجل نفسه، أو الدابة نفسها، أو المتاع نفسه، والعين: عين الجيش الذي ينظر لهم، أي الجاسوس، والعين: عين الركبة، والعين هي التي تصيب الإنسان، والعين: عين الشمس، والعين: عين اللصوص، والعين عين الكتابة إلخ..

ومن أمثلته لفظ «الخال» الذي يطلق على أخي الأم، والمكان الخالي، والعصر الماضي، والدابّة، والخيلاء، والشامة في الوجه، والسحاب، والجبل الأسود، والبعير الضخم، والظن والتوهم، والرجل المتكبر، والرجل الجواد، والأكمة الصغيرة، إلخ..

آراء العلماء حول وقوعه في العربية:

يشبه اختلاف العلماء العرب الأقدمين حول وقوع المشترك اللفظي في العربية اختلافهم حول وقوع المترادف.

فثمة فريق رأى أنه وقع في العربية بكثرة، وأكثروا من ذكر أمثلته، ومن هذا الفريق الأصمعي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وابن مسعدة، والمبرّد، والسيوطي، بل إن بعضهم صنف فيه، كالأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي زيد.

وبالمقابل، نجد فريقاً آخر، على رأسه ابن دُرُسْتَوَيْه، ينكر المشترك اللفظي إنكاراً تاماً، ويحمل «على تأويل أمثلته تأويلاً يخرجها من هذا الباب، كأن يجعل إطلاق اللفظ في أحد معانيه حقيقة وفي المعاني الأخرى مجازاً»[(١)].

«قال ابن دُرُسْتَوَيْه في شرح الفصيح ـ وقد ذكر لفظة «وَجَدَ» واختلاف معانيها ـ: هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة، فظن

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٨٩.

من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظٌ واحد قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلّها شيءٌ واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شرّاً، ولكن فرّقوا بين المصادر، لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضاً مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهّم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غَوْرها»[١].

وابن درستويه ـ في نصه هذا ـ يريد أن يشير إلى أن العوارض التصريفية هي التي جعلت اللغويين يتوهمون حدوث الاشتراك اللفظي في لفظة «وجد»، فهذا الفعل الماضي يأتي من الوُجدان، بمعنى العلم بالشيء أو العثور عليه، فتقول: وجدت علياً شجاعاً، إذا علمته كذلك، ووجدت الشيء، إذا عثرت عليه، كما يأتي من الوجد، بمعنى الحب الشديد، فتقول: وجد به وجداً، إذا هويه وتفانى في حبه، ويأتي من الموجدة، بمعنى الغضب، فتقول: وجدت عليه، إذا غضبت، في حين أن هذه المعاني كلها تفيد إصابة الشيء، فهي معنى واحد. وإذا كان ابن درستويه محقًّا في اعتراضه على المشترك اللفظي من خلال هذا المثال، وما أشبهه من الأمثلة الأخرى التي نقلت فيها بعض الألفاظ عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى لعوارض تصريفية أو لاستعمال مجازي، فعدّت لذلك من المشترك وهي ليست منه، فإنه متعسف، بلا شك، حين ينكر المشترك اللفظي إنكاراً تاماً، ويستبعد وقوعه استبعاداً مطلقاً.

وقد أشار الدكتور إميل بديع يعقوب إلى «أن الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية موجودة في معظم لغات العالم، ومن التعسُّف إنكار وجودها في اللغة العربية، وتأويل جميع أمثلتها تأويلاً يخرجها من هذا الباب. ففي بعض شواهده لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أي رابطة تسوِّغ هذا التأويل، وقد كان له عند أصحاب البديع، وبخاصة المتأخرين، مكانة مرموقة، فلولاه ما راجت سوق التورية، والاستخدام، والجناس التام، وطرق التعمية والإبهام»[٢].

أسباب نشأة المشترك اللفظي في العربية:

لنشأة المشترك اللفظي في العربية أسباب عديدة أهمها:

١ ـ اختلاف اللهجات العربية القديمة: ذلك أن كثيراً من أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها، ثم جاء أصحاب المعاجم فضموا المعاني المختلفة للفظ الواحد، بعضها إلى بعض، دون أن يكلفوا أنفسهم

---

(١) السيوطي: المزهر: ١/ ٣٨٤.

(٢) فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٧٩.

عناء نسبة كل من هذه المعاني إلى القبيلة التي كانت تستعمله. وبعض أمثلة هذا المشترك كانت معانيه مختلفة كذلك باختلاف القبائل، ثم اقتبست قريش هذه المعاني وضمتها إلى لهجتها، فصار اللفظ الواحد يطلق على جميع هذه المعاني.

ومن أمثلة المشترك لاختلاف اللهجات: «الألفت»، فهو من لهجة قيس بمعنى: الأحمق، وفي لهجة تميم بمعنى: الأعسر. ومن أمثلته: «السليط»، فهو عند عامة العرب بمعنى: الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم[١].

٢ ـ التطور الصوتي: وذلك بأن ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير، أو الحذف، أو الزيادة، وفقاً لقوانين التطور الصوتي المعروفة، فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله[٢].

مثال ذلك ما ذكره الفيروزابادي من أن «الحنك» هو باطن أعلى الفم من داخل، أو الأسفل من طرف مقدم اللَّحيين، وأن حنك الغراب منقاره أو سواده[٣]. فالحلك بهذا المعنى الأخير متطورة عن «الحلك» بمعنى شدة السواد، أبدلت اللام فيها نوناً كما أبدلت في مثل: إسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وجبريل وجبرين، وغيرها[٤].

٣ ـ الاستعمال المجازي: وهذا السبب واحد من أهم أسباب توسيع دائرة المشترك اللفظي. ولا شك أن باستطاعة منكري المشترك اللفظي، استناداً إلى هذا السبب، أن يطالبوا بإخراج كثير من أمثلته القائمة على المجاز من دائرته، من نحو: هلال الصيد، وهلال النعل، وهلال الإصبع المطيف بالظفر، والهلال: الحية إذا سلخت، والهلال: الجمل الذي أكثر من الضراب حتى هزل، وهي كلها استعمالات مجازية قائمة على علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في شكله أو ضآلته.

وقل مثل ذلك في الاستعمالات المجازية للعين، وغيرها. وستكون حجة المطالبين باستبعاد هذه الأمثلة أن شرط المشترك أن تطلق المعاني المختلفة على اللفظ الواحد على طريق الحقيقة لا المجاز.

على أن بإمكان المتمسّكين بعدّ هذه الأمثلة من المشترك أن يردّوا عليهم

(١) المزهر: ١/٣٨١.
(٢) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٢.
(٣) القاموس المحيط: (الحنك): ٣/٢٩٩، ٣٠٠.
(٤) أبو الطيب اللغوي: الإبدال: ٢/٤٠٢.

بالقول: إن اللفظ «قد كثر استخدامه في هذه المعاني، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز، وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته»[١].

٤ ـ العوارض التصريفية: وقد سبق أن أشرنا إليها وإلى مثالها الفعل «وجد» الذي قال ابن دُرُسْتَويه إنه من أقوى حجج القائلين بالاشتراك، ورد عليهم من خلاله.

٥ ـ اقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى: وذلك بأن تشبه اللفظة المقترضة لفظةً عربية وتدل على معنًى مختلف عن المعنى الذي تدل عليه اللفظة العربية. ومثال ذلك «السور» بمعنى: حائط المدينة، و«السور» بمعنى الضيافة. فالمعنى الأول للكلمة عربي، والمعنى الثاني هو لكلمة فارسية شرفها النبي ﷺ حين نطق بها، في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا أهل الخندق، قوموا فقد صنع جابر سوراً». «قال أبو العباس ثعلب: إنما يراد من هذا أن النبي ﷺ تكلم بالفارسية. صنع سوراً، أي طعاماً دعا إليه الناس»[٢]. مثال آخر: «الحُبّ» بمعنى الوداد، وهو حب الشيء، وهي عربية، و«الحب» بمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء، وهي فارسية جاءت مماثلة للفظ العربي.

ج ـ التضاد:

التضاد عند اللغويين هو أن يقع اللفظ على المعنى وضده. نحو «الصَّريم»، يطلق على الليل والنهار لأن كل واحد منهما يتصرَّم من صاحبه، و«المولى»، للمنعِم المعتِق، وللمنعَم عليه المعتَق، و«الوامِق»، للمحِب والمُحَب، و«المفازة»، تقع على المنجاة، والمهلكَة، و«بعَثُ»، يقال: بعثُ الشيء، على المعنى المعروف عند الناس، وبعث الشيء، إذا ابتعثه، و«الجَوْن»، يطلق على الأبيض والأسود، إلخ...

آراء العلماء فيه:

التضاد، في حقيقة الأمر، نوع من الاشتراك اللفظي، ينشأ من بعض علله، فكل تضاد مشترك لفظي، وليس كل مشترك لفظي تضاداً. ولهذا السبب، أي لأن التضاد نوع من المشترك اللفظي، اختلف علماء اللغة حوله، مثلما اختلفوا حول المشترك.

فقد قالت طائفة منهم أبو حاتم السجستاني[٣]، في كتابه عن الأضداد، بوقوعه

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٠.

(٢) الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: ١٩٢.

(٣) هو أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (... ـ ٢٤٨ هـ = ... ـ ٨٦٢م) من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة. كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتاباً. منها: «ما تلحن فيه العامة»، و«الشجر والنبات»، و«الطير»، و«الوحوش»، و«الحشرات»، و«الشوق إلى الوطن»، و«المختصر» في النحو، انظر: الأعلام للزركلي: ٣/١٤٣.

ولو وضعه قبيل واحد، لجواز أن يتبع به المجاز للتفاؤل أو لاجتناب التلفظ بما يكره.
وقالت طائفة أخرى، منهم أبو بكر ابن الأنباري[١]، بوقوعه ولكن بوضع متعدد[٢].
يقول ابن الأنباري: «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحالٌ أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكنَّ أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضُهم لغةَ بعض. فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجَوْن: الأبيض في لغة حيٍ من العرب، والجَوْن: الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر، كما قالت قريش: حَسِبَ يحسِبُ»[٣].

ورأى آخرون أنه «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك: الصريم، يقال لليل صريم، وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع»[٤].

وقد ألف في الأضداد عدد من مشاهير اللغويين منهم قُطْرُب، والأصمعي، والتَّوْزي، وابن السِّكِّيت، وأبو حاتم السجستاني، وابن الأنباري، وأبو الطيب اللغوي، وابن الدَّهَّان، والصغاني. ويعدُّ كتاب ابن الأنباري «الأضداد» أشهر الكتب التي أُلِّفت في هذا المجال على الإطلاق.

وفي الجهة المقابلة لهؤلاء الذين اعترفوا بالتضاد، وأقروا بوقوعه، نجد طائفة أخرى من العلماء الذين أنكروا وقوعه أصلاً. وعلى رأس هذه الطائفة من منكري التضاد ابن دُرُسْتَوَيه، الذي رأيناه ينكر الترادف والاشتراك اللفظي. فقد نقل عنه السيوطي قوله في «شرح الفصيح» النوء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب قد ناء إذا طلع، وزعم قوم من اللغويين أن النَّوْء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد»[٥].

---

(١) هو أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ = ٨٨٤ ـ ٩٤٠م) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار. ولد في الأنبار على الفرات، وتوفي ببغداد. من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات»، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل»، و«الهاءات»، و«عجائب علوم القرآن»، و«شرح الألفات»، و«الأمثال»، و«الأضداد». وأجل كتبه «غريب الحديث»، قيل: إنه ٤٠٠٠٠ ورقة. انظر: الأعلام للزركلي: ٦/ ٣٣٤.

(٢) ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: ٩.

(٣) ابن الأنباري: الأضداد: ١١.

(٤) م. ن: ٨.

(٥) المزهر: ١/ ٣٩٦.

وذكر ابن سيدة أن أحد شيوخ أبي علي الفارسي كان «ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده»[(١)].

ويقول الجواليقي: «المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد، ويدفعونها. قال أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب): ليس في الكلام ضد. قال: لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً، لأنه لا يكون الأبيض أسود، ولا الأسود أبيض. وكلام العرب، وإن اختلف اللفظ، فالمعنى يرجع إلى أصل واحد. فالصارخ المستغيث، والصارخ المغيث، لأنه صراخ منهما... والقُرْء الوقت، فاحتمل أن يكون للحيض والطهر»[(٢)].

تلك خلاصة لآراء القدماء في الأضداد، من مؤيدين لوقوعه ومن معارضين.

وأما المحدثون من علمائنا فالاتجاه العام الذي ينتظم معظمهم هو الاعتراف بالتضاد، ضمن حدود وضوابط تُخرج كثيراً من أمثلته التي روتها كتب اللغة من إطاره، وتبقي على بعض من هذه الأمثلة على أنها من التضاد.

فالدكتور علي عبد الواحد وافي «يرى أن من التعسف إنكار التضاد ومحاولة تأويل أمثلته جميعاً تأويلاً يخرجها من هذا الباب.. وذلك أن بعض أمثلته لا تحتمل أي تأويل من هذا القبيل حتى أن ابن درستويه نفسه، وهو على رأس المنكرين للتضاد، قد اضطرّ إلى الاعتراف بوجود النادر من تلك الألفاظ إذ يقول: «وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز للفظ الواحد الدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل». غير أنه لم يكثر وروده في اللغة العربية.. وذلك أن كثيراً من الأمثلة.. يمكن تأويلها على وجه آخر يخرجها من هذا الباب»[(٣)].

ويرى الدكتور ربحي كمال هذا الرأي نفسه، وعباراته فيه تكاد تتطابق مع عبارات الدكتور وافي[(٤)]. وغير بعيد عن هذا الرأي رأي الدكتور صبحي الصالح الذي قال: «على أننا لن نذهب مذهب ابن درستويه في إنكار التضاد إطلاقاً، فإن قدراً منه ولو ضئيلاً لا بد من التسليم به، ولكننا في القدر الذي نسلّم به، وفي القدر الذي ننكره ونؤوله تأويلاً آخر مناسباً للسياق نجد أنفسنا طوعاً أو كرهاً أمام كلمات حُفِظ لنا فيها معنى التعاكس»[(٥)].

(١) المخصص: ١٣/٢٥٩.
(٢) شرح أدب الكاتب: ٢٥١.
(٣) فقه اللغة: ١٩٤.
(٤) ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية: ٩.
(٥) دراسات في فقه اللغة: ٣١٣.

وأما الدكتور رمضان عبد التواب فبعد أن يقول: «إننا لا نودّ أن ننساق وراء المؤلفين في الأضداد، من اللغويين العرب، فنعد كل ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صحيحاً»، وبعد أن يفند بعض أمثلة التضاد التي ساقوها مستبعداً إياها من هذا المجال، يرى أنه «يبقى بعد هذا مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، ولا شك في أن الأصل فيها كلها دلالتها على معنى واحد، غير أن هناك عوامل كثيرة، أدت إلى التضاد فيها»[١].

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فيبدو رأيه في التضاد أشبه برأي ابن درستويه الذي أنكره ولم يعترف إلا بالنادر من أمثلته. فهو يرى أن ما روي عن الأضداد من الشواهد «يعوز أكثره النصوص الصريحة القوية. وحين نحلل أمثلة التضاد في اللغة العربية، ونستعرضها جميعاً، ثم نحذف منها ما يدل على التكلف والتعسف في اختيارها، يتضح لنا أن ليس بينها ما يفيد التضاد بمعناه العلمي الدقيق إلا نحو عشرين كلمة في كل اللغة. ومثل هذا القدر الضئيل من كلمات اللغة لا يستحق عناية أكثر من هذا، لا سيما وأن مصير كلمات التضاد إلى الانقراض من اللغة، وذلك بأن تشتهر بمعنى واحد من المعنيين مع مرور الزمن»[٢].

الشعوبية والتضاد:

كانت الأضداد سبباً لطعن الشعوبيين في اللغة العربية وفي العرب أنفسهم وفي حكمتهم وبلاغتهم. يقول ابن الأنباري: «ويظن أهلُ البِدَع والزَّيْغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم»[٣]. ويرد ابن الأنباري على هذا الظن بقوله: «إن كلام العرب يصحِّح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلُّم والإخبار إلا معنى واحد»[٤].

كما رأى بعض المحققين أن رأي الشعوبية في الأضداد إنما هو «رأي باطل، لا يرجع إلى حقيقة أو صواب، بل يرجع إلى حقد وضغينة على العرب، في نفوس هؤلاء الشعوبيين من غير العرب، لأن مردّ الأمر في مسألة الأضداد في اللغة إلى سياق

(١) فصول في فقه العربية: ٣٣٩ ـ ٣٤٢.

(٢) في اللهجات العربية: ٢١٥.

(٣) ابن الأنباري: كتاب الأضداد: ١.

(٤) م. ن: ٢.

الكلام، وتعلق أوّله بآخره، وإلى قرائن الحال التي يكون فيها الناس أثناء التخاطب»[1].

عوامل التضاد:

عوامل التضاد عديدة، منها العادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية، وهي عادات وتقاليد لا تقتصر على العرب وحدهم، وإنما هي شائعة في مختلف الأمم، ومنها عوامل لغوية دلالية، أو بلاغية، أو صرفية، أو صوتية. وأهم هذه العوامل ما يأتي:

١ ـ العادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية:

يراد بالعادات والتقاليد الاجتماعية ـ النفسية تلك العادات والتقاليد التي هي أشبه بالغرائز الإنسانية، والتي تسيطر على عادات الإنسان في التعبير، وتتحكم بها، وتوجهها، في بعض الأحيان. وأهمها ثلاث:

أ ـ التفاؤل: لاحظ بعض الباحثين أن «التفاؤل والتشاؤم من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته في التعبير إلى حد كبير. فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيء تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها. فجميع الكلمات التي تعبر عن الموت، والأمراض، والمصائب، والكوارث، يفر منها الإنسان، ويكني عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير. وأوضح ما تكون هذه الغريزة بين النساء، وفي الأوساط التي نالت حظاً ضئيلاً من الثقافة. وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم هي أضدادها من كلمات التفاؤل»[2].

ولاحظ غيرهم أن هذه الظاهرة هي ما يطلق عليه اسم «اللامساس» أو «الحظر»، وهو ترجمة لكلمة Taboo، وتطلق على كل ما هو مقدس، أو ملعون يحرم لمسه، أو الاقتراب منه، من الأشياء وأسمائها، بسبب الاعتقاد الخرافي في سحر الكلمة «فإذا اصطدمت كلمة ما بحظر الاستعمال، تحت تأثير عامل اللامساس، حلّت محلها كلمة أخرى، خالية من فكرة الضرر والأذى. وهذه العادة ليست مقصورة بحال من الأحوال على المجتمعات البدائية، فهي معروفة في كل البيئات، وفي كل أنواع الحضارات بمستوياتها المختلفة. وتحريم استعمال الكلمات، بتأثير فكرة اللامساس، نتيجة طبيعية للخرافات اللغوية، وأثر من آثار الاعتقاد في سحر الكلمة»[3].

وفي ضوء غريزة التفاؤل يمكن فهم وقوع التضاد في عدد من الكلمات مثل:

(١) مقدمة عزة حسن لتحقيق أضداد أبي الطيب اللغوي: ٢٠.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية: ٢٠٨.

(٣) أولمان: دور الكلمة في اللغة: ١٧٧، ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٤٥.

«المفازة» للمكان الذي تغلب فيه الهلكة، وقد سميت بذلك تفاؤلاً بالسلامة، ومثل: «السليم» للملدوغ، و«الريان» و«الناهل» للعطشان، و«البصير» للأعمى.

ب ـ **التهكم**: وهو غريزة شائعة عند كثير من الناس، تؤدي في كثير من الأحيان إلى قلب الدلالة إلى ضدها. ومن ذلك إطلاق لفظ «العاقل» على الجاهل، ومنه وصف الثوب الخلق بأنه «قشيب»، والقشيب في الأصل بمعنى الجديد. ومنه استعمالهم لفظ «التعزير» بمعنى التأديب، والتعنيف، واللوم، تهكماً واستهزاء بالمذنب، في حين أن معنى لفظ التعزير في الأصل هو «التعظيم» وبهذا المعنى الأصلي جاء قوله تعالى: ﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾[١].

ج ـ **الخوف من الحسد**: وهذه الغريزة تدفع من يتأثر بها إلى الفرار من وصف الأشياء بالجمال والكمال، إلى وصفها بالقبح والنقص، حمايةً لها من حسد الحاسدين.

روي أنه كانت امرأة لا يبقى لها ولد إلا أفقدها، فقيل لها: نفِّري عنه، فسمته قنفذاً، وكنَّته أبا العذّاء، فعاش!»[٢].

وفي ضوء هذه الغريزة يمكن فهم وصفهم المهرة القبيحة والجميلة بأنها «شوهاء»، رغم أن المعنى الأصلي لكلمة شوهاء هو قبيحة. ومن هذا القبيل أيضاً إطلاقهم وصف «الأعور» على الحديد البصر، وهو في الأصل لمن ذهبت إحدى عينيه. ومنه أيضاً وصفهم المرأة الكاملة العقل بأنها «بلهاء».

٢ ـ دلالة اللفظ في أصل الوضع على معنى عام يشترك فيه الضدان:

وذلك أنه قد يدل اللفظ في أصل وضعه على معنى عام يشترك فيه الضدان، فيصلح اللفظ عندئذ لكل منهما بسبب ذلك المعنى العام الجامع. «وهذا ما يسميه علماء الأصول بالمشترك المعنوي. وقد يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد»[٣].

ومن أمثلة ذلك إطلاق لفظ «الصريم» على الليل والنهار، لأن كلّاً منهما ينصرم من الآخر، «فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع»[٤].

ومنه أيضاً إطلاق لفظ «الصارخ» على المغيث والمستغيث. «سميا بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فأصلهما من باب واحد»[٥].

(١) الفتح: ٩.
(٢) مجالس ثعلب: ٢/٤٦٦.
(٣) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٥.
(٤) ابن الأنباري: الأضداد: ٨ والسيوطي: المزهر: ١/٤٠١.
(٥) م. ن.

ومنه أيضاً إطلاق «القرء» على الحيض والطهر، لأن معناه في الأصل الوقت المعتاد، والحيض والطهر كلاهما وقت معتاد للمرأة.

ومنه كذلك لفظ «المأتم» الذي يدل على النساء المجتمعات في فرح وسرور، وعلى النساء المجتمعات في غم وحزن ومناحة، والمأتم في الأصل: النساء يجتمعن في الخير والشر، والعامة تخطئ فتتوهم أن المأتم الاجتماع في الحزن خاصة[1].

٣ ـ انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي:

ويكون ذلك لنكتة بلاغية أو لعلاقة ما. ومن أمثلته إطلاق لفظ «الأمة» على الواحد الصالح الذي يؤتم به، ويكون علماً في الخير[2]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾[3] ولفظ الأمة في معناه الأصلي يطلق على الجماعة. كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾[4]. فالفرد «لا يقال له أمة إلا على التشبيه بالجماعة على وجه المبالغة، فيقال عن هذا العالم أو ذاك: «كان أمة وحده»، يعني أنه كان أمة في رجحان عقله، وحدة ذكائه، جماعة بأسرها، فاستعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة»[5].

ومن أمثلته أيضاً إطلاق لفظ «الكأس» على الظرف وعلى المظروف، أي على الإناء وما يملؤه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[6] «فالفعل الثاني غير مستعمل في معناه الأصلي، لأن الله عزّ وجلّ لا يجوز عليه السهو، بل مستعمل في معنى الإهمال والترك المقصود على سبيل الاستعارة، وقد حسَّن هذه الاستعارة ما تحققه من مشاكلة بين اللفظين وتجانس بين الجزاء والعمل»[7].

٤ ـ اختلاف مدلول اللفظ الواحد باختلاف الموقع:

مثال ذلك كلمة «فوق» التي قيل: إنها قد تستعمل في ضد معناها الأصلي، فتأتي بمعنى دون، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[8]، أي: فما دونها. «والحق أنها في هذا المثال وما إليه تدل على معناها

(١) ابن الأنباري: الأضداد: ١٠٤.
(٢) م. ن: ١٦٩.
(٣) النحل: ١٢٠. (٤) القصص: ٢٣.
(٥) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية: ٣٥٢.
(٦) التوبة: ٦٧.
(٧) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٥.
(٨) البقرة: ٢٦.

الأصلي، إذ تفسير الآية: ما يفوق الذبابة حقارة. فهي لم تستخدم بمعنى دون، وإنما جاءها هذا المدلول من مؤدى معناها الأصلي في مثل هذه الآية»[١].

٥ ـ اتفاق اللفظين في صيغة صرفية واحدة:

وهذا العامل يعني أن العوارض التصريفية قد تؤدي إلى اتفاق لفظين في الصيغة الصرفية، فينشأ من هذا الاتفاق لبس في معنى الصيغة، يؤدي إلى عدها من الأضداد، في حين أنها ليست منها. ومن أمثلة ذلك «مرتدّ»، و«مجتث»، و«مبتاع»، و«مصطاد» و«مختار»، وسواها، مما قد يكون للفاعل وقد يكون للمفعول، وإنما سياق الكلام هو الذي يحدّد المعنى المقصود.

٦ ـ اختلاف اللهجات العربية:

قد يجيء التضاد من اختلاف اللهجات العربية في استعمال بعض الألفاظ، وذلك بأن تستعمل قبيلة ما لفظاً معيناً في معنى، وتستعمل قبيلة أخرى اللفظ نفسه في معنى يعاكسه تماماً.

ومن أمثلة ذلك لفظ «سجد» الذي استعملته قبيلة طيء بمعنى انتصب، واستعملته سائر قبائل العرب بمعنى انحنى وتطامن إلى الأرض.

ومثله لفظ «لمق»، ففي لهجة بني عقيل يقال: لمقت الشيء ألمقه لمقاً إذا كتبته، وفي سائر لهجات قيس يقال: لمقته، إذا محوته.

وكذلك لفظ «السُّدفة» الذي استعمله بنو تميم بمعنى الظُّلمة، واستعملته قيس بمعنى الضوء.

وكذلك لفظ «وثب» الذي استعملته مضر بمعنى طفر، واستعملته حِمْير بمعنى قعد.

وقد روت كتب الأدب واللغة قصة طريفة حول اختلاف لهجتي مضر وحِمْير في معنى «وثب»، وهي أن رجلاً من كلاب، أو من سائر بني عامر بن صعصعة خرج إلى ذي جَدَن[٢]، فأُطلع على سطح، والملكُ عليه، فلما رآه الملك قال له: ثبْ (أي اقعد). فقال: ليعلم الملك أني سامع مطيع، ثم وثب من السطح، ودقت عنقه. فقال الملك: ما شأنه؟ فقالوا له: أبيتَ اللّعْن، إن الوثب في كلام نزار الطَّفْر (أي: الوثوب إلى أسفل). فقال الملك: ليست عربيتنا كعربيتهم، من ظَفَّر حمَّر[٣]. (أي: من أراد أن يقيم بظَفار فليتكلم بالحميرية).

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة: ١٩٦.
(٢) ذو جدن: من ملوك اليمن، جد بلقيس.
(٣) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢. والسيوطي: المزهر: ١/٣٩٦.